وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

أثر عوائد الموارد الناضبة في التنمية المستدامة تجارب دولية مع إشارة خاصة للعراق

رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة كربلاء
كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تقدمت بها الطالبة
حميدة حسين سوادي عجل الجبوري

بإشراف الأستاذ الدكتور
محمد حسين كاظم الجبوري

1443هـ 2021م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا

إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة الأعراف آية (31)

تقرير المشرف

اشهد ان اعداد الرسالة الموسومة بـ(اثر عوائد الموارد الناضبة في القيمة المستدامة تجارب دولية مع اشارة خاصة للعراق) التي تقدمت بها الطالبة (حميده حسين سوادي) قد جرى تحت اشرافي في جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم الاقتصاد.

المشرف أ.د. محمد حسين كاظم الجبوري

التاريخ / /2021

توصية رئيس القسم

(بناءً على توصية الأستاذ المشرف أرشح الرسالة للمناقشة)

أ.د صفاء عبد الجبار الموسوي

التاريخ: / /2021

اقرار الخبير اللغوي

أقر بأن الرسالة الموسومة بـ(أثر عوائد الموارد الناضبة في التنمية المستدامة تجارب دولية مع اشارة خاصة للعراق) والعائدة لطالبة الماجستير(حميدة حسين سوادي) /قسم الاقتصاد قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية من قبلي حتى أصبحت ذات أسلوب لغوي سليم وخالٍ من الاخطاء اللغوية ولأجله وقعت...

د . مشكور حنون كاظم

٢٠٢١/١١/٢٢

إقرار المشرف

أشهد إن إعداد الرسالة الموسومة بـ(أثر عوائد الموارد الناضبة في التنمية المستدامة تجارب دولية مع إشارة خاصة للعراق) التي تقدمت بها الطالبة (جميلة حسين سوادي) قد جرى تحت أشرافي في جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم الاقتصاد.

المشرف أ.د. محمد حسين كاظم الجبوري

التاريخ: / /2021

توصية رئيس القسم

(بناءً على توصية الأستاذ المشرف أرشح الرسالة للمناقشة)

أ.د صفاء عبد الجبار الموسوي

التاريخ: / /2021

اقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن اعضاء لجنة المناقشة باننا اطلعنا على رسالة الماجستير الموسومة بـ(اثر عوائد الموارد الناضبة في التنمية المستدامة / تجارب دولية مع اشارة خاصة للعراق) والمقدمة من الطالبة (حميدة حسين سوادي) وقد ناقشنا الطالبة في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ووجدنا انها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير علوم في الاقتصاد بتقدير (جيد جداً حالي)

أ.د . طالب حسين فارس

جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد

(رئيساً)

أ.م.د . احمد جاسم جبار الياسري

جامعة الكوفة / كلية الادارة والاقتصاد

(عضواً)

أ.م.د .هدى زوير مكلف

جامعة كربلاء /كلية الادارة والاقتصاد

(عضواً)

أ.د. محمد حسين كاظم الجبوري

جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد

(عضواً ومشرفاً)

قـــــرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءاً على القرار المشرف العلمي والتطوير اللغوي على رسالة الماجستير / قسم الاقتصاد / للطالبة (حميدة حسين سواري) الموسومة بـ (اثر عوائد الموارد التناضبية في التنمية المستدامة تجارب دولية مع اشارة خاصة للعراق) ارشح هذه الرسالة للمناقشة

أ.د محمد حسين عاظم الجبوري

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الادارة والاقتصاد/جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة

أ.د علاء فرحان طالب

عميد كلية الادارة والاقتصاد

الإهداء

إلى الرسول الأعظم محمد صلى الله عليه وآله وسلم ...

إلى روح والدي رحمه الله ...

إلى روح والدتي رحمها الله ...

إلى روح زوجي رحمه الله ...

إلى فلذة كبدي ولدي علي حفظه الله ...

إلى كل من علمني حرفاً ...

إلى وطني الجريحُ الغالي ...

إلى شهداء العراق ...

الباحثة

الشكر والتقدير

الحمدُ لله الذي جعلَ الحمدَ مفتاحاً لذكره وخلقَ الاشياء ناطقةً بحمدهِ وشكره ،والصلاة والسلام على نبيه محمد المشتق اسمُه من اسمه المحمود ،وعلى آله الطاهرين اولي المكارم والجود ،وصُحبه الغُر الميامين، وعلى من سلك بطريقه، واقتفى اثره، وتبع سنته إلى يوم الدين.

وبعد حمدُ الله وشكره الذي هداني ووفقني لانجاز هذا العمل ،وألهمني الصبر والتحمل لما واجهتني من صعوبات ،واعترافاً بالفضل لأهله، فإن واجب الوفاء يُحتم عليَ أن أتوجه بوافر الشكر والتقدير لكل من اعانني بعد الله سبحانه في المضي قدماً في اتمامه... وأبدأ اتوجه بالشكر والتقدير إلى الاستاذ الدكتور المشرف محمد حسين كاظم الجبوري ذي الطبع الحسن، والخلق الرفيع، الذي لم يكن مشرفاً فحسب، بل كان خير معين ومعلم طيلة مدة الدراسة، ولتحمله عناء البحث والمتابعة، ولتوجيهاته العلمية الصائبة، التي أغنت الرسالة، ولم يبخل بجهد، ولم يدخر وسعاً في تكريس اوقات كبيرة لدراستها، فله مني أطيب وأسمى أيات الامتنان والتقدير.

ويسرني ان اتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى عمادة كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء، والمعاون الاداري، كما أقدم شكري وجزيل أمتناني للسيد الدكتور رئيس القسم، وجميع اساتذتي في قسم الآقتصاد، الذين بذلوا جهداً في إعداد الطلبة، جزاهم الله خيرا.

وأقدم شكري وتقديري إلى رئيس لجنة المناقشة واعضائها لما سيبدونه من ملاحظات ستسهم في اغناء هذه الرسالة. واتقدم بالشكر إلى مكتبة جامعة الإدارة والاقتصاد، ومكتبة جامعة النهرين، ومكتبة جامعة الكوفة، وجامعة بابل، ولهم مني وافر الشكر والآمتنان.

كما اتقدم بأصدق معاني الشكر والامتنان إلى الآستاذ الشيخ أحمد حسن علوان، والآستاذ حارث عطية، والاستاذ ياسين نادب، لمدهم لي يد العون والمساعدة ولم يتهاونوا في تقديمهم لي المعلومات القيمة، اشكرهم الشكر الجزيل وجزاهم الله خيرا. كما اقدم شكري لجميع زملائي وزميلاتي في الدراسة.

الباحثة

حميدة حسين سوادي عجل الجبوري

المستخلص:

إن للموارد الناضـبة دوراً مهماً في تحقيق التنمية المسـتدامة، عن طريق دفع عملية الآنتاج وتحقيق الآسـتقرار والنمو والتنمية الآقتصـادية في كل من الميادين الآقتصـادية والآجتماعية، إلا انها تؤثر بنسـب متفاوتة في البيئة، إذ إنها تمثل الخطر الأكبر في تلويث البيئة ومحيطها، ولاسيما منها البترول والفحم، هذا ماجعل ضـرورة البحث عن مصـادر وموارد بديلة لتحقيق التنمية المستدامة، الشغل الشـاغل للعديد من الدول المعتمدة على مورد واحد، وخير مثال على ذلك العراق والجزائر، والتي تمثل الموارد الناضـــبة ما يقارب 98% من مداخيلها الناجمة عن تصدير المحروقات، وهكذا لن يتم تحقيق تنمية مستدامة، فتحقيق هذه التنمية، يتطلب الآستغلال العقلاني والرشيد للموارد الناضـــبة، والتنويع في الموارد بدل الآعتماد على مورد واحد، الذي ينجم عن عدم الشـــروع في التنويع مشـكلة عدم تخصـيص هذه الموارد تخصـيصـاً أمثل وتحول هذه النعمة إلى نقمة أو مايسـمى ب (لعنة الموارد)(*Resource Curse*)، لذلك يكون من الضـروري الآهتمام والنهوض بالقطاع الانتاجي، الزراعي والصـناعي وتنويع المصـادر في كل منهما، هذا ماقد يمكنها في المستقبل من إقتحام مجال التنمية المستدامة. ويمتلك البحث أهمية مفادها ان الموارد الطبيعية الناضـــبة لها دور كبير ومتميز في النمو الاقتصـــادي وبالتالي على التنمية الاقتصـــادية المســـتدامة،وذلك عن طريق إســـتغلال هذه الموارد وإســـتثمار عوائدها عن طريق دعم القطاعات الانتاجية لآستفادة الآجيال الحالية منها وضمان مستقبل الآجيال اللاحقة عن طريق دراسة واقع التنمية المستدامة في الآقتصـاد العراقي، ومعرفة طرق تحقيقها وتحديد المشـاكل والمعوقات التي يعاني منها وتحديد السـبل للتنويع في انواع الموارد الناضـبة وتنويع مصـادر ايراداتها وتحقيق طفرة اقتصـادية مميزة في تحقيق التنمية المستدامة. علماً إن المشـــكلة التي إســـتند عليها البحث هي هل بالآمكان الآعتماد على الموارد الناضـــبة في تحقيق التنمية المســـتدامة، وهل توجد هناك علاقة بين حجم تلك الموارد ودرجة تحقيق التنمية المســـتدامة، وهل توجد تجارب ناجحة لدول حققت نجاحاًفي مجال التنمية المستدامة بالآعتماد على الموارد الناضبة، وهل بالإمكان الآستفادة من تلك التجارب في الآقتصـــاد العراقي. واســـتند البحث على فرضـــية مفادها بأنه لايمكن الآعتماد على إيرادات الموارد الناضـــبة في تحقيق التنمية المســـتدامة في الآقتصـــاد العراقي، الا بتوفر مجموعة كبيرة من الشـــروط، والإصـلاحات الآقتصـادية والمؤسـساتية والمجتمعية. وتوصـل البحث إلى أن تحليل وقياس العلاقة بين الموارد الناضـــبة ومؤشـــرات التنمية المســـتدامة، وبالتالي تقديم الحلول المقترحة لمعالجة الخلل بين تلك المتغيرات في الآقتصـاد العراقي.اضـافة لذلك تقديم مقترحات أو توصـيات في سـبيل تذليل العقبات التي تعترض طريق عملية التنمية المستدامة ومعالجة مشاكل الآقتصاد العراقي.

الكلمات المفتاحية : الموارد الناضـــبة ، عوائد الموارد الناضـــبة ،التنمية المســـتدامة ،مؤشـــرات التنمية المستدامة،الآقتصاد العراقي .

قائمة المحتويـــات

ت	الموضوع	الصفحة
1	الآية القرآنية	أ
2	الإهداء	ب
3	الشكر والتقدير	ج
4	المستخلص	د
5	قائمة المحتويات	هـ - ز
6	قائمة الجداول	ح – ك
7	قائمة الاشكال	ل – م
8	المقدمة	3-1
9	اولاً: أهمية البحث	2
10	ثانياً: مشكلة الدراسة	2
11	ثالثاً: هدف الدراسة	2
12	رابعاً: فرضية الدراسة	2
13	خامساً: منهجية الدراسة	3
14	سادساً: هيكلية الدراسة	3
15	سابعاً: الحدود المكانية والزمانية للدراسة	3
16	**الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للموارد الناضبة**	63-4
17	**المبحث الأول/ الموارد الناضبة مفهومها وانواعها المختلفة**	4
18	المطلب الاول / مفهوم وانواع الموارد الناضبة	4
19	المطلب الثاني: الاقتصاد الريعي والدولة الريعية.	21
20	**المبحث الثاني / ماهية التنمية المستدامة**	29
21	اولاً:- تطور مفهوم التنمية المستدامة	29
22	ثانياً:- مفهوم التنمية المستدامة	29
23	ثالثاً:- أهداف التنمية المستدامة	31
24	رابعاً: - أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة	33

25	خامساً:- مؤشرات قياس التنمية المستدامة	39
26	سادساً:- معوقات التنمية المستدامة	46
27	**المبحث الثالث / إشكالية العلاقة بين الموارد الناضبة والتنمية المستدامة**	49
28	تمهيد	49
29	أولاً: - الآستغلال غير العقلاني للموارد الناضبة (الموارد الطاقوية)	49
30	ثانياً:- الآتجاهات العالمية الحديثة لآستغلال الموارد الطاقوية (الناضبة)	53
31	ثالثاً:- علاقة الموارد الناضبة (الطاقوية) بالتنمية المستدامة	57
32	رابعاً:- تحديات إستغلال الموارد الطاقوية (الناضبة) /غير المتجددة	62
33	**الفصل الثاني: تجارب دولية مختارة في مجال استخدام الموارد الناضبة في التنمية المستدامة**	101-64
34	**المبحث الاول/ تجربة الآقتصاد الجزائري في مجال أستخدام الموارد الناضبة في التنمية المستدامة**	64
35	تمهيد	64
36	أولا: واقع الاقتصاد الجزائري	64
37	ثانيا : العوائد النفطية في الجزائر	69
38	ثالثاً : واقع مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر	73
39	**المبحث الثاني/ تجربة الآقتصاد النرويجي في مجال أستخدام الموارد الناضبة في التنمية المستدامة**	83
40	أولاً: نظرة عامة عن الآقتصاد النرويجي	83
41	ثانياً: موقع النفط في الاقتصاد النرويجي	86
42	ثالثاً: تجربة النرويج في مجال استخدام العوائد النفطية	89
43	**الفصل الثالث: الموارد الناضبة والتنمية المستدامة في الاقتصاد العراقي**	142-102
44	**المبحث الاول/ تجربة الآقتصاد العراقي في مجال أستخدام الموارد الناضبة في التنمية المستدامة**	102
45	أولاً: واقع الموارد الناضبة في الاقتصاد العراقي	102
46	ثانياً : الصناديق السيادية وامكانية انشاءها في العراق	108
47	**المبحث الثاني/ واقع مؤشرات التنمية المستدامة في العراق**	112

48	أولاً: المؤشرات الاقتصادية	112
49	ثانياً : المؤشرات الإجتماعية	116
50	ثالثاً : المؤشرات البيئية	118
51	**المبحث الثالث/ أثر الموارد الناضبة على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق**	121
52	أولاً: توصيف وصياغة الانموذج القياسي	121
53	ثانياً: توصيف انموذج الانحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع (ARDL)	125
54	الاستنتاجات والتوصيات	144-143
55	المصادر	153-145
56	الملاحق	162-154

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	دور عناصر البيئة الطبيعة في حياة الإنسان	8
2	الموارد الطبيعية حسب تصنيفها	11
3	مؤشرات التنمية المستدامة	48
4	يوضح الطلب العالمي على الطاقة (بالسيناريو المرجعي)	54
5	يوضح الطلب العالمي على النفط ومشتقاته	54
6	يوضح الطلب العالمي على الغاز الطبيعي (السيناريو المرجعي)	55
7	ايرادات الموارد النفطية (% من اجمالي الناتج المحلي)	68
8	ايرادات موارد الغاز الطبيعي (% من اجمالي الناتج المحلي)	68
9	اجمالي الايرادات الموارد الناضبة (% من الناتج المحلي الاجمالي)	69
10	تطور وضعية صندوق ضبط الموارد في الفترة 2004-2019 (الوحدة : مليار دولار)	72
11	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2004-2019) الوحدة : دولار	73
12	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2004-2019)	75
13	الميزان التجاري خلال الفترة (2004-2019) الوحدة :مليار دولار	76
14	نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2004-2019 مليار دولار	77
15	معدلات التضخم خلال الفترة 2004-2019	78
16	اجمالي الانفاق على التعليم خلال الفترة 2004-2019 (مليار دولار)	79
17	اجمالي الانفاق على الصحة خلال الفترة 2004-2019	80
18	مؤشر التلوث البيئي خلال الفترة 2004-2019	81
19	نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الاراضي خلال الفترة 2004-2019	82
20	ايرادات الموارد النفطية (% من اجمالي الناتج المحلي)	90

21	ايرادات موارد الغاز الطبيعي (% من اجمالي الناتج المحلي)	91
22	اجمالي ايرادات الموارد الناضبة (% من الناتج المحلي الاجمالي)	91
23	تطور وضـــعية صـــندوق ضـــبط الموارد في الفترة (2004-2019) (الوحدة : مليار دولار)	92
24	نصـــيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2004-2019 الوحدة : الف دولار	92
25	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2004-2019	93
26	الميزان التجاري خلال الفترة 2004-2019الوحدة :مليار دولار	94
27	نســبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2004-2019	95
28	معدلات التضخم خلال الفترة 2004-2019	96
29	مؤشر الانفاق على التعليم خلال الفترة 2004-2019	97
30	اجمالي الانفاق على الصحة خلال الفترة 2004-2019	98
31	مؤشر التلوث البيئي خلال الفترة 2004-2019	99
32	يوضـح نسـبة الآراضـي الزراعية من مسـاحة الاراضـي خلال الفترة 2004-2019 .	100
33	ايرادات الموارد النفطيـة (% من اجمـالي النـاتج المحلي، واجمـالي الايرادات)	106
34	ايرادات الغاز الطبيعي (% من اجمالي الناتج المحلي)	107
35	اجمالي الايرادات الموارد الناضبة (% من الناتج المحلي الاجمالي)	108
36	نصـيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2004-2019) الوحدة: الف دولار	112
37	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2004-2019)	113
38	الميزان التجاري خلال الفترة (2004-2005) الوحدة :مليار دولار	114
39	نســبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2004-2019 مليار دولار	115
40	معدلات التضخم خلال الفترة 2004-2019	116

41	اجمالي الانفاق على التعليم خلال الفترة 2004-2019 (مليار دولار)	117
42	اجمالي الانفاق على الصحة خلال الفترة 2004-2019	118
43	مؤشر التلوث البيئي خلال الفترة 2004-2019	119
44	يوضح نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الاراضي خلال الفترة 2004-2019	120
45	اختبار ديكي فولر الموسع وفيلبس بيرون لجذر الوحدة	127
46	اختبار فترات الابطاء المثلى	128
47	نتائج انموذجARDL لدالة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	129
48	اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة متوسط مصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	130
49	اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	130
50	اختبار وجود الارتباط الذاتي لدالة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	131
51	نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	132
52	فترات الابطاء الزمني المثلى للسلاسل الزمنية الساكنة عبر استخدام العديد من المعايير وفقاً لبرنامج الافيوز	133
53	نتائج انموذجARDL لدالة الميزان التجاري	134
54	اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة الميزان التجاري	134
55	اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة الميزان التجاري	135
56	اختبار وجود الارتباط الذاتي لدالة الميزان التجاري	136
57	نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة الميزان التجاري	137

58	فترات الابطاء الزمني المثلى للسلاسل الزمنية الساكنة عبر استخدام العديد من المعايير وفقاً لبرنامج الافيوز	138
59	نتائج انموذجARDL لدالة الدين العام	139
60	اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة الدين العام	140
61	اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة الدين العام	140
62	اختبار وجود الارتباط الذاتي لدالة الدين العام	141
63	نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة الميزان التجاري	152

قائمة الاشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	حصص العالم من انتاج الفحم	20
2	منحنى بياني يوضح كمية الموارد غير المتجددة مع تكاليف نقدية	50
3	منحنى بياني يوضح التكلفة الحدية الخاصة والآجتماعية	50
4	منحنى بياني يوضح تسعير الموارد غير المتجددة	51
5	الامدادات وتنوع مصادر الطاقة والمخزونات لسنة 2014	56
6	الامدادات وتنوع مصادر الطاقة والمخزونات لسنة 1985	57
7	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدَة (2004-2019)	74
8	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال المدَة (2004-2019)	75
9	الميزان التجاري خلال المدَة (2004-2019)	76
10	نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي خلال المدَة 2004-2019	77
11	معدلات التضخم خلال المدَة 2004-2019	78
12	اجمالي الانفاق على التعليم خلال المدَة 2004-2019	79
13	اجمالي الانفاق على الصحة خلال المدَة 2004-2019	80
14	نسبة الاراضي الزراعية من المساحة الكلية خلال المدَة 2004-2019	82
15	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدَة 2004-2019	93
16	نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال المدَة 2004-2019	94
17	الميزان التجاري خلال المدَة 2004-2019	95
18	نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي خلال المدَة 2019-2004.	96

19	معدلات التضخم خلال المدَة 2004-2019	97
20	اجمالي الانفاق على التعليم خلال المدَة 2004-2019	98
21	اجمالي الانفاق على الصحة خلال المدَة 2004-2019	99
22	نسبة الاراضي الزراعية من المساحة الكلية المدَة 2004-2019	100
23	ايرادات الموارد النفطية (% من اجمالي الناتج المحلي، واجمالي الايرادات) خلال المدَة (2004-2019)	106
24	ايرادات موارد الغاز الطبيعي (% من اجمالي الناتج المحلي) خلال المدَة (2004-2019)	107
25	اجمالي الايرادات الموارد الناضبة (% من الناتج المحلي الاجمالي) خلال المدَة (2004-2019)	108
26	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدَة (2004-2019)	112
27	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال المدَة (2004-2019)	113
28	الميزان التجاري خلال المدَة (2004-2019)	114
29	نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي خلال المدَة 2004-2019	115
30	معدلات التضخم خلال المدَة 2004-2019	116
31	اجمالي الانفاق على التعليم خلال المدَة 2004-2019	117
32	اجمالي الانفاق على الصحة خلال المدَة 2004-2019	118
33	نسبة الاراضي الزراعية من المساحة الكلية خلال المدَة 2004-2019	120

المقدمة

تعد دراسة اقتصاديات الموارد الناضبة (غير المتجددة) من أهم الموضوعات التي اهتم بها كثير من الاقتصاديين ووضعها ضمن الأولويات الرئيسة، إذ ثبتت الدراسات والبحوث التطبيقية الحديثة إن الوفرة في الموارد الطبيعية غير كافية لتحقيق التطور في النمو الاقتصادي وبالتالي في التنمية الاقتصادية المستدامة، بل على العكس اصبح اقتصادها أسوء بكثير من الدول التي ليس لها موارد طبيعية استراتيجية، وان النظرية الاقتصادية تفسر لنا ان سبب المشكلة هو عدم تخصيص هذه الموارد تخصيصاً أمثل وتحول هذه النعمة الإلهية الى نقمة او ما يسمى بنظرية لعنة الموارد (Resource Curse)، بمعنى أن أي زيادة مع عائدات هذه الموارد الطبيعية يكون هناك تباطؤ في النمو الاقتصادي وبالتالي تأثيره السلبي على التنمية المستدامة مما يسبب التراجع في القطاعات الإنتاجية غير الاستخراجية. ومن المشاكل التي تهدد العالم اليوم مسألة وجود احتمالات كبرى لنضوب هذه الموارد، حيث أن وصول انتاج هذه الموارد الى الذروة وانحدارها يترتب عليه حصول كارثة للاقتصادات الصناعية المتقدمة والنامية، والاعتقاد السائد في أوساط الاقتصاديين بأن مصادر الطاقة الطبيعية محدودة، وبأن استنفاذ تلك المصادر يسير بخطى مذهلة في السرعة ،ولذا فإن الإنسانية ستواجه أحد الخيارين في القرن المقبل، إما المحافظة غلى الموارد الطبيعية والاقتصاد في استهلاكها إلى أقصى الحدود وإما فقدانها، وتثار في هذا المجال مشكلة كبرى تتعلق بالطاقة وهي نسبة النمو الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية المستدامة والمستوى المعيشي ونمطها، حق الأجيال اللاحقة من الموارد الناضبة، وانطلاقا من هذه المخاوف تعد التنمية المستدامة قضية أخلاقية وإنسانية، بقدر ما هي قضية تنموية وبيئية، وهي قضية مصيرية ومستقبلية، بقدر ما هي قضية تتطلب اهتمام الحاضر أفراداً ومؤسسات وحكومات، إذ وضحت الدراسات أن الأنماط التنموية السائدة في الشمال والجنوب وفي الدول المتقدمة والدول المتخلفة اقتصادياً لا تحقق حالياً شروط الاستدامة، وحتى ولو كانت هذه الأنماط التنموية تبدو ناجحة بمقاييس الحاضر، فإنها تبدو عاجزة وضارة بمقاييس المستقبل لأنها تتم على حساب استهلاك الرصيد الطبيعي للأجيال القادمة، إذن توافر الموارد الطبيعية بالشكل المناسب وبالقدر المطلوب لأداء العمل اللازم يعد شرطا ضرورياً لإحداث التنمية، إذ أضحت الطاقة المستدامة من الموارد غير المتجددة والتي تشكل إحدى المعضلات الأساسية في مجال التنمية المستدامة من حيث أنها ضرورية للنمو الاجتماعي والاقتصادي ولكنها ترتبط بتدهور البيئة وبصفة خاصة فيما يتعلق بتلوث الجو، ويتمثل توفير الطاقة بأسعارمناسبة يمكن اعتبارها السبيل للحد من الفقر، ويدعم مجموعة كاملة من الأهداف الإنمائية ذات الصلة، ويوفر الإسراع في تطوير الموارد الناضبة وزيادة استخدامها خيارات ذات منافع متعددة للتنمية المستدامة، ومن خلال المساهمة في تلبية الطلب العالمي المتزايد على الطاقة. والحد من تلوث الهواء والتخفيف من حدة تغيير المناخ وتأخير الاستنفاذ النهائي لها.

اولاً: أهمية البحث Importance Study

تأتي أهمية البحث من خلال دراسة ان الموارد الطبيعية الناضبة لها دور كبير ومتميز في النمو الاقتصادي وبالتالي على التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك عن طريق استغلال هذه الموارد واستثمار عوائدها عن طريق دعم القطاعات الانتاجية لاستفادة الأجيال الحالية منها وضمان مستقبل الأجيال اللاحقة عن طريق دراسة واقع التنمية المستدامة في الاقتصاد العراقي، ومعرفة طرق تحقيقها وتحديد المشاكل والمعوقات التي يعاني منها وتحديد السبل للتنويع في انواع الموارد الناضبة وتنويع مصادر ايراداتها وتحقيق طفرة اقتصادية مميزة في تحقيق التنمية المستدامة.

ثانياً: مشكلة الدراسة Study Problem

تنطلق الدراسة من المشكلة الآتية:

هل بالإمكان الاعتماد على الموارد الناضبة في تحقيق التنمية المستدامة وهل توجد علاقة بين حجم تلك الموارد ودرجة تحقيق التنمية المستدامة وهل توجد تجارب ناجحة لدول حققت نجاحاً في مجال التنمية المستدامة عن طريق الاعتماد على الموارد الناضبة وهل بالإمكان الإفادة من تلك التجارب في الاقتصاد العراقي؟

ثالثاً: هدف الدراسة Study Objective

يهدف البحث إلى الآتي:

1. تحليل وقياس العلاقة بين الموارد الناضبة ومؤشرات التنمية المستدامة وبالتالي تقديم الحلول المقترحة لمعالجة الخلل بين تلك المتغيرات في الاقتصاد العراقي.
2. تقديم مقترحات أو توصيات في سبيل تذليل العقبات التي تعترض طريق عملية التنمية المستدامة ومعالجة مشاكل الاقتصاد ومنها الاقتصاد العراقي.

رابعاً: فرضية الدراسة Study Assumption

ينطلق البحث من الفرضيات الآتية:

لا يمكن الاعتماد على إيرادات الموارد الناضبة في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد العراقي إلا بتوفر مجموعة كبيرة من الشروط والاصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية والمجتمعية.

خامساً: منهجية الدراسة Study Approach

للتوصل الى تحديد مشكلة الدراسة وتحليلها ووضع الحلول المناسبة لها اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، فضلاً عن تحليل العلاقة القياسية لبيان اثر إيرادات الموارد الناضبة في مؤشرات التنمية المستدامة، واستخدام مختلف البيانات والمعلومات اللازمة للتوصل الى نتائج الدراسة (البحث).

سادساً: هيكلية الدراسة Study Structure

لغرض تحقيق هدف البحث تضمنت الدراسة ثلاثة فصول رئيسة سبقتها المقدمة وختمت بالاستنتاجات والتوصيات والمصادر:

الفصل الأول: تناول الإطار العام المفاهيمي للموارد الطبيعية الناضبة وقد أشتمل على المباحث الآتية: المبحث الأول منه تمثل بالموارد الناضبة مفهومها وانواعها المختلفة، في حين تناول المبحث الثاني ماهية التنمية المستدامة، وتضمن المبحث الثالث إشكالية العلاقة بين الموارد الناضبة والتنمية المستدامة. وتناول **الفصل الثاني** تجارب دولية مختارة في مجال استغلال الموارد الناضبة في التنمية المستدامة، وأشتمل على مبحثين، المبحث الاول تضمن تجربة الاقتصاد الجزائري في مجال استخدام الموارد الناضبة في التنمية المستدامة، والمبحث الثاني تجربة الاقتصاد النرويجي في مجال استخدام الموارد الناضبة في التنمية المستدامة. أما **الفصل الثالث** تناول الموارد الناضبة والتنمية المستدامة في الاقتصاد العراقي، من خلال ثلاثة مباحث وهي: الأول الموارد الناضبة في الاقتصاد العراقي، والثاني مؤشرات التنمية المستدامة في الاقتصاد العراقي، والمبحث الثالث تناول أثر الموارد الناضبة على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق، إذ أشتمل هذا المبحث على: أولاً: توصيف النموذج، ثانياً: قياس وتحليل نتائج النموذج.

سابعاً: الحدود المكانية والزمانية للدراسة Study Limitations

1. الحدود المكانية: تناول البحث دراسة وتحليل مسار العلاقة والأثر بين الموارد الطبيعية الناضبة والتنمية المستدامة في البلدان النامية لكل من الجزائر والنرويج مع التركيز على العراق.
2. الحدود الزمانية: دراسة مؤشرات التنمية المستدامة للمدة الزمنية (2004- 2019).

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للموارد الناضبة

المبحث الأول/ الموارد الناضبة مفهومها وأنواعها المختلفة

المبحث الثاني/ ماهية التنمية المستدامة

المبحث الثالث/ إشكالية العلاقة بين الموارد الناضبة والتنمية

المستدامة

المبحث الاول / الموارد الناضبة ـ مفهومها وأنواعها المختلفة

المطلب الاول / مفهوم وانواع الموارد الناضبة

اولاً- مفهوم الموارد:

لقد سعى الإنسان منذ ظهوره على سطح الارض بإستغلال الموارد الطبيعية بقدر ما تسمح به قدرات جسمه ودرجة تحضره او تمدنه والتفوق العلمي والتكنلوجي له، وتغايرت صور وأشكال استغلال الانسان لموارد البيئة التي يعيش فيها، وذلك بسب المراحل التي مر بها، فأول مرحلة من حياته كان يعيش على جمع قوته وملتقطاً لطعامه، ثم بعد ذلك جاءت مرحلة الصيد والرعي فالزراعة والصناعة. إذ ان الآنسان في كافة المراحل التي مر بها كان يوسع في مساحة استغلاله لموارد البيئة الطبيعية ويزيد في هذه المساحة من الأستغلال بما يتلائم ويتجانس مع تزايده وتكاثره عددياً وتفوقه حضارياً، وبوصولنا الى النصف الثاني من القرن المنصرم اصبح عدد السكان اخذاً بالتزايد اضافة الى التقدم العلمي والتكنلوجي فأصبحت دائرة النشاط الاقتصادي اخذه بالتوسع بشكل ملحوظ الآمر الذي نتج عنه ازدياد الضغط البشري على الموارد بصورة كبيرة، وبالتالي خشية الخوف من خطر استنزاف هذه الموارد بمعدلات سريعة، وبشكل مؤكد على تهديد حياة السكان الذين يأخذون بالتزايد ومحاولتهم في تحقيق مزيد من الآنتاج[1].

إن المورد، هو قيمة اقتصادية معينة ويترتب على استغلاله جملة من المنافع. ويتمثل بالمخزون الطبيعي والغابات والمناخ والتضاريس والمساقط المائية والموقع الجغرافي بأجملها فهي موارد لها قيمة تعكس ثروة أي بلد، فسطح الآرض من يابسة وماء وتضاريس ومناطق مناخية متباينة تؤثر بشكل مباشر على نوع النشاط الاقتصادي الذي يتبعه سكان المنطقة وما يكمن في باطن الأرض من ثروات معدنية كالحديد والفحم والنحاس[2].

1-الموارد الناضبة (الطبيعية) وانواعها:

تمتاز الموارد الطبيعية بأهمية كبيرة في عملية الانتاج، وخاصة الموارد الطبيعية الناضبة ،لأن الرصيد العالمي منها يتضاءل بأستمرارية الأستهلاك مع الزمن، ومستقبلاً مع تضاءل هذه الموارد يكون أمر النمو والتنمية مقلقاً من خشية خطر نفاذها[3]، ويكمن الدور الآقتصادي في ايجاد هذه الموارد الموجودة في الطبيعة التي يستطيع

(1) يحيى الفرحان، لطفي عبد الفتاح عبد الله، سمحه موسى، البيئة والموارد والسكان في الوطن العربي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات 2009، ص8.

(2) نوزاد عبد الرحمن الهيتي، حسن ابراهيم المهندي، عيسى جمعه ابراهيم، مقدمة في اقتصاديات البيئة، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان 2010، ص47-48.

(3) صالح العصفور، الموارد الطبيعية وأقتصاديات نفاذها، سلسلة جسر التنمية، الكويت، المجلد، العدد2002،5، ص13، http://www.arb-api.org

الآنسان أستخدامها وتحويلها من ثروات مكتنزة في جوف الآرض إلى ثروات اقتصادية يمكن استغلالها في اشباع حاجات ومتطلبات البشر اللامتناهية بصورة سلع وخدمات[1].

هناك العديد من المصطلحات التي يحدث الخلط بينها مثل المصادر وايضاً عناصر عوامل الآنتاج واخيراً المدخلات. فالمصادر تعني مورد معين لثروة كاملة لم يعلم الآنسان اهميتها بعد أو كيفية استغلالها على الوجه الآكمل الذي يمكنه من الوصول لتحقيق تقدمه ورفاهيته ويمكن لايكون له علم بوجودها اصلاً. اما المورد فهو مصدر معلوم لثروة اكتشف الانسان اهميتها وبدأ بأستخدام الآساليب الفنية التي تمكنه من استغلالها استغلالاً أمثل للإفادة من منافعها في اشباع حاجاته[2].

تُعرف الموارد الطبيعية، على إنها المخزون الطبيعي غير المستغل متمثلا" بالماء والهواء والشمس والصخور والتربة والنباتات الطبيعية والحيوانات البرية أي بمعنى شمولها كل من الاغلفة (المائية والهوائية والصخرية).

ويعرف المورد الطبيعي على انه عنصر الانتاج المستخدم بالعملية الآنتاجية في أي منشأة، وهناك العديد من الآقتصاديين يتفقون على أن الموارد الآقتصادية وهي (العمل – رأس المال – الآرض (الموارد الطبيعية)، التنظيم) وبالتالي فأن كفاءة أستخدام المورد الاقتصادي هي تحقيق شرط التوازن في سوق المنافسة الكاملة وهو تساوي سعر البيع مع التكلفة الحدية (P=MC)، أما في باقي الاسواق فلا يتحقق فيها الاستخدام الامثل للموارد الآقتصادية.

ويعرف راندل الموارد الطبيعية بانها الآشياء المفيدة ذات قيمة اقتصادية وفي الحالة التي توجد عليها بوصفها مادة خام لم يتم اجراء أي تعديلات عليها. وبذلك هي سوف تكون إما مدخلا" في أي عملية انتاجية لمنتج ذات قيمة، أو تستهلك مباشرةً.

ويعرفها جوزيف ستيجلينز هي المورد الموجود في الطبيعة ولم يتم انتاجه من البشر.

ثانياً:- أنواع الموارد:-

والموارد الطبيعية من ناحية عطائها تتكون من مجموعتين رئيستين وهما:-

1-موارد متجددة (غير الناضبة): وهي تلك الموارد التي وهبتها الطبيعة من دون الخوف على نفاذها ولكن يخشى عليها من خطر الاتلاف والتدمير والنفاذ بسبب التلوث والافراط في سوء استخدامها وهدمها كالماء والهواء والشمس والنباتات والتربة وغيرها..... .

(1) هيثم عبد الكريم شعبان، مقدمة في اقتصاديات الموارد،2016، بحث على شبكة المعلومات الدولية، http://faculty.mu.edu.sa.

(2) محب خلة، التطور واقتصاديات الموارد، دراسة خاصة بتطور الفكر والوقائع الآقتصادية واقتصاديات موارد عناصر الآنتاج. جامعة القاهرة، دار الفكر الجامعي، ط1،2011، ص157-158.

2-موارد ناضبة (غير متجددة): وتسمى ايضاً الموارد ذات المخزون المحدود وهي بطبيعتها تكون متعرضة لقانون النفاذ لان مايستغل ويستهلك منها لايمكن تعويضه او تصبح عملية التعويض صعبة جداً وبطيئة عبر الزمن، كالمعادن المختلفة والطاقة المخزونة في باطن الآرض من فحم وبترول وغاز طبيعي[1]. وتحت مسمى الطاقة الآحفورية. ويفرق جوزيف بين الموارد وكما يأتي:

أ-الموارد الطبيعية القابلة للنضوبble Natural Resources Exhausti مثل النفط.

ب-الموارد الطبيعية القابلة للأكثار Natural Resources Augmentableمثل الآسماك.

ج-الموارد الطبيعية التي لاتنضب ولكنها غير قابلة للأكثارInexhaustible Augmentable Resources But Non-مثل الآراضي والشمس والمد والجزر.

د-الموارد القابلة لآعادة الاستخدام (التدوير) Recyclable Resourcesمثل المعادن.

وعُرِفت ايضاً، على انها مايقوم به الانسان بتقييم وأدراك المنفعة التي يحصل عليها من البيئة، واعدادها للدخول في دائرة الآستخدام الآقتصاي لأشباع حاجات ومطالب معينة[2].

إن اول من درس عن الموارد الطبيعية الناضبة هو الآقتصادي كري Lewis Cecil Gray في بحث بعنوان (الريع تحت فرضية النضوب) عام 1914 حول الفحم الحجري[3]، وكانت فكرة النضوب عند Gray هي فكرة تناقص الآنتاجية لديفيد ريكاردو، المتضمنة تناقص انتاجية الآرض مقابل زيادة العنصر الآنتاجي المتغير، وأشار Gray الى رأي أخر أو وجهة نظر مغايرة لفكرة النضوب من خلال وضع مثال رقمي عن مقدار حجم المنجم، وتوصل الى نتيجة أنه من السهل اعادة تخزين الفحم في مكان أخر ولكن من الصعوبة إعادة تكوينه بشكل إقتصادي مرة ثانية، وبالتالي وجهة نظره النضوب يكون من تغير الشكل أو تغير المكان.

2-الموارد البيئية:

تعد العلاقة بين جميع الكائنات الحية والعناصر الطبيعية المحيطة في حالة توازن طبيعي وتنظيم ذاتي مابين الطبيعة والكائنات وبدون مؤثرات خارجية، ويكون ذلك بواسطة الحلقات البيولوجية، ولكن تدخلات الآنسان والخطيرة في هذا التوازن التي بدأت خطورتها مع بداية الثورة الصناعية وما بعدها من انفجار سكاني وانفجار علمي وتكنلوجي لم يسبق له مثيل في التاريخ، الآمر الذي ادى إلى جعل أعباء كبيرة على البيئة وخارجاً عن امكانيات التوازن ،وذلك بسبب زيادة التلوث والملوثات التي تقذف وكان نتيجتها تغيرات كمية

(1) يحيى الفرحان، لطفي عبد الفتاح عبد الله، سمحه موسى، مصدر سابق، ص10.

(2) علي حاتم القريشي، مدخل الآقتصاد البيئي، ط 1،2017، حوض الفرات/النجف الآشرف، ص 128.

(3) James L.Sweeney، Economics of Energy، Department of Management Science and Engineering، Stanford University، P12.

ونوعية في عناصر البيئة وبالتالي عدم قدرتها على استيعاب الملوثات ومالايصدر عنه من اضرار بحياة الكائنات الحية الحالية وإلحاق الأذى والخطر بحياة وحقوق الأجيال اللاحقة[1].

ان الرؤية الواسعة للبيئة تشمل المحيط الحيوي للكائن الحي وبضمنه الآنسان وكذلك علاقة ذلك الكائن بالطبيعة وكل ما قام بأنشاءه ويحيط به[2]. ويمكن تعريف ثاني للبيئة على انها هي المحيط الواسع الطبيعي والآجتماعي والآقتصادي الذي يعيش فيه الآنسان وقواعد التفاعل داخل المحيط وداخل الآنسان وكل الظروف الخارجية التي تؤثر على حياة الآنسان وعلى ديمومته وتقدمه وتطوره[3].

مفهوم اخر للبيئة حيث ان البيئة في اللغة مشتقة من (بوأ) وهي كلمة مرادفة للمنزل او الموطن، قال تعالى (والذين تبوءوا الدار والآيمان) الحشر: 9[4]، أي اتخذوا بنفس الوقت من المدينة المنورة بيئة لهم وداراً[5]، ويراد بها ايضا المحيط فيقال مثلاً ان الآنسان ابن بيئته الاجتماعية، ويرجع أصل كلمة البيئة في اللغة الانجليزية(Ecology) واشتقاقها من الكلمة اليونانية (Oikos) وتعني البيت أو المنزل والكلمة(Logos)، يراد بها العلم[6]. وللآقتصاد إثر ودور مهم في ادارة الموارد والبيئة، فرغم دخول العالم في القرن الواحد والعشرين الا انه مازال يواجه تحديات جديدة ومتباينة لحماية وادارة موارد الأرض المحدودة وبيئتها بطريقة أمثل ليس لها تأثير على متطلبات النمو والتنمية الآقتصادية البعيدة المدى، خاصة مع اكتشاف اهمية الموارد القابلة للنضوب في التقدم الآقتصادي لجميع دول العالم، حيث شكلت ولاتزال تشكل مصدراً للطاقة الذي اعتمدت علية الثورة الصناعية في اوروبا وبعدها التنمية الآقتصادية في كل دول العالم خلال فترة القرن العشرين. حيث كان لمصادر الطاقة الآحفورية القابلة للنضوب دوراً اساسياً بأعتباره محرك للنمو الأقتصادي في جميع القطاعات الآقتصادية وفي كل انحاء العالم. حيث ظهر هذا الدور بشكل علاقة طردية ما بين معدلات استهلاك مصادر الطاقة ومعدل النمو الآقتصادي ومعدل التنمية لآي دولة. وهذه العلاقة تحتم اهمية دراسة أليات ونظريات استخدام وادارة هذه الموارد لضمان استمرار النمو والتنمية الآقتصادية وعلى المدى البعيد. هذا من ناحية. ومن ناحية اخرى، فكلما زادت معدلات استخدام الطاقة سواء في النقل او التصنيع أو غيرهما كلما زادت معدلات التلوث البيئي بمعنى العلاقة هنا هي علاقة عكسية ما بين مستوى او جودة النظام البيئي ومعدلات استخدام الطاقة. حيث ترغب جميع الدول في الوصول إلى معدلات نمو اقتصادية عالية وفي الوقت

---

(1) حسين طه نجم، على علي البنا، عبد الله ابو عياش، البيئة والأنسان، دراسات في الايكولوجيا البشرية، جامعة الكويت، 1984، ص15.

(2) Seneca J.J. and M.K Taussing, Environmenta Economics, prentice, New, York, 1994, p.5

(3) علي حاتم القريشي، مدخل الآقتصاد البيئي ، 2017، ص 67.

(4) سورة الحشر ، آية 9 ،ص 546 .

(5) عبد المجيد عمر النجار، قضايا البيئة من منظور اسلامي، وزارة الآوقاف والشؤون الاسلامية، قطر،1999، ص18

(6) Cutler J.Cleveland and Christopher Morris، Dictionary of Energy، Elsevier ltd، Great Britain, 2009.

نفسه لاترغب بمعدلات تلوث بيئة عالية، هذا يوضح العلاقة التبادلية أو العكسية بين هذين المتغيرين الحيوين المقلقين على المستويين الأقتصادي والآجتماعي. والقضية المهمة لهذه العلاقة العكسية /التبادلية هي ان التغير في مخزون الموارد القابلة للنضوب أو انخفاض مستوى جودة الموارد البيئية بأجمالها غير قابل للتصحيح أو الآسترجاع، فمتى ماتم أي تغيير في أحدهما فلا يمكن اعادة هذا التغير إلى الوضع السابق بسهولة، وحتى إن كان بالإمكان استرجاع بعض ما فقد منه فإنه عادةً ما يحتاج الى وقت طويل اضافةً الى التكاليف الباهضة والتي يقع عاتقها على المجتمع. وبهذا يمكن القول واستناداً للنظرية الآقتصادية بأن هناك حجماً أمثل لأستخدام أي مورد وذل بأتباع سياسة معينة عن مدى التأثير المقبول لآستخدامه حالياً وعلى الآجيال القادمة (مستوى التلوث أو مستوى النضوب) [1]. لعناصر البيئة الطبيعية دوراً مهماً في حياة الآنسان، فمازال الكائن البشري يعتمد بشكل كبير على عناصر البيئة الطبيعية لآستمرار وجوده في الحياة رغم التطور التكنلوجي الذي وصل اليه ، فالبشر يعتمد على هذه العناصر لتوفير مستلزمات ومتطلبات حياته من هواء وماء وطعام وطاقة وباقي الموارد اللازمة للصناعات المختلفة وغير ذلك من الخدمات التي تقدمها اللبيئة الطبيعية للبشرية ، واهم الآدوار التي تقوم بها عناصر البيئة الطبيعية هي اربعة ادوار:(التنظيمية– الآنتاجية– الوسيطة– المعلوماتية) والجدول الآتي يوضح ذلك[2]:-

جدول رقم (1) دور عناصر البيئة الطبيعة في حياة الإنسان

من إعداد الطالبة بالإعتماد على المصدر / علي حاتم القريشي، مدخل الآقتصاد البيئي، مصدر سابق، ص 69-70.

ت	الدور	الوظيفة	ت	الدور	الوظيفة
1	التنظيمي	• الحماية من التأثيرات الآصطناعية الضارة • التنظيم والتحكم في المناخ • حماية الآجسام المالية • المحافظة على التربة ومنع تعريتها وحمايتها • خزن واعادة تدوير المخلفات البشرية والصناعية • خزن واعادة تدوير المواد المذابة للنبات والمواد العضوية من خلال: * المحافظة على التنوع الوراثي والبيولوجي * توفير البيئة الملائمة لهجرة وتغذية الكائنات المختلفة	2	الوسيط	• توفير المجال الملائم لجودة ونوعية الكائنات • توفير المجال الملائم للتشجير والمصائد • توفير المجال الملائم للمشاريع الهندسية من طرق وسدود • توفير المجال المناسب للمحميات • توفير الممجال الملائم للصناعة
3	الآنتاجي	• توفير الاوكسجين/المعادن/الموارد الطبية، الوراثية • توفير مياه الشرب والطعام والتغذية والمياه للصناعة والسكان • توفير الطاقة والوقود الآحفوري	4	المعلوماتي	• توفير المعلومات الجمالية والروحية والدينية • توفير الالهام الثقافي والفني • توفي المعلومات التعليمية والعلمية

(1) حمد بن محمد أل الشيخ ،اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية ، مصدر سابق ،ص15-16 .
(2) علي حاتم القريشي، مدخل الآقتصاد البيئي، مصدر سابق، ص 69-70.

3- تصنيف الموارد:

تصنف الموارد بصورة عامة الى موارد طبيعية وبشرية واقتصادية، وتمثل الموارد الاقتصادية ناتج حاصل نتيجة التفاعل مابين الموارد البشرية والموارد الطبيعية، وتعتبر البيئة الطبيعية مورداً مهماً لبناء الآنشطة الاقتصادية بأختلاف انواعها سواء كانت قطاعات انتاجية او خدمية فالمحصلة تكون التقدم والتطور والازدهار في الموارد الاقتصادية، مع هذا فإن الموارد البيئية تعتبر من أهم هذه الموارد ويعزى ذلك إلى حدود الطاقة الآستيعابية لها اضافة إلى تعرضها للمؤثرات الخارجية مثل التلوث والاستنزاف وتعريضها للتأكل والتدهور[1].

لذلك توجد تقسيمات متعددة للموارد منها ما يكون[2]:

1- موارد قابلة للأستملاك/ سواء كانت متجددة مثل (الغابات، الأراضي الزراعية،) أو تكون غير متجددة مثل (النفط، الغاز الطبيعي، النحاس، الرمل).

2-موارد غير قابلة للاستملاك في حالة كونها متجددة مثل (مصائد الاسماك، جودة الهواء، المناظر الجبلية) أو تكون غير متجددة مثل (المياه الجوفية، المناخ، النفايات المشعة) [3].

يطلق منظري الآقتصاد عند تحليلهم للموارد الطبيعية على انها قابلة للأستملاك عند الحصول على قيمتها الآقتصادية كاملة مثل الأراضي التي يستفيد المزارع من خصوبتها والآنتفاع بماينتج عنها، أما الموارد الغير قابلة للأستملاك هي تلك الموارد التي من الممكن استخدامها واستغلالها من قبل الآفراد دون مقابل لكنها مكلفة للمجتمع، بمعنى انها الموارد التي يكون مرتبط بأنتاجها واستهلاكها المؤثرات الخارجية وكذلك امكانية نضوبها مثل النفط والغاز الطبيعي فتكون المشكلة الآقتصادية في طريقة توزيع هذه الموارد المتناقصة عبر الزمن ،بينما تبقى مشكلة الموارد المتجددة كالماء والغابات هي التسيير المناسب أو الملائم لها بما يضمن العطاء المستمر والمحافظة على ديموميتها[4]. فالموارد الآقتصادية لآي مجتمع أو بلد هي كل ما تملكه وتستطيع التصرف فيه، ويمكن تقسيم الموارد او تصنيفها بالنظر الى اعتبارات عديدة:

1- تصنيف الموارد حسب اصلها:

أ- الموارد الطبيعية: وهي التي تتمثل في الآرض وما فوقها وما في باطنها.

ب-الموارد البشرية: وتشمل فعاليات كل من العمل اليدوي والذهني والفني والإداري والأدبي والتنظيمي.

---

(1) صالح حسن عبد القادر، الموارد وتنميتها: اسس وتطبيقات على الوطن العربي، قسم الجغرافية الأردنية، ط1، عمان، 2002، ص23.

(2) ساموبلسون أ.بول، نوردهاوس د.ويليام، ترجمة هشام عبد الله، الأقتصاد، الدار الآهلية للنشر، ط15، عمان،2001، ص375.

(3) Taladidia Thiombiano de I Environnment et des Ressources Naturelles, L Harmattan, Paris, 2004, P64.

(4) نوزاد عبد الرحمن الهيتي، حسن ابراهيم المهندي، عيسى جمعه ابراهيم، مصدر سابق، ص62-63

ج-رأس المال: وهي تشمل جميع الاشياء التي يصنعها الانسان من موانىء، مطارات، مصانع، ومباني وغيرها[1]. وفقاً لمعيار الموارد من حيث أصل وجودها فإنه يمكن التمييز بين الموارد الطبيعية والبشرية والموارد المصنعة فأن الموارد الطبيعية والبشرية هما من خلق الله سبحانه وتعالى بحيث تكون الاولى مسخرة من اجل الثانية وحتى يتم الوصول الى الثالثة لابد من تضافر كلاً من الموارد الطبيعية والبشرية كنتاج لعملية انتاجية. ومن خلال ذكر الموارد الثلاث اعلاه، نجد انها تصنف الموارد الآقتصادية من ثلاث زوايا مختلفة، غير متعارضة وبنفس الوقت متكاملة، فمثلاً نجد البترول باعتباره من اهم الموارد الآقتصادية هو مورد طبيعي (من حيث أصل وجوده) وقابلاً للنضوب (من حيث القدرة على التجدد) ومتوافر في اماكن عديده من العالم (من حيث عرضه الجغرافي)وكذلك الحال الاراضي الزراعية وباقي الموارد الأقتصادية[2].

2- **تصنيف الموارد حسب انتشارها:**

أ- موارد موجودة في كل مكان مثل الهواء والشمس اللذان يتواجدان في كل مكان.

ب- موارد موجوده في اماكن كثيرة مثل الحيوانات والاشجار.

ج- موارد موجودة في اماكن قليلة مثل المعادن والبترول.

3- تصنيف الموارد حسب جغرافيتها:

أ-موارد محلية: وهي الموارد التي تكون موجودة على مستوى القرى والمدن والمحافظات.

ب-موارد إقليمية: وهي الموارد التي تكون موجودة على مستوى الآقليم أو المطقة الادارية.

ج-موارد وطنية أو قطرية: وهي الموارد التي تكون موجودة على مستوى الدولة.

د-موارد دولية: وهي الموارد التي تكون موجودة بالأشتراك بين عدد من الدول او جميعها.

4- تصنيف الموارد حسب عمرها الزمني:

أ-موارد متجددة: وهي تلك الموارد التي تنمو وتاخذ بالتزايد بمرور الزمن، ويكون نموها او تزايدها خارجاً عن حجم المخزون المتواجد ومستقلاً عنه مثل مياه الأمطار والأنهار، وايضاً يكون نموها داخلياً وتابعاً بمعنى انه يعتمد على حجم المخزون منها وهذا مايسمى بالتكاثر الإحيائي. والموارد المتجددة تأخذ بالآستمرار بشرط محافظة الانسان عليها وادارتها بالصورة المناسبة.

ب-موارد قابلة للنضوب: وهي تلك الموارد التي يعَد حجم المخزون المتواجد منها في الآرض ثابتاً بإطار الزمن التخطيطي والواقعي. مع الفرض ان تكونها او حجم المخزون منها أصبح متزايداً يستغرق ذلك زمناً جيولوجياً

---

(1) حمد بن محمد أل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية، مصدر سابق، ص26-27-28.

(2) محب خلة، مصدر سابق، ص168.

يضاهي أي مدة زمنية تخطيطية ممكنة، وعلى هذا يعتبر المخزون منها في الآرض ثابتاً من الناحية التخطيطية وهذا يؤثر وينعكس سلباً في قدرات وأمكانيات الأجيال القادمة من الإفادة منها واستغلالها.

وتنقسم الموارد القابلة للنضوب على قسمين:

- موارد يمكن اعادة استغلالها مثل المعادن.
- موارد لايمكن اعادة استغلالها مثل البترول.

ج-موارد جارية: وهي تلك الموارد التي مستوى حجم المخزون منها بما يستخدم او يستغل حالياً أو ما تم استخدامه سابقاً، فأن أي دولة أو جيل حالي يؤثر استخدامهم حالياً على ما يمكن ان تحصل عليه أي دولة او جيل منها لاحقاً. بمعنى أخر انها موارد اخذه بالاستمرار في التدفق كالطاقة الشمسية وطاقة المد والجزر[1].

وكما هو واضح في الجدول رقم (2) .

جدول رقم (2) يوضح الموارد الطبيعية حسب تصنيفها

<table dir="rtl">
<tr><td rowspan="2">ت</td><td rowspan="2">نوع المورد</td><td colspan="5">تصنيف المورد</td></tr>
<tr><td>الطبيعي</td><td colspan="2">البشري</td><td colspan="2">رأسمال</td></tr>
<tr><td>1</td><td>مورد حسب الآصل</td><td>الارض - مافوقها - ماتحويه في باطنها</td><td colspan="2">الآعمال الذهنية -التنظيمية - الادارية</td><td colspan="2">المطارات -المصانع - الموانئ</td></tr>
<tr><td rowspan="2">2</td><td rowspan="2">مورد حسب انتشاره</td><td>كل مكان</td><td colspan="2">اماكن كثيرة</td><td colspan="2">اماكن قليلة</td></tr>
<tr><td>الشمس -الهواء</td><td colspan="2">الحيوانات - الاشجار</td><td colspan="2">المعادن -البترول</td></tr>
<tr><td rowspan="2">3</td><td rowspan="2">مورد حسب الموقع الجغرافي</td><td>محلية</td><td colspan="2">إقليمية</td><td>وطنية</td><td>دولية</td></tr>
<tr><td>القرية-المدينة-المحافظة</td><td colspan="2">الآقليم-المنطقة الآدارية</td><td>الدولة</td><td>جميع الدول</td></tr>
<tr><td rowspan="3">4</td><td rowspan="3">مورد حسب العمرالزمني</td><td rowspan="2">متجددة</td><td colspan="2">قابلة للنضوب/غير متجددة</td><td colspan="2" rowspan="2">جارية</td></tr>
<tr><td>يمكن إعادة إستخداما</td><td>لايمكن إعادة إستخدامها</td></tr>
<tr><td>مياه الآمطار والآنهار</td><td>المعادن</td><td>البترول</td><td colspan="2">الطاقة الشمسية-طاقة المد والجزر</td></tr>
</table>

(1) حمد بن محمد أل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية، مصدر سابق، ص26-27-28.

اقتصاديات الطاقة الناضبة Energy (غير المتجددة)

إن التطور الفني والتكنلوجي الكبير الذي شهدته وسائل الآنتاج، حيث اصبحت مصادر الطاقة في العالم بأجمعه متنوعة متعددة فمنها ما يكون المصادر الغير متجددة (ناضبة) أو تسمى المصادر التقليدية. ومصادر أخرى متجددة أو مستدامة وتسمى المصادر غير الناضبة أو النظيفة، فالمصادر التقليدية (الناضبة) أي غير قابلة للتجديد والتي هي موارد لا يمكن اعادة أستخدامها مثل مصادر الوقود العضوي (كالنفط والغاز والفحم والطاقة النووية) وهي مستنفذه ولا يمكن تعويضها بوقت قصير وسيتم تناولها تباعاً[1].

1- علاقة الطاقة بالأقتصاد:

من المزايا التي وفرتها الطاقة للبشر الا وهي توفير وضمان الرفاهية الناجمة عن تخفيض الكلفة الآقتصادية للمجتمع وحصر انتاجها بأقل التكاليف الذي يؤدي الى تحسين هيكل الميزان التجاري بقيمة أنتاج الطاقة من المصادر الاولية والمتوفرة محلياً[2].إن استخدام الطاقة يعتمد بشكل رئيسي على توفير المصادر والمهارة التقنية لآستخدام تلك المصادر وتحويلها وتطويرها لتلبية حاجة الآنسان المتزايدة والمستمرة لمواكبة الطلب المستمر على الطاقة، لقد نما الآستهلاك من مصادر الطاقة عالمياً نمواً كبيراً خلال العقود الآخيرة، حيث بلغ عام 1978 نحو 8755 مليون طن متري مقابل 4346 مليون طن متري عام 1960، أي بمعدل سنوي مركب بلغ 4.1% ومن الملاحظ ان النمو السنوي للأستهلاك العالمي لصادر الطاقة الاولية قد نما بسرعة متميزة منذ عقد السبعينات[3]، وقد بلغ أجمالي الاستهلاك العالمي من مصادر الطاقة حسب التقرير الاحصائي للطاقة في العالم لسنة 2011 بين عامي 2009 و2010 بما يقدر ب (11363.2) مليون طن متري و(12002.4) مليون طن متري على التوالي بمعدل نمو سنوي يقدر ب 5.6%، وتستهلك الولايات المتحدة حوالي 19% من الطاقة العالمية علماً ان سكانها لايتجاوز ال 6% من سكان العالم ، بينما الصين تستهلك خمس الطاقة الاولية العالمية والتي تبلغ 20.3% وحسب تقارير سنة 2010[4].

2-موارد الطاقة:

تعد الطاقة عصب الحياة الحديثة والمحرك الاساس للتقدم الآقتصادي بصفة عامة والتقدم الصناعي والتقدم التكنلوجي بصفة خاصة، وتتميز الطاقة بدور بالغ الآهمية بالنسبة للحياة البشرية، فقد ارتكزت الحضارة الحديثة على الطاقة بكافة مواردها المتعددة، لتحويل الموارد الاقتصادية من شكلها الأولي إلى أشكال ثانية متعددة تستطيع اشباع الحاجات والرغبات المتنوعة، وكذلك تعد عاملاً مهماً في تحقيق الرفاهية الآقتصادية والآجتماعية

---

(1) عبدالحميد، عبدالمطلب أقتصاديات البترول والسياسة السعرية للبترول، الدار الجامعية، الآسكندرية، 2015، ص15 .
(2) محمد دبس، بدائل الطاقة، معهد الإنماء العربي، بيروت 1978، ص 127.
(3) عبد علي الخفاف، ثعبان كاظم خضير، الطاقة وتلوث البيئة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان،2007، ص11.
(4) BP Statistical Review of World Energy, June 2011,available online at www.bp.com,P40 .

للبشرية. ونظراً للدور الحيوي الذي تلعبه الطاقة في كافة الآقتصاديات المتقدمة منها والنامية، واعتبر موضوع الطاقة بالدراسة على المستوى الدولي بصورة عامة، كما اهتمت به المؤسسات والهيئات العالمية والدولية والإقليمية وخاصةً في السبعينيات، ومع الزيادة الكبيرة التي حدثت في ذلك الوقت، التي أدت إلى الزيادة في قيمة الواردات البترولية للدول الصناعية بنسبة كبيرة الآمر الذي اثر في ميزان مدفوعاتها، وهذا جعلها تعيد النظر في سياسات طاقاتها، بالأعتماد على التكنلوجيا والموارد المالية الكبيرة التي تمتلكها. وهذا أدى الى نجاحها في تحقيق الآهداف المقصودة وترشيدها في استهلاك الطاقة، واستطاعت أن تتقدم في تنويع وتطوير مصادر الطاقة البديلة للبترول من فحم وغاز وطاقة نووية وغير ذلك، اضف الى ذلك زيادة البحث والتنقيب عن مصادر اخرى جديدة داخل حدود اراضيها وخارج حدود اراضي دول منتجة للبترول، وتبلورت هذه الجهود الى نتائج باهرة في أكتشاف البترول في مناطق الآسكا وبحر الشمال وغيرذلك من المناطق . ومثلما تعددت مصادر الطاقة واستخدامها من قبل جميع دول العالم ، تعددت ايضاً ، المعايير المعبرة عن حجم الطاقة، وتكون مصادر الطاقة (الوقود) في صورة سائلة كالبترول أو تكون بصورة غاز كالغاز الطبيعي او بشكل صلب كالفحم، وكذلك الطاقة الكهرومائية والنووية. ويمكن قياس الطاقة بوحدات قياس تعرف ب (الوحدات الحرارية) وهي وحدات مناسبة لرفع درجة حرارة رطل من الماء بدرجة حرارة فهرنهيت 1F0(17.22222222 مئوية تحت الصفر)، وحيث يحوي برميل البترول الخام القياسي على 5.8 مليون وحدة حرارية، وبما إن البرميل يستعمل كوحدة قياس للسوائل فهو يساوي 42 كالوناً أو يعادل 306 رطل أو يبلغ 0.19090909 متر مكعب، وهو يعد من أكثر المقاييس شيوعاً بالنسبة لإحصاءات الطاقة في الآمم المتحدة[1]. ويمكن تقسيم موارد الطاقة وفقاً لعدة معايير، فمن ناحية قدرتها على النمو والتجدد تنقسم الى مجموعتين:

المجموعة الاولى/ مصادر طاقة قابلة للنضوب (غير متجددة)، وهي المصادر التي تكون موجودة بكميات ثابتة عبر الزمن التخطيطي، وتكون متناقصة نتيجة لعملتي الاستخراج والاستغلال، كما ويؤثر المعدل المستخرج منها حالياً على أمكانيات انتاجها مستقبلاً، ويتوقف مدى تناقص المخزون منها على معدل الآنتاج السنوي من جهة ومعدل أكتشاف مخزون او مكامن جديدة لها على المستوى العالمي من جهة أخرى. مثل البترول والغاز الطبيعي ورمال القار.

المجموعة الثانية/ مصادر طاقة متجددة، وهي المصادر التي تنمو وتزيد عبر الزمن، وفي المستقبل لآ يؤثر معدل الآستهلاك منها على معدل انتاجها، بل يبقى الآحتياطي منها قائمة كالطاقة الشمسية والطاقة الهوائية (طاقة الرياح) والجيوثيرمال (الحرارة الجوفية) وطاقة الكتلة الحية، وأمواج المحيطات أو كهرباء المساقط المائية. ومن الممكن ان تنقسم مصاد الطاقة من ناحية درجة الآستخدام إلى مجموعتين أيضاً:

(1) حمد بن محمد آل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية، مصدر سابق، ص 68-70.

المجموعة الاولى/مصادر طاقة أساسية، وهي مصادر الطاقة التقليدية التي يكون معتمداً عليها بشكل أساسي مثل البترول والفحم والغاز الطبيعي ولها نسبة مساهمة كبيرة في الآستهلاك العالمي من الطاقة.

المجموعة الثانية/ مصادر طاقة بديلة وهي مصادر ذات طاقة حديثة، كالطاقة الشمسية والهوائية وطاقة الآمواج والمد والجزر والزيت الثقيل ورمال القطران والوقود المستخدم صناعياً، علماً ان هذه المصادر قليلة الاستخدامات حالياً، ولا تستخدم بشكل اساسي، ولكن لها دوراً كبيراً في توفير الطاقة العالمية ولها أسهامات جيدة في الآحتياجات العالمة مستقبلا"، بسبب توفرها ونظافتها في البيئة فضلا عن عدم خطورتها[1].

3-المصادر الحالية للطاقة/

يقصد بالمصادر الحالية للطاقة تلك المصادر التي تزود البشرية بالجزء الآكبر والمهم والآساس لتلبية احتياجاتها من الطاقة، مازال البعض من البشر يعتمد على الآشجار واستغلال أخشابها للأستفادة منها في تلبية بعض احتياجاتهم اليومية، والبعض الآخر منهم ظل معتمداً على الحيوانات في الحراثة والتنقل وحمل الأشياء، وبعضهم يستخدم مصادر الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية والهوائية، وتقسم مصادر الطاقة الحالية في العالم إلى ثلاثة اقسام رئيسة وهي[2]:

أ- مصادرالطاقة الآحفورية: التي تشكل عصب مصادر الطاقة الحالية وتضم الفحم بانواعه،البترول والغاز.

ب- المصادر المائية التي تساهم في انتاج الطاقة الكهربائية في مساقط الانهار.

ج- الطاقة النووية وتشمل محطات توليد الطاقة الكهربائية بأستعمال الحرارة الناتجة عن عمليات الآنشطار النووي في المفاعلات النووية. وسنتناول المصادر الآحفورية بشي من التفصيل بوصفها موارد ناضبة وهو صلب موضوعنا .

أ- البترول (النفط الخام):

يعد النفط مادة استراتيجية لها أهميتها وخطورتها وقت السلم والحرب على حد سواء وتزايد أهتمام العالم به بشكل ملحوظ في السنوات الآخيرة، مما دعا الكثير من المؤسسات العلمية المختلفة إلى الآهتمام به دراسياً وكافة الجوانب المتعددة للصناعة النفطية، وكانت الآقطار العربية في مقدمة بلدان العالم التي اولت الدراسة النفطية أهتماماً أكبر، وخاصة بعد التطورات الهامة التي حدثت في العالم النفطي خلال السنوات الأخيرة[3].

فالبترول (Petroleum) هو كلمة ترجع الى الآصل اليوناني والمشتق من كلمتي (Petra) وتعني الصخرة وكلمة (Olieum) تعني الزيت، وبذلك يكون معناها (زيت الصخر)، لقد عرف الآنسان البترول منذ قديم الازل في مصر

---

(1) المصدر السابق نفسه ص69.

(2) عياش سعود يوسف، تكنلوجيا الطاقة البديلة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، رقم 38 ،1981، ص14.

(3) محمد ازهر سعيد السماك، زكريا عبدالحميد باشا، أقتصاديات النفط والسياسة النفطية، ط1979،1-1980، ص 9.

وإيران، حيث استخدمه لآغراض الاضاءة والتدفئة ورصف الطرق، لكن صناعته لم تعرف بصورتها الحديثة والمعروفة الآن إلا في منتصف القرن 19، وكان ذلك قديماً حين حفر Drakeاول بئر بحثاً عن البترول في ولاية بنسلفانيا الامريكية وعثر عليه عام 1859 وعلى عمق 21.18 متر[1]. فقد تكون البترول من تحلل ملايين الحيوانات والنباتات الموجودة في طبقات الآرض وعبر ملايين السنين والموجود في طبقات الطمي الناعم في ظروف حرارة وضغط شديدة، والتي تكونت في احواض على اطراف المحيطات في العالم ، مثل البحر الأحمر والبحر الأصفر والبحر الأسود وبقيت الرواسب المستنزفة من الآوكسجين ذات المحتوى الآكثر من 10 من المواد العضوية في قعر البحر، والرواسب الغنية بالمواد العضوية ليست واسعة الآنتشار، حيث أقل من 1% من المواد العضوية تحتوي على أكثر من 5% من الكربون العضوي، ولو كانت كل الصخور الرسوبية غنية بالعضويات لكنا اليوم نسبح في بحار من النفط[2].

حيث كان المصدر الاول والآساس للطاقة للطاقة، وهو عبارة عن سائل كثيف، قابل للآشتعال، يتكون من الهيدروجين والكربون، وتكون الوانه مختلفة مابين الأسود والأخضر والبني والأصفر، وتختلف كثافته ولزوجته[3]. ويتميز النفط بانواعه المختلفة فهناك النفط الثقيل والخفيف والخام والخليط الذي يحتوي على كميات كبيرة من شمع البرافين، وينتشر المخزون النفطي في مناطق مختلفة من العالم ولاتخلو منه أي قارة من العالم، ومع هذا الا إن هناك الكثير من الدول تفتقر تماماً الى هذا المصدر وتكون مضطرة إلى استيراده لتلبية إحتياجاتها المختلفة من النفط[4]. وكما يعد النفط المصدر الرئيس في النشاطات الآقتصادية، أي هو يعتبر العصب الأساسي ومحرك الآقتصاد العالمي، يدخل كمادة اولية (خام) في الكثير من الصناعات الحيوية، وكما يعد طاقة نظيفة إذا ما قورن بالفحم والطاقة النووية، فهو يمتاز بالنقل والتخزين بكل يسر وسهولة، زد على ذلك يدخل في العديد من صناعات الوقود[5]. ولقد أصبح النفط مصدراً لآستخراج الكثير من السلع الصناعية المتنوعة في العالم، ولم تحتل أي مادة اخرى على نفس القدر من الآهمية التجارية والآقتصادية التي احتلها النفط، وبسبب استخداماته ومرونة منتجاته تحول النفط إلى سلعة استرتتيجية تتحكم بمصير العالم وإقتصاده[6].

---

(1) مقلد رمضـــان محمد، عفاف عبد العزيز، الســـيد احمد محمد الســـريتي، اقتصـــاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الآسكندرية،2001، ص 41.

(2) ديفيس س. كينيث، ترجمة الدملوجي صـــباح صـــديق، مابعد النفط منظور اليه من ذروة هابرت، مركز دراســـات الوحدة العربية، بيروت، ط1 ،2009، ص51-52.

(3) امينة مخلفي، مدخل الاقتصاد البترولي (أقتصاد النفط)، الجزء 1، جامعة قاصدي مرباح/ ورقلة ، 2014 ، ص 6 .

(4(BP Statistical Review of World Energy, OP.Cit, P 41.

(5) رجاء خضـــير عبود الربيعي، الصـــناعة النفطية في العراق وآفاقها المســـتقبلية، بحث على شـــبكة الآنترنت، http://www.uobabylon.edu.iq/publications/economy.

(6) حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، مطبعة بيسان للنشر والأعلام، ط1، بيروت،2000، ص19.

ب-الغاز الطبيعي /

وهو أحد مصادر الطاقة الأحفورية وأنظفها ، حيث يوجد في داخل القشرة الارضية أما منفرداً أو مختلطاً مع النفط، أي هو عبارة عن خليط من المركبات الغازية مثل (الميثان- الآيتان- الربوبان- البيوتان)، إن معالجة الغاز كوقود نظيف أقل بكثير مما تحتاجه معالجة الفحم والنفط ، فهو لا يحتاج غير إزالة الشوائب كالهيدروجين واوكسيد الكاربون، ونظراً لكفاءة هذا المصدر فهو يدخل في محطات توليد الطاقة، وفي الآونة الآخيرة زاد الآهتمام بالغاز الطبيعي بدرجةٍ كبيرة بسبب وفرته وإحتوائه على نسبة اقل من الكاربون قياساً بالأنواع الأخرى من الوقودً كما في حالة النفط فلا توجد نظرية متكاملة تفسر وجود أو تكون الغاز، مثلاً هناك غاز مصاحب للنفط نفسه، اذ تسعى النظريات العلمية الى ربط تكونه بالعوامل نفسها التي أدت الى تكون النفط ،وهنالك حقول للغاز الطبيعي إذ يوجد الغاز وحده دون النفط ،أضف الى ذلك وجود نوع أخر من الغاز الطبيعي يخمن أنه تكون من خلال تاثير العوامل التي أدت الى تكون الفحم . والغاز الطبيعي يكون جافاً عندما تكون كمية من مكونات الهيدروكربونية السائلة استخلصت منه بظروف قياسية من حرارة وضغط أقل من (1غالون) لكل قدم مكعب من الغاز المعالج، في حين يكون الغاز المتوسط الرطوبة إذا ما تراوحت هذه الكمية بين (1-3غالون) لكل قدم مكعب، ويكون رطبا" في حالة زيادة كمية السوائل عن (3 غالون) لكل قدم مكعب من الغاز، وتختلف نسب الهيدروكربونات المشكلة للغاز الطبيعي وهي[1]:

* الميثان /CH4 : وتصل نسبته من (70% - 100%) من الغاز الطبيعي .

* الإيثان /C2H6: تصل نسبته من (1% - 10%) من الغاز الطبيعي .

*البروبان / C3H8: ويشكل نسبة ضئيلة من وزن الغاز الطبيعي .

ومن مميزات الغاز الطبيعي إنه غاز عديم اللون والرائحة وهو قابل للأشتعال، ويتكون من المواد الهيدروكربونية وغير الهيدروكربونية، وهو على نوعين غاز مصاحب للنفط وغاز حر، وكان اول مصنع تجاري للغاز عام 1941 في أوهايو في الولايات المتحدة[2].

يقع الغاز في المرتبة الثالثة من حيث الآهمية في استهلاك العالم من الطاقة بعد النفط والفحم، حيث يشكل نسبة 24% من أجمالي الآستهلاك العالمي من الطاقة الاولية [3]، وكما في حالة البترول فليس هناك نظرية متكاملة لتفسير كيفية تكون الغاز تاريخياً، و قد جرى العرف على تقسيم الغاز الطبيعي، تبعاً لسلوكه أثناء صعوده من داخل البئر الى سطح الآرض إلى ثلاثة أنواع:

1- الغاز الجاف والذي يتواجد داخل المكمن الطبيعي بالحالة الغازية ويبقى محتفظ بها حتى يصل سطح الآرض.

(1) سعد خليفة الحموي، اساسيات انتاج الطاقة (البترول –الكهرباء-الغاز)، اكاديميون للنشر، الآردن، ط1 ،2016، ص197-198.

(2) نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، دار احياء التراث العربي، ط1، بيروت، 2011، ص168-171.

2-الغاز الغني وهو يحتفظ بحالته الغازية ايضاً طيلة تدفقه خلال مسامات البئر ويحتوي على كميات كيرو من الهيدروكربونات الآثقل وزناً.

3-مكثفات الغاز ويتميز بنوعيته السائلة عند سحبه من البئر بسبب الضغط الكبير ثم يتحول مرة أخرى طوره الغازي بانخفاض الضغط. وتتلخص طرق الاستفادة من الغاز الطبيعي من خلال فصل غازات الميثان والإيثان واستخدامها محلياً كوقود في عمليات أنتاج الحديد والالمنيوم والاسمن وتوليد الكهرباء وتحلية المياه وفي انتاج الآسمدة والبتروكيماويات[1].

<u>احتياطي الغاز الطبيعي / استهلاكه -توزيعه</u>:

ان الآهتمام المتزايد بالغاز الطبيعي واستهلاكه أدى ذلك الى الآهتمام بتقدير الاحتياطي الغازي القابل للأستخلاص من مختلف دول العالم وتتحدد احتياطات الغاز كل عام بما يضاف الى العام السابق (الزيادة والنقصان) بنتيجة عمليات الآكتشاف والآنتاج في حقول جديدة ومن ثم إعادة التقدير لآحتياطات الحقول القديمة[2]. يلاحظ إن الآحتياطي العالمي بلغ 147%من الغاز الطبيعي خلال المدَة من 1990-2009 غير أن هذه الاحتياطات تكون منخفضة قياساً بالأحتياطات المسجلة في الفترة السابقة من 1970 – 1994 وتقدر ب 214%، وذلك بسبب نضوب بعض حقول الغاز الموجودة في امريكا وغرب اوروبا. في السابق كان الآتحاد السوفياتي أكبر دولة في العالم من ناحية الآنتاج والآحتياطي بنسبة 27% من الآحتياطي العالمي، أما الآحتياطي العالمي للغاز الطبيعي فيكون بنسبة 40%ويقدر له بأن يعيش أكثر من 500 عاماً، وتعد إيران مركز الثقل في إمتلاك إحتياطي الغاز في منطقة الشرق الآوسط بنسبة 15% من الآحتياطي العالمي، وكما إن ايران تمتلك من الآحتياطي الغازي والذي هو من الغازات الطبيعية غير المصاحبة لإنتاج البترول، أما باقي دول الشرق الآوسط فأكثر من نصف أحتياطي الغاز فيها هو غاز مصاحب للبترول، وبالنتيجة فإن إنتاجه يتوقف على إنتاج البترول، ففي اوائل الثمانينات أنخفض انتاج البترول وبالتالي هبوط إنتاج الغاز المصاحب له بنسبة كبيرة مما أثر بالسلب على المصانع والصناعات المعتمدة هذا النوع من الغاز كمشروعات تحلية المياه ومصانع السماد ومحطات توليد الكهرباء وغير ذلك[3]. واشارت الآحصاءات إلى زيادة نسبة إسهام الغاز الطبيعي في إجمالي الطاقة المستهلكة، حيث تزايد إستهلاك الغاز الطبيعي كمصدر من مصادر الطاقة الحديثة في الدول العربية وخاصة الدول المنتجة له، الآمر الذي يعكس تزايد معدلات التحديث في القطاعات الاقتصادية المختلفة وخروجها من

(1) مقلد رمضان محمد، عفاف عبد العزيز، السيد احمد محمد السريتي، مصدر سابق، ص92-93

(2) BP Statistical Review of World Energy, OP.Cit,P 20.

(3) مقلد رمضان محمد، عفاف عبد العزيز، السيد احمد محمد السريتي، اقتصاديات الموارد والبيئة، مصدر سابق، ص98.

النمط التقليدي[1]. اما بالنسبة للاحتمالات المستقبلية، فيتوقع بأن ترتفع معدلات الآستهلاك من الغاز الطبيعي، ويواكبة الانتاج، من 81.7 تريليون قدم مكعب وهو مايعادل 2313 مليار متر مكعب أو 42 مليون برميل نفط معادل يومياً عام 1997 الى نحو 130 تريليون قدم مكعب عام 2010 والى 150 تريليون قدم مكعب عام 2015 ونحو175 تريليون قدم مكعب عام 2020 (وهو مايعادل 4920 أو 89 مليون بمعدل نمو 3.3% سنوياً في المتوسط خلال المدَة 1997-2020. وبذلك يتوقع بأن يرتفع نصيب الغاز الطبيعي من الاستهلاك العالمي من الطاقة خلال المدَة اعلاه من 22%الى 29%، يعني بزيادة 7 نقاط مئوية، مقابل نقص بمقدار نقطتين مئويتين في نصيب النفط[2].

ج- <u>الفحـم الحجري</u> //

يعد الفحم المصدر الثالث للطاقة، قياساً بأحتلاله المرتبة الاولى في بداية القرن الحالي، لكن الاعتبارات الآقتصادية الموجودة في الوقت الحاضرهي الحائل دون منافسته للنفط أو الغاز فضلا عن الأعتبارات التكنلوجية. ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي هما المسيطران على نصف الاحتياطي العالي من الفحم، مع العلم إن الاحتياطي منه يعادل اربعة أضعاف إحتياطات النفط الخام على الاقل من ناحية قيمتها الحرارية. إن تواجد الفحم في الدول الصناعية المتقدمة سبباً يجعله المصدر الاحتياطي للطاقة في حالة نقص الآمداد من النفط والغاز. الآمر الذي ادى الى إتجاه الدول التي هي صاحبة التكنلوجيا الحديثة الى تطوير الطرق الآستخراجية الفحم واستعمالاته المتعددة، اضافة الى ذلك إن الدول الرئيسة في إنتاج الفحم هي الآتحاد السوفيتي والولايات المتحدة والصين وبولندا والمانيا الغربية، حيث يقدرانتاجها من إجمالي الفحم العالمي ثلاثة ارباع (76%)، بالرغم من توافر الفحم في هذه الدول لكنها مازالت تعتمد بصورة اساسية على النفط والغاز المستورد. حيث تتبع استراتيجيات تهدف للإبقاء على المصادر البديلة للطاقة داخل حدودها الإقليمية، وذلك بإستغلال الإمدادات النفطية والغازية المستوردة، مازال إن إمتلاك هذه الموارد يعد من العناصر المهمة الاستيراتيجية للدول من الناحية السياسية والعسكرية بما يحقق قوة الدول وسيطرتها[3].

ظهر الاهتمام بالفحم الحجري كمصدر للوقود في عصر الثورة الصناعية في أوروبا الغربية ثم أنتشر إستعماله الى بقاع الآرض الاخرى حيث يتوفر مخزون منه.ومع إكتشافات البترول الذي تتوافر فيه المزايا الغير موجودة في الفحم، إنخفضت نسبة مساهمته في إمدادات الطاقة، فبعد إن كان يشكل حوالي ثلثي الآستهلاك العالمي للطاقة بلغ حوالي ربع إمدادات الطاقة في التسعينات من القرن الماضي عام 1950، إن هذا الانخفاض لم ياخذ نمطاً

(1) عبد الله، محمد حامد، اقتصـاديات الموارد والبيئة، عمادة النشـر العلمي والمطابع، جامعة الملك سـعود، الرياض، 2000، ص81.

(2) الدكتور حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت ،2000 ،ص 18-19-20

(3) محمد ازهر سعيد السماك، زكريا عبدالحميد باشا، أقتصاديات النفط والسياسة النفطية ،مصدر سابق ،ص63-65 .

واحداً في مناطق مختلفة من العالم، هذا يعني إن نسب مساهمة الفحم في إجمالي الطاقة المستهلكة في الدول الآشتراكية ومنها الاتحاد السوفيتي في السابق وأيضاً دول أوروبا الشرقية لم تنخفض بنفس النسبة كما هو الحال في البلاد الصناعية الراسمالية، وهذا كله بسبب إحلال البترول والسهولة في نقله عن طريق خطوط الآنابيب أضف الى ذلك نظافة إستخدامه، مقارنةً بالفحم وخصوصاً بعد الجهود التي بذلتها الدول الصناعية للمحافظة على البيئة والحد من درجة التلوث فيها[1]. بلغ تقدير الآحتياطي العالمي من مخزون الفحم ب (860938) مليون طن نهاية سنة 2010، وبلغ الآحتياطي المؤكد من البترول ب (188.8) ألف مليون طن لسنة 2010[2].

وقد زادت نسبة إستهلاك الفحم بمعدل 7% خلال الفترة 1984-1994 ،بينما كانت هذه النسبة من الزيادة تبلغ 19% خلال الفترة 1974- 1984،وإزدادت هذه النسبة بمعدل 7.6% بين العامين 2009 و2010 قياسا بالزيادة في إستهلاك البترول لنفس السنة ، وكان السبب في عدم إرتقاء الفحم بتحقيق زيادة الآستهلاك بالمستوى السابق نفسه يرجع الى إن اسعار البترول كانت منخفضة بصورة ملموسة و الآمر الذي أدى الى ضعف الحافز لدى المستهلكين بالأتجاه المتزايد نحو الفحم ،ويبلغ تقدير الاستهلاك العالمي من الفحم في الوقت الحاضر بنسبة 29.6% من إجمالي إستهلاك العالم من الطاقة الاولية[3].

وحسب تقارير وكالة الطاقة العالمية EIA، إن الصين هي اكبر مستهلك لمصدر الفحم عالمياً، لآن الصين تقوم بانتاج نصف ما يستهلكه العالم من الفحم، بالأضافة الى ذلك هي تنتج ثلاثة أضعاف ماتنتجه الولايات المتحدة والتي هي ثاني أكبر منتج للفحم وحسب معطيات سنة 2010، في حين إنه لم يتغير الآنتاج العالمي للفحم بأرقام تذكر في الدول الخمس المسيطرة ماعدا أندونيسيا من سنة 2000-2010 زاد إنتاجها للفحم بما يعادل نسبة 368%، أي إنها إنتقلت من المرتبة العاشرة عالميا" إلى المرتبة الخامسة محتلة بها مرتبة روسيا، اضافة الى ذلك زاد إنتاج الصين ونما بمايقارب 188%، بالمقابل إن إنتاج الولايات المتحدة لم يتزايد غير بنسبة 1% فقط في نفس الفترة، وكما هو موضح في الشكل رقم (1)، حصص الآنتاج العالمي من الفحم، والدول الخمس المسيطرة على إنتاج مصدر الفحم[4].

---

(1) مقلد رمضان محمد، عفاف عبد العزيز، السيد احمد محمد السريتي، اقتصاديات الموارد والبيئة، مصدر سابق ،ص75-76.

(2) www.worrldcoal.org

(3) BP Statistical Review of World Energy, OP. Cit, P

(4) International Energy Statics,U . Energy Information Administration, 2010, available on www. eia. Gov

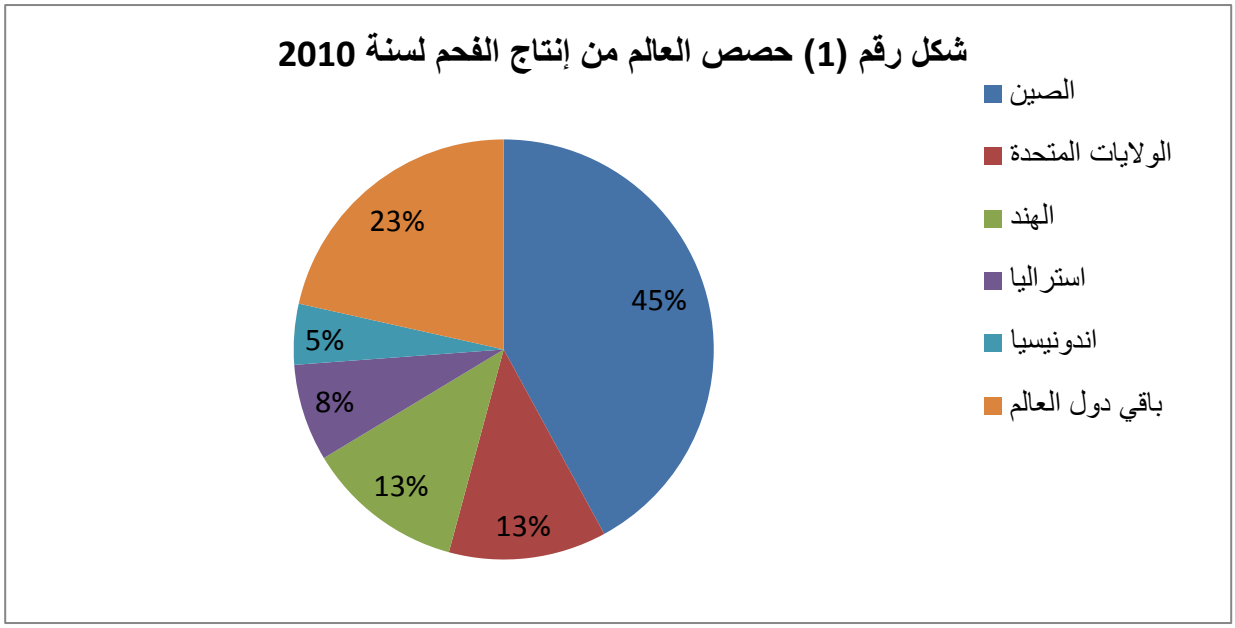

وللتعرف أكثر على الفحم الحجري فهو عبارة عن بقايا نباتية موجودة في باطن الآرض، تعرضت للضغط والحرارة بمرور الوقت فتصلبت وتحولت الى ماهو عليه (الفحم الحجري)، يستخدم الآغلب منه في توليد الطاقة الكهربائية وصناعات الفولاذ وفي صناعات اخرى غيرها. وكذلك له أهمية في العديد من الصناعات العالمية، وكما للفحم أهمية فله مخاطر كثيرة كالتلوث البيئي ومخاطر استخراجه ومايعود من مساوىء على العمال وغير ذلك[1]. كذلك يعرف الفحم الحجري بأنه صخور بنية أو سوداء اللون قابلة للأشتعال، وتتكون من الكاربون اضافةً الى نسب متفاوته من عناصر الآوكسجين والكبريت والهيدروجين، وهو من أكثر المصادر في عمليات إنبعاث غاز ثاني أوكسيد الكاربون، وهناك عدة أنواع من الفحم:

- فحم الآنتراسيت / الذي يتميز بقوته وصلابته ويحتوي على كميات كبيرة من الكاربون .
- فحم لجانيت / ويحتوي على جزء كبير من الأوكسجين والهيدروجين .
- فحم بيتومنيوس / وهو نوع من الفحم الذي يتميز بصلابته القليلة وقلة محتواه الحراري[2].

(1) عبد الحميد عبد المطلب ، اســـاســـيات في الموارد الاقتصـــادية، الدار الجامعية ،2005، ص45، شـــبكة الآنترنيت http://maktaba.lagh-univ.dz/pmb/opac.

(2) سعد خليفة الحموي، اساسيات انتاج الطاقة (البترول –الكهرباء-الغاز)، مصدر سابق، ص 75.

المطلب الثاني: الاقتصاد الريعي والدولة الريعية.

تعد الدول التي تنتج المواد الاولية والخامات وخاصة النفط، ذات إقتصاديات وحيدة الجانب، وتعتمد بصورة رئيسية على الموارد الريعية لتمويل الموازنة في الدول لتلبية مستلزماتها، وهذا الحال جعل من الدول النفطية تدور في حلقة واحدة ألا وهي أسواق النفط، الامر الذي جعلها تعاني من مشاكل عارمة ولاسيما عند إنخفاض اسعار النفط في العالم، فمن جهة لابد أن تستفيد الدول المصدرة للنفط في حالة رواج الاسعار والاستفادة من العائد المتحصل كدفعة قوية لتمويل مستلزماتها ومتطلباتها لبناء الهيكل الآقتصادي الملائم، ومحاولة للتخلص من حالة الاعتماد على الريع النفطي، ومن جهة أخرى يعدَ ضمانا لحق الاجيال اللاحقة من هذا المورد الريعي وهو ما يسمى بمفهوم التنمية المستدامة، والتي تراعي جميع الجوانب البيئية والآقتصادية والاجتماعية.

اولاً:- الريع:- (Rent)/ الريع هي كلمة تعنى بالنماء والزيادة، وتطلق على الآرض المريعة، أي الارض الخصبة والمثمرة، ورغم أختلاف الكتاب في توصيف معنى إقتصاد الريع لكن الجميع متفق على معنى واحد، وهو إعتماد بعض الدول على مصدر أو مورد واحد للدخل (الريع).

وهذا المصدر يكون بدون أي جهد مادي أو فكري وحتى بدني وهو غير محتاج لأليات إنتاج وتصنيع، لكن هو معتمد على الثروات الطبيعية من نفط وغاز والمعادن الطبيعية من حديد وذهب والى غير ذلك مثل الريع النفطي الذي هو الفرق بين سعر المنتجات والكلفة الكلية[1]. إن النظرية الآقتصادية تعرف الريع: هو ذلك الجزء من الدخل وهو يفوق الكلفة الحدية للأنتاج وتشمل هامش من الربح، ومن ناحية أخرى الريع: هو كل ما يفوق السعر المطلوب لعرض عناصر الانتاج في السوق. فأي عائد من قبل الثروات الطبيعية ويتم إستهلاكه يعد ريعاً، وللأستفادة من هذه الثروات لابد من تحويلها الى إستثمارات للوصول الى رأس المال الحقيقي والملموس، وتعتبر هذه المصادر ذات ربح وبدون أية جهود من قبل السلطات أو المواطنين، في الدول التي تعتمد على الاقتصاد الريعي تحتكر الحكومات إمتلاك هذه المصادر وتتحكم في عملية توزيعها وبيعها، لذلك فالحكومات أو السلطات في هذه الحالة تمتلك المواطنين انفسهم بسبب إمتلاكها مصادر دخولهم و والذي يعتبر نوع من التملك والتحكم بهم[2]. إذ إن الدراسات الآقتصادية السابقة اشارت فيما مضى إلى الريع بوصفه تعلق فقط بعائد الآرض الزراعية دون غيرها من عناصر الانتاج الآخرى، لكن التحليلات الحديثة اثبتت إن الريع يشمل كل عناصر الآنتاج الاخرى التي تحصل على عائد غير اعتيادي وفي ظروف معينة، بمعنى تحصل على فائض، فتحقيق أرباح المنظم في ظروف طارئة أو غير عادية يعني بصورة طفرية تسمى أرباحاً ريعية، والعامل الذي يحصل على عائد كبير فوق التوقع يسمى ريع أو فائض، ويلاحظ ان الريع كفائض استثنائي لا يتحقق إلا إذا

---

(1) عبدالله حسين، مستقبل النفط العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006 ، ص 236 .

(2) مايع شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، كلية الآدارة والأقتصاد، جامعة الكوفة، ص 2.

كان عرض العنصر غير مرن، بينما لعناصر المرنة لا تتمكن من الحصول على عائد يفوق ثمن عرضها، بسبب ان الكسب الآستثنائي سيغري عناصر إنتاج اخرى جديدة للتحول إلى هذا الاستخدام، وأية زيادة في المعروض المتاح من ذلك العنصر سوف يتلاشى بالتدريج ويختفي ويعود إلى الثمن الذي عرض به[1].

مفهوم الآقتصاد الريعي:

هناك بعض الدول تربح من خلال موقعها الجغرافي ومن خلال الصيد وريع السياحة وريع المساعدات الخارجية، وجميع مصادر الآقتصاد الريعي تعتمد على الفارق الآقتصادي الكبير ما بين سعر التكلفة وسعر البيع بدون أي مجهود او تعب ' وبما إن الاقتصاديون يرون ان الدول التي تعتمد على الاقتصاد الريعي الذي هو مجرد نظام إقتصادي استثنائي لايدوم طويلاً ، والسبب وراء هذه الرؤية هو إنه في حالة نفاذ الثروات الطبيعية التي تعتمد عليها المجتمعات تقف السلطات امام إقتصاد مشلول لا يتحرك لآنه لا يوجد إنتاج ولا إستثمار ولا طاقات بشرية تتطور وتبتكر لنمو البلاد، وكما في الحال في الجزائر التي تُعدَ اكبر دولة عربية تعتمد على الاقتصاد الريعي ، إذ إنها غنية بالنفط والغاز الطبيعي ،ولكنها تستورد كل المنتجات من الدول الخارجية[2].

يؤثر الاقتصاد الريعي على بنيان الدول المعتمدة عليه كمصدر اساس في الدخل القومي لها، إلى جانب الاثار السلوكية من جهة المواطن نتيجة اعتماده على ماتنفقه الدول من اموال مصدرها الريع، إن النظرة الآقتصادية للريع تراه نظام استثنائي لايدوم طويلاً، أي إنه إقتصاد هش سهل الانهيار، وينظر له آخرون بأنه ذلك النوع من الآقتصاد الذي يعتبر مصدر نكبة للدولة التي تعتمد عليه[3].

عليه يُعرف الآقتصاد الريعي على إنه إعتماد الدولة على مصدراً واحداً للريع (الدخل)، وفي الغالب يكون هذا المصدر طبيعياً ليس بحاجة الى أليات انتاج معقدة ،سواء كانت فكرية أو مادية مثل مياه الامطار والنفط والغاز، واول من استخدم هذا المصطلح باعتباره شكل من إشكال المردود المالي هو آدم سميث في كتابه الشهر "ثروة الامم" ولكن اول من استعمله كنمطاً اقتصادياً هو كارل ماركس في كتابه "رأس المال" إذ أشار إلى إنه في الآقتصاد الريعي تقوى علاقات القرابة والعصبية ،بينما تسيطر العلاقات الآنتاجية في التشكيلات الآجتماعية الرأسمالية .

فاللآقتصاد الريعي يتخذ شكل أقتصاد الخدمات (الآقتصاد الآفتراضي) النقيض للأقتصاد الانتاجي الذي يهيأ القاعدة المادية التي تدور عليها كل الظواهر الريعية، فضلا عن إن الفرق الكبير والغير مبرر إقتصاديا" ما بين سعر التكلفة وسعر البيع المُستند على غياب الجهد والتعب والمشقة.

---

(1) محب خلة، التطور واقتصاديات الموارد، دراسة خاصة بتطور الفكر والوقائع الآقتصادية، مصدر سابق، ص 213-214.
(2) خالد عبدالله ، الاقتصاد السياسي للدولة الريعية ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 86 ، 2012 ، ص 8 .
(3) مايع شبيب الشمري، مصدر سابق ، ص2 .

ويمكن تعريف الآقتصاد الريعي بأنه ذلك الآقتصاد مدوع الآنفاق من الدولة، حيث تكون الدولة وسيط ما بين القطاع الريعي والقطاعات الاقتصادية الآخرى، بمعنى إنها تستلم العوائد الريعية ومن ثم تقوم بتخصيصها لفروع الآنتاج المختلفة للنشاط الآقتصادي من خلال برامج الآنفاق العام .

فالأقتصاد الريعي هو الآقتصاد الذي يكون معتمد في دخوله النقدية على العالم الخارجي لتصدير الموارد الاولية التي تمتاز بالذبذبة والمرونة المنخفضة.

تعريف أخر للإقتصاد الريعي هو الآقتصاد الذي يشكل فيه الريع الخارجي نسبة كبيرة من الدخل ويكون لآكثرية السكان دور فاعل في توليد الريع وإستغلاله، إذن الملخص من هذا إن الاقتصاد الريعي هو إقتصاد تداولي وليس إقتصاد إنتاجي[1].

إن إعتماد الآقتصاد على الريع الخارجي في توليد الدخول النقدية له أثر كبير في خلق المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من المشاكل، اضافة الى إنعدام الآدارة الحكيمة والرشيدة وفقدان الآسس الجوهرية لدى اصحاب القرار والحكومات، الآمر الذي يؤدي ضياع الدول في ترتيب اولوياتها بشكل ملائم ويكون سببا" بخلق المشاكل الدولية. ولهذا يمكن تعريف المجتمع الريعي على إنه كل الفئات الآجتماعية التي تستفاد من الريع ،وتعمل هذه الفئات جاهدة على تعميق الحالة الريعية لضمان مصالح هذه الفئات ،وإن يكن على حساب الفئات الآخرى في المجتمع ، وتتولد هذه الفئات بسبب الصلة او القرابة بالسلطة الريعية الحاكمة. ومن خلال هذا نتوصل إلى إن هناك طرفين ذات صلة وهما الدولة وهي تأخذ وظيفة السيطرة على التخصيصات وتوزيعها على الفئات المستفيدة ، وهذه الفئات لم ولا ترفض هذا النظام لآنها اولا" وأخيرا" مستفيدة بدون أن تفكر في المصلحة العامة وإن للجميع حق بهذه الثروات[2] .

يقسم الاقتصاد الريعي الى قسمين:

1-الآقتصاد الخارجي / ويشمل هذا الاقتصاد الريوع النفطية والغازية، حيث إن هناك فروقاً كبيرة بين تكلفة إستخراج كل منهما وبين سعر بيعهما، مثل ريع خطوط النقل الآستراتيجية وريع السياحة وريع المعادن.

2-الآقتصاد الداخلي / وهو الريع المتأتي من المصادر الداخلية وهي ريع السيادة والخدمات التابعة لآنشطة الدولة وريع المضاربات المالية.

وعموماً يمكن تعريف الريع على إنه الدخول الذي تؤمنها منحة أو هبة الطبيعة، وفي بعض الآحيان قد يؤمن مكان أو موقع جغرافي معين مداخيل ريعية لبلد ما، وذلك حين تكون أراضيه كممر تجاري مثل قناة السويس

---

(1) نبيل جعفر رضا، مصدر سابق ، ص 3 .

(2) الدكتور محمد حسين الجبوري إطروحة في تحديد حجم الآنفاق العام الأمثل في الآقتصادات الريعية، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والإقتصاد، العراق ص 26 .

أو حين تكون ممراً لآنابيب البترول، أو تكون منطقة سياحية ، اضف إلى ذلك إن الريع قد يكون متمثلاً بالمساعدات والهبات الدولية[1].

وبناءً على ماتقدم يمكن تقسيم الريع إلى ثلاثة أقسام: -

أ- الريع الطبيعي:- وهو الريع الذي يشمل جميع الموارد الطبيعية من ثروات معدنية وغابات وبترول .

ب- الريع الآستراتيجي:- ويشمل هذا النوع مواقع الدولة من حيث الموانىء وكذلك تحكمها في طرق التجارة، لتمتعها بميزة جيوسياسية ، مثل الاشراف على الممرات المائية أو تأخذ دور المنتج السياحي .

ج-الريع التحويلي: - ويتمثل هذا الريع بما تحصل عليه او تتلقاه الدول من معونات ومنح وهبات وتحويلات العاملين، فضلا عن أشكال الدعم الآخرى.

وهناك خصائص لابد من أن يحتويها الآقتصاد الذي يوصف بإنه إقتصاد ريعي وهي:-

1- مصدر ريع خارجي حيث يكون الريع الخارجي هو العامل المهمين على الآقتصاد الريعي .

2- معظم السكان يساهم في إستهلاك وتوزيع الريع وليس في إنتاجه مثال ذلك/ إن معظم سكان الدولة الريعية يستفادوا من ريع النفط ، وذلك عن طريق أعمالهم في القطاع العام، فيما تعمل الآقلية منهم في إنتاج النفط.

3- المستلم الرئيسي والمهيمن والمسيطر على الريع هو الحكومة / السلطات.

4- الدولة الريعية، هي حلقة الوصل بين الآقتصاد المحلي والاقتصادات الخارجية وذلك من خلال هيمنتها على الدخول الريعية[2].

ولكل إقتصاد مجموعة من الخصائص التي يتميز بها عن باقي الاقتصادات الاخرى وأهم الخصائص التي توضح الاقتصاد الريعي النفطي هي:-

أ- إقتصاد متذبذب / تتميز الموارد الريعية بتذبذب اسعارها وذلك لاسباب سياسية واقتصادية ومناخية، لهذا السبب فإن الآقتصاد الذي يعتمد عليها سيكون متذبذب ايضاً، من ناحية النفقات والايرات والصادرات والاستيرادات والآنتاج الآقتصادي والآحتياطات النقدية، ولا تستطيع الحكومات الوطنية من تحديد الآسعاروتثبيتها، كون الآسعار تتحدد في الآسواق الدولية.

ب - اقتصاد غير عادل: - يعتبر الريع عائداً وثروة وطنية تشمل كل الآجيال الحالية واللاحقة، ولايجوز لأي أحد التصرف بها بصورة شخصية لاحكومات ولا أفراد، وفي الوقت الحاضر الثروات الريعية تدار من قبل الحكومات ومن يرتبط بها فقط . وهذا الآمر يسبب غياب العدالة بين طبقات المجتمع الحالية، وإن مشكلة الاستمرار بالأعتماد على الموارد الريعية وتقاعد الحكومات وشللها في إيجاد مصادر أخرى تدر لها إيرادات

(1) خالد عبدالله ، الاقتصاد السياسي للدولة الريعية ، مصدر سابق ، ص 9 .
(2) نبيل جعفر رضا، مفهوم الدولة الريعية، مجلة الحوار المتمدن، الآدارة والآقتصاد، العدد 3631,2012، ص2 .

أخرى، سينتهي الآمر بنضوبها والنتيجة حرمان الآجيال اللاحقة من حقها في هذه الثروات، وهذا يعني غياب العدالة ما بين الجيلين الحالي واللاحق .

ج ـ إقتصاد الدولة: ـ في البلدان النفطية وخاصة النامية منها يكون الآقتصاد تابع للدولة، وهي المتحكمة فيه وهذا يشير إلى دورها الآكبر في الأقتصاد، لذلك تكون وظيفتها بتصدير النفط وتحويل العملات الآجنبية المتحصلة منه إلى المجتمع عبر برنامج الآنفاق العام/ الآستهلاكي، ودون التصرف بخلق مصادر أخرى للأيرادات غير مصادر الريع النفطية.

د ـ إقتصاد إقصاء: ـ بما إن الدولة تعتمد على ريعها في تمويل إقتصادها، مما سيؤدي إلى إقصاء القطاعات الآخرى وضآلة تشغيلها.

و ـ إقتصاد عسكري: ـ معظم الدول التي تتمتع بإقتصاد ريعي، اول شغلها الشاغل تحصين نفسها عن طريق الآهتمام بالجانب الآمني والدفاعي وعبر بوابة الآنفاق العام .

يمكن التطرق الى خصائص المجتمع الريعي وهي: ـ

1-البطالة: ـ إن المجتمع الذي يكون معتمداً على الريع بشكل أساسي ،يعاني من البطالة بجميع أنواعها بسبب عدم وجود الآدارة الآقتصادية الصحيحة والرشيدة وسوء تصرفها بصورة عامة.

2-الآتكالية: ـ عن المجتمع الذي لا يفكر كيف يجد ويجتهد ويعمل على كسب رزقه من عمل يده هو مجتمع إتكالي، يسمى مجتمع الريع النفطي الذي تعود على إعالة الدولة له، وإن كانت دولته لاتحقق له شيئا" فتبقى أماله معلقة عليها والامر لذي يجعلة دائم الآتكاء على الدولة.

3-التفكك: ـ نتيجةً لتوزيع الريوع النفطية على بعض فئات المجتمع دون غيرها، وما بين الدفاع وحماية النظام القائم والاخرى ترفض وتطالب بإعادة البناء الريعي الآقتصادي بما ويتوافق مع المصلحة العامة.

يتميز الاقتصاد الريعي إنه ذو صناعة كثيفة من رأس المال، لانه في الصناعات النفطية يكون هيكل رأس المال على الآغلب من العناصر الثابتة كالمكائن والمعدات والإنشاءات، حيث تصل نسبة هذه المجموعة إلى 80% بالمقارنة مع نسبة رأس المال المتغير، اضافة إلى تطلب الصناعة النفطية ضخامة رؤوس الاموال لقيامها بإستثمارات كبيرة وحسب تنوع عمليات الآستغلال النفطي، وهذا الآمر سيجعل الآقلية من المجتمع تعمل داخل النشاط الآقتصادي، والآغلبية منهم خارج النشاط الآقتصادي[1]. ونظراً لأهمية القطاع النفطي وبسبب أهميته الدولية، الآمر الذي يؤدي إلى أرتفاع أجور ومرتبات العاملين فيه ، وهذا سيولد دافعا" للأفراد العاملين في القطاعات الآخرى إلى التحول نحو هذا القطاع بسبب إجوره المرتفعة، وبالرغم من إنه يمتاز بصناعة كثيفة في

(1) د. محمد حسين الجبوري ، مصدر سابق،ص45 .

رأس المال ولكنه لا يستوعب افراد القوى العاملة المنتقلة إليه، وهذا الآمر سوف يعقد المشكلة ويزيد من حجمها وبالتالي ينعكس على حجم البطالة، وهذا يدخل ضمن الفئات المستفيدة وغير المستفيدة من الريع النفطي.

إن زيادة العملة الآجنبية محلياً بمقابل زيادة الصادرات النفطية، يدفع الى الطلب على العملية المحلية، وبالتالي رفع قيمة العملة محلياً، بعنى إرتفاع أسعار المنتجات الوطنية مقابل المنتجات المستوردة الآجنبية، والنتيجة إن المستورد سيقلص من الطلب المحلي، اضافة الى هذا سترتفع قيمة العملة المحلية أمام الأجنبية، وهذا ينعكس على أسعار المنتجات الآجنبية التي ستقل مقابل إرتفاع أسعار المنتجات المحلية ،والنتيجة التوجه نحو زيادة الطلب على المنتج الآجنبي والتخلي عن المنتجات الوطنية ،وبالتالي إضطرار الصناعات الوطنية إلى تقليص إنتاجها ، وهذا يفضي الى التخلي عن العديد من الآيدي العاملة وخلق البطالة في القطاعات الخاصة ، وإلى بطالة مقنعة على مستوى القطاع العام . ونظراً لجمود الجهاز الانتاجي الوطني وعدم تلبية متطلبات فئات المجتمع ، سواء كان من ناحية توفي فرص العمل أو السلع والخدمات التي ينتجها من جهة ، ومن جهة أخرى هيمنة القطاع الريعي المسيطر عليه من قبل الدولة على الاقتصاد محليا. هذا الآمر جعل اغلب أفراد المجتمع في حاجة لآشباع وتلبية إحتياجاتهم ،سواء عن طريق فرص العمل او السلع والخدمات، الذي يغطي هذه المتطلبات بالتاكيد هو الآقتصاد الريعي ، مما يعني إن الدولة تقوم بإنفاق الريع على المجتمع لتلبية إحتياجاته ،وبالمقابل تتغاضى عن خلق فرصة عمل للمجتمع، وذلك عن طريق تفعيل الجهاز الانتاجي الوطني لانه وحده هذا الجهاز قادر على إستيعاب الآيدي العاملة، وبالتالي إخلاء ساحة التابعين من الدولة، وهذا ما لا ترغبه، وبذلك تكون قد خلقت مجتمع ريعي متميز.

* **بسبب إرتفاع أجور العاملين في القطاع العام وحصولهم على إمتيازات تقاعدية**، وبالمقابل عدم توفر هذا الآمتياز لدى العاملين في القطاع الخاص، هذا الآمر جعل امال أغلب فئات المجتمع متعلقة على الدولة، وذلك بتقديم ضمان له بخلق فرصة عمل يستفاد من إجورها وضمانها التقاعدي ،وسواء حصل عل هذه الفرصة أم لا فهو دخل ضمن المجتمع الريعي[1].

أما الدولة الريعية حالة خاصة من الاقتصاد الريعي، وهي دولة يشكل فيها الريع المتحصل من الخارج نسبة كبيرة من الدخول، وتعمل أقلية من السكان في توليد الريع وبالتالي يؤول الريع بإجماله للحكومة، وبدورها تعمل على توزيعه وإنفاقه على افراد المجتمع. ومن أهم خصائص الدولة الريعية ما يأتي:-

أ-إرتفاع معدلات الانفاق الحكومي بدون الحاجة إلى فرض الضرائب.

ب- ضعف هيكل الآنتاج المحلي خارج القطاع الريعي .

(1) أحمد حسين علي الهيتي ، إقتصاديات النفط، بيروت ، ط1 ،2002، ص 23 .

ج - إرتفاع الآهمية النسبية للصادرات الريعية كالنفط من إجمالي الصادرات التي تصل أحيانا" إلى أكثر من 80%.

وبهذا تكون الدولة الريعية نظام فرعي متصل بإقتصاد ريعي[1]. ومما سبق يمكن التمييز ما بين الدولة الريعية والآقتصاد الريعي ، **جوانب التشابه والاختلاف بين الآقتصاد الريعي والدولة الريعية:**

- جانب التشابه:

أ- إن العلاقة مابين الآقتصاد الريعي والدولة الريعية، تتحدد أساساً بوجود ريع ذو مصدر خارجي يشكل نسبة كبيرة من الدخل المتحقق في البلد ، ويلعب دوراً رئيسياً في الحياة الآقتصادية، لذلك فإن الريع الخارجي هو وصفاً للدولة الريعية والآقتصاد الريعي على السواء .

ب- إن الدولة الريعية تكون مرتبطة بالآقتصاد الريعي ، إذ إن الآقتصاد الريعي بالعادة يولد دولاً ريعية في حال كون الدولة تستحوذ على العوائد الريعية ، ولايصح القول أن دولة ما تخلق إقتصاداً ريعياً .

- أما جانب الآختلاف:

أ- في الآقتصاد الريعي تساهم الآغلبية من فئات المجتمع في خلق وتوليد الدخول ، بينما في الدولة الريعية تسهم الآقلية منها .

ب-في الآقتصاد الريعي عوائد الدخول الريعية تعود للمساهمين المشتركين في تحصيله، في حين في الدولة الريعية تعود عوائد الدخل الريعي للحكومة.

ج-الدولة الريعية تتحكم وتهيمن بإنفاق وتوزيع عوائد الدخل الريعي على العديد من الآنشطة الآقتصادية، في حين لا يكون الآمر هذا بالنسبة للأقتصاد الريعي.

د- ليس بالضرورة أن يولد الآقتصاد الريعي دولة ريعية، في حين الدول الريعية هي وليدة إقتصاد ريعي، بمعنى لاتوجد دولة ريعية بدون إقتصاد ريعي، في حين لا يكون إقتصاد ريعي بدون دولة ريعية.

والخلاصة مما سبق فإن الريع ليس متعلقاً ببيع المصادر الطبيعية من نفط وغاز فقط، كما هي تصورات البعض عن الآقتصاد الريعي، بل إن الريع قد يأتي من إحتكار طرق ً مواصلات كما هو الريع من قناة السويس (قناة من صنع البشر)، أو يكون الريع من تأجير بعض الدول لموانئها لدول لاتطل على البحر، أو من تأجير بعض القواعد العسكرية، وكما يتولد الريع من إحتكار مختلف الآسواق، هذه المصادر الريعية لا علاقة لها، أو لاتعتمد على نفط أو غاز. أما في حالة الدولة الريعية يجب ان يكون من يدفع الريع أجنبياً، لآنه لو لم يكن أجنبي لما أثر ذلك على إجمالي الدخول الريعية في الدولة، فبما إن الريع ليس حصيلة إنتاج معين، إذن فهو بالضرورة حصيلة إعادة التوزيع للثروة بدافع الريع، وبالنتيجة إذا كان الريع مقتصراً على المعاملات الداخلية للدولة لما أنتج دخلاً

(1) نبيل جعفر رضا، مفهوم الدولة الريعية، مصدر سابق، ص 3 .

جديداً على مستوى المجتمع، لهذا لابد من أن يكون الريع مدفوعاً من الخارج ليؤثر على دخل الدولة كتحويل من خارج الدولة الى داخلها[1].

إن الإشكالية التي لابد من التطرق اليها وإثارتها في هذا المجال، هي إعتماد الدولة على إقتصاد ريعي معتمد على موارد ريعية ناضبة وليست متجددة، إذ إن الإعتماد على موارد ريعية متجددة وليست ناضبة يكون أثره السلبي أقل على الإقتصاد، فالإعتماد على السياحة والمواقع الطبيعية السياحية والاثرية.... الخ يمكن أن يدوم الى الأبد لو تم تطويره والعناية به بأستمرار. إلا أن المشكلة تكمن بالآعتماد على الموارد الريعية الناضبة كالنفط والغاز .... الخ، من الركون الى الإيرادات من هذه المصادر وإستخدامها إستخداماً تقليدياً من قبل الحكومات عن طريق إنفاقها على شكل رواتب وأجور وماشابه ذلك، دون إستخدامها في تطوير بُنية الآقتصاد وقطاعاته المختلفة بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة التي تأخذ بنظر الآعتبار جميع المعايير، الآقتصادية والبيئية بما يضمن المحافظة على حياة وحقوق الآجيال الحالية والقادمة.

(1) رياض الحوري، إعادة النظر في نظرية الدولة الريعية، نشرة الآصلاح العربي ، 2008 ، ص 22 .

المبحث الثاني / ماهية التنمية المستدامة

اولاً:- تطور مفهوم التنمية المستدامة

خلال الثمانينيات والتسعينات من القرن الماضي إزداد إستخدام مصطلح التنمية المستدامة أو المستمرة او المتناسقة، وهو مصطلح ليس بجديد في مجال التنمية، إلا إن إستخدامه كثر بين كل من علماء الآقتصاد والسياسة، لأنه ينظر اليه كهدف من الأهداف التي ملزم ان تجتهد وتسعى إليها كافة الدول، على الرغم من الصعوبات والتعقيدات بشأن مصطلح التنمية ، حيث إن هناك رآي وبالإجماع على إن التنمية تمثل الغاية المرغوب فيها والمتأمل تحقيقها بما ويتسق مع المصلحة البشرية سواء كان حاضر او مستقبل، وكذلك الآتفاق على أهم الآبعاد المكونة لها.

ثانياً:- مفهوم التنمية المستدامة: - The concept of sustationabe Development

يرى البعض الى جعل مفهوم التنمية المستدامة اقرب الى التحديد، ووضعوا تعريفا" لها يختص بالجوانب المادية للتنمية المستدامة، حيث أكدوا على ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتحدة بطريقة لا تؤدي إلى اقتنائها أو تدهورها، أو ربما تؤدي الى تناقص جدواها المتجددة بالنسبة للأجيال القادمة، والتركيز في الحفاظ على رصيد فعال وثابت من الموارد الطبيعية كالتربة والمياه الجوفية والكتلة البيولوجية.

و**تستند** بعض التعريفات الآقتصادية على الادارة المثلى للموارد الطبيعية، من خلال التركيز في الحصول على الحد الآقصى من منافع التنمية الآقتصادية، شريطة الحفاظ على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها[1].

وهنالك تعاريف أخرى للتنمية المستدامة //

التنمية المستدامة هي التنمية المتجددة والتي لها القابلية على الآستمرارية والتي لا تتعارض مع البيئة، مستخدمة العقلانية في إستخدام الموار الطبيعية[2]، فهي التنمية المستمرة أو المتواصلة بشكل تلقائي غير مكلف[3]. فاالتقدم الاجتماعي والآقتصادي يمكن أن يحدث دون إستنفاد الموارد الطبيعية، وفي ضوء ذلك عُرفت التنمية السمتدامة بأنها "التنمية التي تنهض بمتطلبات الحاضر دون التضحية بقدرة الآجيال القادمة على مواجهة متطلباتهم". إن اول تعريف ركز على مفهوم الآستدامة وحسب تقرير الآتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية عام 1981 تحت عنوان (الآستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة)، وهي السعي الدائم[4].

(1) جيف سيمونز، العولمة والقواعد الجديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ب ت، در الكتاب الحديثن القاهرة 2008، ص 81.
(2) ابراهيم العسل، التنمية في الآسلام مناهج وتطبيقات، المؤسسة الجامعية، بيروت، ط 1، 1996، ص 39.
(3) حسن احمد الشافعي، التنمية المستدامة والمراجعة البيئية في التربية البدنية والرياضة، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2012، ص 13.
(4) نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التنمية المستدامة، مصدر سابق، ص 14.

لتطوير نوعية الحياة الآنسانية مع الآخذ بنظر الآعتبار قدرات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة وإمكاناته إضافة لذلك فهي ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي الى الآرتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وأقل قدر ممكن من الآضرار البيئية، وحسب هذا التعريف فإن ميزة التنمية المستدامة هي إنها توافق بين العنصر البيئي والطبيعي من جهة، والعنصر الاجتماعي والاقتصادي من جهة أخرى.

وقد عرفها البنك الدولي: بأنها التنمية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة الفرص التنموية الآنية نفسها للأجيال القادمة، بضمان رأس المال الشامل أو الزيادة المستمرة على مر الزمنً، حيث يوضح التقرير إن رأس المال الشامل هو الذي يتضمن المال الصناعي من معدات وطرق..، بينما رأس المال الصناعي يتضمن علاقات ومؤسسات، ورأس المال البيئي يتضمن غابات وموارد مائية ....، وعلى هذا فنمط الاستدامة هو رأس المال .

وقد عرفتها هيئة الآمم المتحدة: في مؤتمر الآمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي إنعقد فـي ريو دي جانيرو في البرازيل عام 1992 التنمية المستدامة على إنها "ضرورة إنجاز الحق في التنمية "، بينما أشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر الى إنه " لتحقيق التنمية المستدامة لابد من أن تمثل الحماية البيئية جزء لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يجوز بالتفكير المستقل عنها". وبذلك هي التنمية التي تستجيب لمتطلبات الاجيال الراهنة دون التفريط بقدرة الآجيال القادمة وتعريضها للخطر، بمعنى تحقيق تنمية الآجيال الحالية لكن دون المساس بحقوق الآجيال اللاحقة .

4-وعرفت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في تقريرها بعنوان "مستقبلنا المشترك "، التنمية المستدامة: هي التنمية التي تلبي حاجات الجيل الحاضر دون المساومة على والمساس بحق الآجيال اللاحقة وبقدرتهم في تلبية حاجاتهم[1].

وعرفت ايضاً، مجموعة من السياسات والاجراءات المتخذة لنقل المجتمع إلـى وضع أفضل وذلك بإستخدام التكنلوجيا الملائمة للبيئة، وتحقيق التوازن المنشود ما بين بناء الطبيعة وتقدم الآنسان من خلال العمل على الإدارة المثلى للموارد والحصول على اقصى المنافع، شريطة الحفاظ على نوعية الموارد الطبيعية وإستغلالها بما يعمل على تعظيم الدخل الحقيقي مستقبلاً[2].

وقد حدد تقرير الموارد العالمية الصادر عام 1992 تعريفاً للتنمية المستدامة وفق أربع مراحل متسلسلة: ـ

(1) اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، مستقبلنا المشترك، مصدر سابق، ص 43.
(2) عبد المنعم احمد شكري السعيد، التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق، مصدر سابق، ص 53.

المرحلة1// في هذه المرحلة تنقل التنمية المستدامة المجتمع الى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة باستعمال أقل ما يمكن من الموارد والطاقة، وينتج عنها ادنى حد من إنبعاث الغازات والملوثات التي تؤدي الى رفع درجة حرارة الآرض وتآكل طبقة الآوزون.

المرحلة2 // في هذه المرحلة يسعى الى تحقيق الآستقرار في النمو السكاني، والحد من الهجرة للمدن لردع الآكتظاظ السكاني فيها، وما ينتج عن ذلك من مخلفات تعمل على الهدر في البيئة، ويكون ذلك عن طريق توفير جميع الخدمات لمناطق الآرياف.

المرحلة3// تكون التنمية المستدامة سبباً مستمراً للتطور والتنوع في حياة الانسان، مع الآخذ بنظر الآعتبار قدرة نظام البيئة وإمكانياته.

المرحلة4 // تعتبر التنمية المستدامة بمثابة ادارة مثلى للموارد الطبيعية، عن طريق الحصول على أقصى حد ممكن من منافع التنمية الاقتصادية، مقابل الحفاظ على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها[1].

وفي جميع الأحوال فإن التنمية المستدامة: يراد بها (تحقيق التنمية التي لاتحد من رفاهية السكان وتوفير احتياجاتهم مستقبلاً، وتهدف الى توفير الرفاهية الاقتصادية للأجيال الحاضرة والمستقبلية وحفظ نظام دعم الحياة من خلال البيئة لأن التنمية هي المتوافقة مع البيئة[2].

ثالثاً: أهداف التنمية المستدامة: -

اصبحت إستراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة متعددة التي روجت لها المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة، Assanlt on Worldخلال العقود الثلاثة الاخيرة من القرن20، ومنها إستيراتيجية الهجوم على فقر الريف، وإستراتيجية التنمية Sustainable Development، وإستراتيجية إشباع الحاجات الرئيسة Poverty المستدامة والتنمية البشرية، إذ تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق العديد من الآهداف أهمها[3]: -

1-تحقيق رفاهية السكان: - يكون عمل التنمية المستدامة التنسيق ما بين طرفي معادلة السكان/الموارد لضمان التوان بينهما، عن طريق ضبط معدلات النمو السكاني وأرتفاع معدل النمو الآقتصادي بوتيرة تفوق معدلات الزيادة السكانية، وبعيداً عن طاقة تحمل الموارد الآقتصادية المتاحة مما يترتب عليه تزايد الاعباء الاقتصادية والاجتماعية، الملقاة على عاتق الآجهزة المسئولة عن الوفاء بمتطلبات الآنفاق الاجتماعي.

---

(1) ايوب انور حمد سماقة بي، البيئة والتنمية المستدامة، تحليل العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة، التفسير للنشر والإعلان، ط2006،1، ص91-92.

(2) السكان والبيئة والتنمية، التقرير الموجز الصادر عن شعبة السكان، الآمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص 4 .

(3) محمد سـمير مصـطفى، إسـتراتيجيات التنمية المسـتدامة: مقارنة نظرية وتطبيقية، الموسـوعة العربية من أجل التنمية المستدامة، الدار العربية للعلوم، م1، ط1، بيروت2006، ص447-453.

2-الحفاظ على الموارد الطبيعية وتقليل تلوثها: - تعمل التنمية المستدامة على تعميق العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة عن طريق التعامل مع النظام البيئي ومحتواه لأنه أساس الحياة الآنسانية، وإذ تعد النفايات المتراكمة من اهم المشاكل الناتجة عن عملية التنمية وتعيق مسارها، ومن أهداف التنمية المستدامة العمل على تطوير التقنيات والاساليب الهادفة الى تقليل النفايات والحد من التلوث لضمان الصحة العامة والحفاظ على صيانة وإستدامة البيئة.

3- تحديد طاقة استيعاب النظام البيئي والاستخدام الآمثل للموارد الطبيعية:- إن التغيرات التي تطرأ على البيئة والتي هي قادرة على إستيعابها ،كنتيجة للتغير الآقتصادي، ففي حالة تعدي هذه التغيرات حدود الآستغلال والطاقة الطبيعية لهذه الآنظمة فالنتيجة تكون تبديد الاراضي والموارد الطبيعية وتهديدها في المستقبل، وهناك دراسة من قبل البنك الدولي أجراها على الموارد الطبيعية وبين إن السبيل لآستغلالها بشكل امثل ومستدام يكون في إستكمال القاعدة لهذه الموارد بمؤسسات قوية وراس مال بشري وتقنيات تكنلوجية، للحفاظ على طاقة الارض حالياً ومستقبلياً.

4-العمل على تحسين نوعية الآسواق والتغييرالملائم لاولويات المجتمع: - في كثير من الدول النامية هناك غياب للمؤسسات والاسواق، فتدعو الضرورة إلى بناء المؤسسات لتصحيح إختلالات هذه الاسواق، عن طريق تحديد الحقوق للأطراف المتعاملة فيها وتشجيع التفاعل بين القوى الآقتصاية والآجتماعية والسياسية لإصلاح المؤسسات، وتغيير أنماط الآستهلاك والآنتاج المجحفة بحق البيئة والبشرية معاً.

5- بناء إدارة متكاملة للنظم البيئية:- تعبر الإدارة عن مجموعة من المهارات والمعارف تعمل معاً بهدف جعل الوضع في النظام البيئي افضل والعمل على استمراره وعدم إنقراضه، يمثل النظام البيئي مفهوما" وليس وضعاً مادياً ، ويتميز بتركيبه المعقد والناتج عن التماسك بين مكوناته مما يساهم في إنتقال المؤثرات السلبية بيسر بين اجزاءه، يمكن القول إن الانسان يعيش في إطار ثلاث منظومات رئيسة وهي المحيط الحيوي المتكون من الأنظمة البيئية، والمحيط الصناعي كالبنى التحتية والمحيط الاجتماعي على شكل مؤسسات وتنظيمات وروابط والتي توزع الآنسان لممارسة النشاطات والمبادلات مع المحيط .

6- تحسين آليات التكنلوجيا والعمل على نقلها وربطها بأهداف المجتمع التنموية:- لقد أدى الاستهلاك المفرط للطاقة في الدول الصناعية لاسيما البترول ،الى إنخفاض أجل نفاذ هذا المورد في العديد من الدول المنتجة له، بسب انماط التصنيع الكثيفة في إستخدام الطاقة المنتجة للملوثات والتي ساهمت في نفاذ الموارد، لكن التقنيات الآنتاجية المناسبة وبرامج صيانة البيئة تضمن تأجيل هذا النفاذ والتي ساعدت في خفض تكلفة التلوث البيئي، التي تعد قابلة للتطبيق في مراحلها الاولى التي تسبق المنافسة مما يسمح بتحقيق منافع

إجتماعية وبيئية معقولة[1].

رابعاً: ـ أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة

1-أبعاد التنمية المستدامة

الأبعاد الآقتصادية للتنمية المستدامة:ـ يعد تأثير السياسات الاقتصادية المحلية إضافة الى العلاقات الآقتصادية بين الدول على التنمية المستدامة واضحاً ، على التجارة العالمية وكذلك على سياسات الاقتصاد الكلي والمواتية للبيئة والتنمية[2]، حيث يتركز البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة على الانعكاسات في الحاضر والمستقبل على البيئة ، ويتطلب هذا البعد بإعادة النظر في جميع مراحل النشاط الاقتصادي المختلفة ابتداءً بمراحل استخدام وتوزيع مصادر الثروة مع مراعاة حقوق الآجيال المستقبلية ،وصولاً إلى مراحل الاستثمار الخاضعة لقواعد الآستدامة ومدخلاتها الآساسية والتكنلوجية والأقتصادية والفنية[3]، ومن محاور البعد الاقتصادي: النمو الآقتصادي المستدام، إشباع لحاجات الاساسية، كفاءة رأس المال والعدالة الاقتصادية[4]، مضافاً لذلك قيم استخدامات الطاقة والمياه والموارد الأخرى، وشبكات الطرق ووسائل النقل وأوضاع الدين الخارجي وأعباء خدمة الدين[5].

أ-تحديد حصة الفرد من الاستهلاك وتخفيضه من الموارد الطبيعية في الدول المتقدمة: حسب ما يشير إليه متوسط نصيب الفرد من الموارد الطبيعية عالمياً يلاحظ إن سكان البلد الصناعي يستخدمون اضعاف ما يستغله سكان البلد النامي[6]، مثال ذلك إن إستهلاك الطاقة من البترول والغاز والفحم يكون في الولايات المتحدة أعلى منه) بعشرات المرات فيOCDE في الهند ب 33 مرة، وفي بلدان منظمة التعاون والتنمية الآقتصادية المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعةً[7].

ب-التوقف عن تبديد الموارد الطبيعية: في البلدان الغنية يكون ملخص التنمية المستدامة بإجراء تخفيض متتالي من مستوى الآستهلاك الطاقوي المبدد اضافة للموارد الطبيعية، ويكون ذلك من خلال تطور مستوى الكفاءة

---

(1) وديع محمد عدنان، قياس التنمية ومؤشراتها، مجلة جسر التنمية، المجلد1، الآصدار 2، منشورات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002، ص2 .

(2) ديباجة جدول أعمال القرن 1، الفصل 1، الآبعاد الاجتماعية والاقتصادية، جدول اعمال اجندة القرن والواحد والعشرون، هيئة الامم المتحدة، ص 12.

(3) صالحي صالح، التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الآستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، بحوث واوراق عمل الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة، ج1، كلية العلوم الآقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، المنعقد بالفترة 7-8 ،2008، ص872.

(4) عثمان محمد غنيم،د. ماجدة احمد ابو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وادوات قياسها،مصدر سابق، ص39.

(5) محمد سمير مصطفى، إستراتيجيات التنمية المستدامة، مصدر سابق، ص 455.

(6) د. عبير شعبان عبده، د. سحر عبد الرؤوف القفاش، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، مصدر سابق، ص 107.

(7) احمد عبد الفتاح ناجي، التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية والحديثة، المكتب الجامعي الحديث، ط1، القاهرة، 2003، ص 90.

البيئية والعمل على إجراء تغييرات جذرية في أنماط الآستهلاك وإسلوب الحياة الذي يهدد التنوع البيئي في بلدان اخرى، كاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض.

ج- إلقاء مسؤولية التلوث ومعالجته على عاتق البلدان المتقدمة: يقع على عاتق البلدان الصناعية مسؤولية جوهرية في قيادة التنمية المستدامة، وذلك بطبيعة أستهلاكها المتراكم سابقاً من الموارد الطبيعية كالمحروقات وهذا يعني إشراكها في مشكلات التلوث العالمي، وبما إنها تعد من الدول الغنية لما لديها من موارد مالية وتقنية وبشرية والذي يجعلها تحتل، مركز الصدارة في إستخدام وإنتاج تقنيات تكنلوجية أنظف وتستغل الموارد بأقل كثافة ممكنة، وتعمل على توفر الموارد التقنية والمالية لدعم التنمية المستدامة في بلدان أخرى، وخاصة المتخلفة منها .

د-توزيع الموارد على اساس المساواة: إن من مسؤولية الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، أن تكون عادلة في التخفيف من حدة الفقر والعمل على تحسين المستوى المعيشي للسكان، وتعد الوسيلة المهمة في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات وتوزيعها فيما بين أفراد المجتمع بطريقة المساواة أو أقرب لها، حيث إن ضآلة الحصول على فرص التعليم والخدمات الآجتماعية وعلى الاراضي والموارد الطبيعية الأخرى وكذلك الحرية في الاختيار، وغيرها من الحقوق السياسية المفتقدة تعتبر كلها عوامل تعمل بطريقة اللامساواة والتي تشكل عائقاً أمام العملية التنموية، لآن المساواة الواقعية حقاً تعمل على تنشيط عمليتي النمو والتنمية الآقتصادية والتنمية المستدامة ومالهما من ضرورة في تحسين الاوضاع المعاشية.

هـ- الحد من التفاوت في توزيع الدخول: إن التنمية المستدامة تعمل على الحد من التعاون المتنامي في الدخل ،وفي فرصة الحصول على الرعاية الصحية في الدول الصناعية كالولايات المتحدة الآمريكية، والعمل على إناطة حيازة الارض الزراعية الشاسعة وخاصة غير المنتجة منها للطبقات الفقيرة من المجتمع، الذين لم يأخذوا فرصهم في إمتلاك الآراضي، وكما هو الحال في منطقة أمريكا الجنوبية ، وكذلك المهندسين الزراعين العاطلين عن العمل كما حال في بلدنا العراق، اضافة الى تسهيلات منح القروض للقطاعات الآقتصادية الغير رسمية، وتطوير فرصة التعليم والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة .

و-خفض أو تقليص الانفاق العسكري: إن التنمية المستدامة تعني إنه على جميع الدول أن تعمل على تحويل الاموال من عمليات الآنفاق على الاغراض العسكرية وامن الدولة إلى الانفاق على الآحتياجات التنموية، والعمل على إسراعها بما يحقق التنمية بشكل ملحوظ[1].

(1) قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتب حسن العصرية، بيروت، ط1، 2013، ص 78.

2- الأبعاد الآجتماعية والثقافية للتنمية المستدامة:- بما إن التنمية المستدامة عملية مجتمعية واعية هادفة لتحقيق إرادة وطنية مستقلة لمعرفة التحولات الهيكيلية وإحداث تغيرات سياسية وإقتصادية وإجتماعية ،تعمل على تحقيق نمو مطرد لقدرات المجتمع المعني وتحسين في نوعية الحياة[1]، لذلك يضفي المدخل الآجتماعي لمفهوم التنمية المستدامة بعداً تنموياً ينطلق من ترقية الآنسان وتنميته وصولاً إلى تحقيق غاياته ورفاهيته، فالأنسان هو جوهر التنمية وهدفها من خلال تحسين أوضاع الفقر وتقليل نسب الآفراد الذين يعيشون دون خط الفقر، وتوفير الرعاية الصحية لكافة الآفراد من خلال تخفيض معدلات وفيات الآمراض ومحاربة سوء التغذية، اضف الى ذلك رفع مستويات الآنفاق على التعليم والحرص على مجانيته لاسيما في الطور ما قبل الثانوي[2].

وكذلك وضع سياسات وإستيراتيجيات وطنية لتشجيع التغيير في نمط الآستهلاك غير المستدام وتقليص الهوة ما بين الشمال والجنوب[3]، رغم المقاربات السابقة للتنمية إلا إنها لم تأخذ في حسابها المكون الثقافي في المسيرة التنموية للشعوب، ولكن الجو الذي لا يراعي خصوصيات الثقافة سيؤدي إلى العديد من الآضطرابات والتوترات الآجتماعية التي تعيق مسيرة التنمية الشاملة المستدامة ،إذ يسعى المدخل الثقافي الى تحقيق التكامل في عمليات التنمية عن طريق تمكين الآفراد والجماعات المحلية وتعبئة الطاقات البشرية ، وسيادة مبدأ الحكم الرشيد والديمقراطية الشعبية .

أ-ضبط الزيادة السكانية: إذ إن الزيادة السكانية تبلغ حوال 80 مليون نسمة كل عام وهذه الزيادة لا تتسع لها الآوضاع الآقتصادية والاجتماعية الحالية، وإن أغلب الزيادة في دول العالم الثالث المسوم لا للفقر والتخلف والآقتضاض تبلغ نسبته حوالي 85%، حيث إن الآستمرارية على هذه الحال يزيد الفقراء فقراً ومن الطبيعي يكون هذا نابع من أبواب الخطر على العالم.

ب-مبدأ العدالة الأجتماعية: وتتضمن العدالة بين الآفراد، والآخذ بيد الفئات المستضعفة منهم والعمل على إرتقائهم وصولاً الى الرفاهية المنشودة، والعدالة بين الاجيال حتى يقال غن مابين أيدينا من ثروات طبيعية هي ملك لآبنائنا وأحفادنا، وينبغي ان يصان للحفاظ عليه في سبيل أن يرثوه حسب مبدأ العطاء.

ج-**معيار التنمية البشرية وتوسيع أفق التعليم في كل عام،** حيث يصدر برنامج الامم المتحدة الالماني تقريراً عن التنمية البشرية التي تقاس بمعايير تنموية، إقتصادية وإجتماعية، فالتعليم يخرج أفراد قادرين على الاسهام في التنمية والتقدم الآجتماعي، وليس تخرج أعباء إجتماعية يكون طريقها إلى ساحات البطالة وليس سوق العمل، فالتنمية تطالب بإعادة النظر في نهج التعليم وأساليبه ومؤسساته.

(1) الرفاعي قدوري سحر، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الآدارة البيئية، اشارة خاصة للعراق، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، الصادر عن المنظمة العربية للإدارة، جامعة الدول العربية، تونس،2006، ص24.

(2) محمد سمير مصطفى، إستراتيجيات التنمية المستدامة، مصدر سابق، ص 454-455

(3) ديباجة جدول أعمال القرن 21، الفصل 4، انماط الآستهلاك المتغيرة، جدول اعمال اجندة القرن والواحد والعشرون، هيئة الامم المتحدة، ص 32.

د-المساهمة الفاعلة في مراحل التخطيط والتنفيذ: تعتبر المشاركة في عملية التخطيط من الركائز الجوهرية لنجاح وتقدم التنمية الشامل نوالتي تعتمد هذه المساهمة على القبول الاجتماعي الذي يعد أساساً للديمقراطية، وغياب الآخيرة يحرم المجتمعات من المشاركة لما لها من اولوية المسؤولية.

هـ-ضبط السلوك الاستهلاكي للأفراد: تعتبرأهم وسيلة إجتماعية هي ضبط السلوك الاستهلاكي والقبول بحدود رشيدة بعيداً عن الاسراف والتبذير، وليس الحرمان، فالأوضاع الراهنة وخاصة مجتمع الوفرة هي أقرب للإسراف الغير رشيد، إذ إن أي زيادة في الاستهلاك تتبعها الزيادة في كمية المخلفات[1].

3-الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة:-

إن عملية الحفاظ على قاعدة الموارد الاقتصادية والنظام البيئي والمناخي وحماية المحيط، وكذلك الاستغلال العقلاني للإمكانات المتاحة في ظل اولويات تضمن تأمين متطلبات الحاضر والمستقبل[2]، وتعزى اسباب المشاكل البيئية أحيانا: الى نمط النمو والتنمية القائمين على إستنزاف الموارد البيعية وإستخدام التقنيات والآساليب الملوثة والضارة بيئياً، إضافة الى إعتبار الموارد الطبيعية ملكية عامة وتحمل المجتمع للتكاليف البيئية الخارجية دون ظهورها في حسابات المؤسسات او الحستبات الكلية للإقتصاد الوطني[3]. وفي ظل الآنتشار الواسع للقطاعات المختلفة كالبترول والغاز وإستخراج المعادن وإمتداد العمران وإنشاء صناعات، تظهر الآثار المدمرة للبيئة بسبب هذه الآنشطة كالتلوث الجوي والمياه والتربة والقضاء على الغابات والارتفاع في درجات حرارة.

أ- تجريف التربة، واستعمال المبيدات، وتدمير الغطاء النباتي والمصايد، تطهير الارض: يعمل تجريف التربة الى القضاء على إنتاجيتها وبالتالي تقليل مساحة الآراضي الصالحة للزراعة، وكذلك الآفراط في إستعمال الآسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي الى تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية، ناهيك عن عمليات الاستكشاف والتي تكون معتمدة على وسائل النقل كالطائرات والمركبات، وبإستعمال التفجيرات سوف تؤثر على الحيوانات البرية والمناطق الغابية، هذا نتيجته يعمل على إختلال التوازن البيئي[4]. وإن إستغلال المناطق البيئية كتنظيفها وإعدادها لآنشاء الهياكل القاعدية حتماً يؤدي إلى فقدان الطبقة العليا من التربة الخصبة وهذا يعمل على تهديد الثروة الموجودة في المنطقة، حيث تزاد وتيرة إزالة الغابات بشكل متسارع ومطرد، لاسيما في المناطق - المدارية لأمريكا اللاتينية وافريقيا وأسيا حيث تتراوح المساحات المتعرضة للدمار من 17-20 مليون هكتار سنوياً مقارنة ب 11.4 مليون هكتار في سنة 1980، اضف الى ذلك عامل خطر أخر وهو سقوط الامطار

(1) قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مصدر سابق، ص 80.
(2) صالحي صالح، التنمية الشاملة المستدامة، مصدر سابق، ص 871.
(3) الشيخ محمد صالح، الآثار الآقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، دار الاشعاع القانوني،ط ،2002 ، ص8
(4) د. عبير شعبان عبده، د. سحر عبد الرؤوف القفاش، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، مصدر سابق، ص 109.

الحامضية في اوروبا الشرقية[1]. الارض والتصحر، كل هذه العوامل تعمل على إعاقة التنمية المستدامة بشكل أو بأخر، ومن الآثار السلبية المدمرة للبيئة هي:

ب- **إهلاك الموارد الطبيعية، تشييد الطرق والانابيب:** إن عملية التنمية المستدامة تكون بحاجة الى حماية الموارد الطبيعية المهمة لآنتاج المواد الغذائية والوقود ،اضافة الى التوسع في العملية الانتاجية لتلبية إحتياجات السكان المتزايدة ، ومن قضايا البيئة الآخرى هي المناطق المرتبطة بالتنمية في المناطق المتخلفة والنائية التي يتم فيها فتح الطرق أو فتح مايير الانابيب الناقلة للبترول والغاز والماء والتي لم يصل إليها الانسان، فالمستوطنين والمنجمين والصيادين يتحركون من خلال هذه الطرق والمنافذ وبالتالي إلحاق الضرر بالبيئة ، اضافة لذلك يعمل الآستيطان الغلامي بإستغلال المناطق المحيطة بها فترة من الزمن ومن ثم الآنتقال الى مناطق اكثر خصوبة.

ج- **سوء الآستغلال والترشيد الاستهلاكي للمياه، القاذورات السامة:** في بعض المناطق يتقل فيها مصادر المياه، وكما يتم إستنزاف المياه الجوفية بشكل مؤذي وكبير، ومن الجرائم التي يقترفها الآنسان في حق البيئة في ظل غياب القوانين والرقابة البيئية، هو إلقاء النفايات السامة وبشكل ملحوظ في الكثير من الدول النامية، مما له الاثر بالمساهمة في تلوث المياه والتربة والجو ، وحتى لو تم إلقاء هذه القاذورات في اعماق الارض فقد تطفو وتختلط بالمياه الجوفية ، فضلا عن الغازات المنبعثة من البيوت الزجاجية والبلاستيكية فجميعها تؤدي الى إرتفاع درجات الحرارة في الآرض[2].

د- **ظاهرة الآحتباس الحراري:** من سبل التنمية المستدامة العمل على عدم المخاطرة بإجراء تغييرات في البيئة العالمية كزيادة مستوى سطح البحر، تغيير انماط سقوط الامطار، الغطاء النباتي أو زيادة الاشعة فوق البنفسجية، إجمال هذه العوامل يعمل على إحداث تغيير في المناخ والنظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو الحاق الدمار بطبقة الآوزون الحامية للأرض[3].

4-**الأبعاد التكنلوجية للتنمية المستدامة: -** إن السعي لبلوغ المكاسب التنموية سواء التقنية منها أو التكنلوجية، لا يمكن تحقيقه إلا في ظل الآهتمام البالغ بالبحث العلمي وتحويل المعرفة العلمية الى تكنلوجيا في إقتصاد يعرف بالآقتصاد المعرفي Knowledge Econoy فالمعرفة أصبحت تشكل أساس الثروة، وهذا يمكن تحقيقه من خلال الآتي:-

أ- **استعمال التكنلوجيا النظيفة في القطاع الاقتصادي:** تعمل الأنشطة الاقتصادية كثيراً على تلويث ما يحيط بها من هواء وماء وأرضي، ففي البلدان المتقدمة تقوم بالحد من تدفق النفايات وتنظيف هذا التلوث وبنفقات كبيرة

(1) صالحي صالح، التنمية الشاملة المستدامة، مصدر سابق، ص 114.
(2) الشيخ محمد صالح، الآثار الآقتصادية والمالية لتلوث البيئة، مصدر سابق، ص 114.
(3) د. عبير شعبان عبده، د. سحر عبدالرؤوف القفاش، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، مصدر سابق ، ص 109 .

، في حين البلدان النامية يكون فيها الكثير من تفق النفايات الذي لا يخضع لرقابة أو عرف إلى حد كبير ،وعليه ليس التلوث نتيجة لا مفر منها من نتائج النشاط الصناعي ، وأمثال هذه النفايات تكون نتيجة لآفتقار التكنلوجيا للكفاءة وعمليات التبديد وكذلك نتيجة الى الآهمال وإلافتقار في فرض العقوبات الاقتصادية، وهنا تعني التنمية المستدامة تكنلوجيا افضل وانظف وكفاءة والتقليص من إستهلاك الطاقة .

ب- العمل بالتكنلوجيا المحسنة والقواعد القانونية الصارمة: إن التكنلوجيا المتعبة الآن في الدول النامية غالباً ما تكون إقل كفاءة وأكثر تسببً في التلوث بعكس التكنلوجيا المتبعة في الدول الصناعية، والتنمية المستدامة تعنى بالإسراع في إتباع التكنلوجيا المحسنة، والنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات وتطبيقها، ومن شأن التعاون التكنلوجي – سواء بالاستحداث أو التطويع لتكنولوجيات انظف وأكفأ تتناسب والاحتياجات المحلية – الذي يهدف الى سد الفجوة ما بين البلد الصناعي و النامي، بأن يزيد من الإنتاجية الاقتصادية والحيلولة دون المزيد من التدهور البيئي، ولا نجاح هذه الجهود والمساعي، لابد من الاستثمارات الكبيرة في التعليم والتنمية البشرية، وخاصة في البلدان الآشد فقراِ، والتعاون التكنلوجي يبين التفاعل بين الأبعاد الاقتصادية ،البشرية ،البيئية والتكنلوجية من أجل تحقيق التنمية المستدامة[1].

ج-الحد من المحروقات والاحتباس الحراري: يعد استخدام المحروقات من الآمور الخاصة، مثلاً العمليات الصناعية غي المغلقة، حيث إن المحروقات يتم إستخراجها وإحراقها وطرح النفايات داخل إطار البيئة، وهذا يعد سبباَ كافياً لتلوث البيئة في المناطق العمرانية وللأمطار الحمضية التي تصل مناطق كثيرة، كذلك الاحتباس الحراري الذي يهدد بتغير المناخ والمستويات الحالية ، لا تنبعث الغازات الحرارية من النشاط البشري حيث تتجاوز قدرة الآراض على الامتصاص، وخلال العقد الأخير من القرن 20 ، أصبحت اثار التلوث واضحة المعالم ،حيث اتفق أغلب العلماء على إن هذه الانبعاثات لا يمكن لها أن تستمر الى مالا نهاية، سواء على المستوى الحالي او بالمستوى المتزايد، دون أن تسبب إحترار مناخي وعلى المستوى العالمي، وهذا يؤدي الى تغيرات في درجات الحرارة ونمط سقوط الأمطار ويبلغ مستوى سطح البحر مستقبلاً، وخاصة أذا حدت هذه التغيرات بصورة سريعة ،لما لها من اثار على النظام الآيكولوجي، وكذلك يكون سبباً لوفاة الناس ومعاشهم، ولاسيما المعتمدين منهم على النظم الطبيعية .

4-الحد من إنبعاث الغازات: تهدف التنمية المستدامة إلى التقليل من المعدل العالمي المتزايد لآنبعاث الغازات الحرارية، عن طريق التقليل من إستخدام المحروقات بشكل كبير، والسعي لآيجاد مصادر أخرى للطاقة لا مداد المجتمع الصناعي، وعليه أن تتقدم الدول الصناعية بإخذ خطوة كبيرة للحد من إنبعاث غاز ثاني اوكسد

(1) محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، التنمية الآقتصادية ومشكلاتها، مشاكل الفقر والتلوث البيئي، التنمية المستديمة، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الآسكندرية،2013، ص184.

الكاربون، وإستخدام الطاقات الحرارية بطريقة مثلى عن طريق إستحداث تكنلوجية جديدة، وأن يكون توفير الامداد من الطاقة غير الحرارية مأموناً وبنفقات محتملة .

هـ-الحيلولة دون تدهور طبقة الآوزون: ترمي التنمية المستدامة ايضاً بالعمل على الحد من تدهور طبقة الاوزون التي تحمي طبقات الارض، ومن الآجراءات التي أتبعت لعلاج هذه المشكلة: إتفاقية كيوتو التي طالبت بالتخلص التدريجي من المواد الكيميائية المهددة للأوزون، موضحة غن التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر مقدور عليه، لكن الولايات المتحدة أعلنت باستعدادها بإن قوتها أصبحت فوق إدارة المجتمع الدولي الآمر الذي جعلها ترفض توقيع هذه الاتفاقية مازال أن أي أحد لا يمكنه إجبارها على ذلك[1].

خامساً:- مؤشرات قياس التنمية المستدامة:

مثلما تطور مفهوم التنمية عالمياً خلال النصف الثاني من القرن الماضي، كذلك تطورت مؤشرات التنمية وتعددت مكوناتها وإهتماماتها من مجرد مؤشرات النمو الاقتصادي إلى حركة المؤشرات الاجتماعية ومؤشرات الحاجات الأساسية ومؤشرات التنمية الاقتصادية المستدامة والتنمية البشرية، أهداف الالفية الآنمائية، ويقدم جدول أعمال القرن 21 إرشادات لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في القرن 21 وعلى كافة المستويات، وفيما يأتي مجموعة من المؤشرات الآساسية والمساهمة في قياس التنمية المستدامة:

المؤشر الاول / المؤشرات الاقتصادية: -

1- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:-

ونعني به متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج بعد قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على عدد السكان، ويمكن توضيح الناتج المحلي الإجمالي بأنه مجموع القيم المضافة للمنتجين المقيمين بسعر المنتج مضافاً إليه الرسوم الكمركية او هو مجموع المخرجات مخصوماً منه مجموع الاستهلاك الوسيط مضافاً إليه صافي الضرائب غير المباشرة على المنتجات (ضرائب- إعانات) غير المدرجة في قيمة المخرجات، ولبيان الدخل القومي فهو عبارة عن النتاج المحلي الإجمالي مخصوماً منه الدخول الأولية التي تدفع للوحدات غير المقيمة مضافاً إليه الدخول الأولية المتلقاة من الوحدات غير المقيمة.

إذن نصيب الفرد من الدخل القومي هو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بعد قسمة الدخل القومي الإجمالي على عدد السكان.

تتخذ المنظمات الدولية مقاييس متعددة لقياس التنمية الاقتصادية لدول العالم ويعتبر نصيب الفرد من النتاج المحلي الإجمالي أحد تلك المقاييس، ويعبر هذا المؤشر على قدرة الفرد في حصوله على السلع والخدمات الإستهلاكية وكذلك يعطي انطباعاً عن متوسط دخل الفرد بالمملكة العربية السعودية بشكل ربعي وسنوي.

(1) محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، المصدر السابق نفسه، ص184-18.

تعد أهمية مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأنه أحد مؤشرات قياس مستوى الرفاه الاجتماعي لمواطني الدولة فنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يستخدم عادة للمقارنة بين بلد وآخر فالارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إشارة إلى أن الاقتصاد يتجه للنمو وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة[1].

يتم احتساب نصيب الفرد من النتاج المحلي الإجمالي من خلال قسمة قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على عدد السكان وكما يأتي:

$$\text{نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية}}{\text{عدد السكان}}$$

ويتم حساب نصيب الفرد من الدخل القومي من خلال قسمة قيمة الدخل القومي بالأسعار الجارية على عدد السكان وكما يلي:

$$\text{نصيب الفرد من الدخل القومي} = \frac{\text{الدخل القومي بالأسعار الجارية}}{\text{عدد السكان}}$$

2- الميزان التجاري:-

يمثل الفرق بين قيمة واردات بلد خلال فترة ما وبين قيمة صادرات ذلك البلد فإذا رجحت كفة الصادرات على كفة الواردات قيل إن البلد ذو ميزان تجاري ملائم او موافق وإذا رجحت كفة الواردات على كفة الصادرات قيل أن البلد ذو ميزان تجاري غير ملائم او غير موافق، لذلك فإن للتصدير أهمية قصوى في اقتصاد اي بلد ويعدها البعض قضية مجتمعية تفرض نفسها على المسارات الاقتصادية لتلك المجتمعات وهو أحد الآليات الهامة لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي من خلال توسيع نطاق السوق والذي يعد النفاذ إلى الخارج أهم عناصره فالتوسع في التصدير عموماً يساعد على إزالة العوائق أمام التنمية الاقتصادية وتتضح أهمية التصدير في قدرته على ما يأتي[2]:

اولاً: خلق فرص عمل جديدة.

ثانياً: إصلاح العجز في ميزان المدفوعات.

ثالثاً: جذب الاستثمار المحلي والاجنبي.

رابعاً: تحقيق معدلات نمو مطردة مما يؤدي إلى التنمية الاقتصادية.

---

(1) الهيئة العامة للإحصاء، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الربع الثالث، 2019، ص 2.

(2) صـــديقة باقر عبد الله، الميزان التجاري وتنمية الصـــادرات غير النفطية، مركز التدريب والبحوث الإحصـــائية، مديرية إحصاءات التجارة، وزارة التخطيط، ص 2.

3- الدين العام:-

لقد أصبحت مشكلة التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الشغل الشاغل للمفكرين الاقتصاديين، كما اصبحت القضية الرئيسة المتداولة على النطاق الدولي سواء على مستوى الحكومات او المؤسسات او الهيئات الدولية، كذلك فإن ظاهرة الاقتراض الخارجي ليست ظاهرة جديدة بل هي ظاهرة قديمة ترتبط بالاقتصاد النقدي عموماً وبالتبادل الدولي خصوصاً، وهو حجم ديون الدولة للمقرضين خارج وداخل الدولة نفسها ويمكن أن يكون هؤلاء المقرضون إما أفراداً او شركات وحتى حكومات أخرى ولا يتم الإشارة إلى الدين الوطني ففي بعض الدول يمكن أن يكون الدين العام عبارة عن الديون المستحقة على المدن والمقاطعات والبلديات، لذلك عند تعريف الدين العام يجب أخذ الحرص للتأكد من أن التعريفات هي نفسها فالديون المستحقة هي المبلغ المستحق من قبل الحكومات والقطاع الخاص أي الافراد والشركات ويتم قياس درجة المخاطر في اقتصاد معين عن طريق مقارنة الدين العام بالناتج المحلي الإجمالي لهذه الدولة، فيستخدم الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لمدة صحة الاقتصاد ومدى إمكانية الدولة من سداد ديونها ومدة إمكانية الدولة من سداد ديونها حيث يعتبر الدين العام خطيراً عند وصول الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية إلى 70% وفي الدول المتقدمة إلى 90% ويجب على الدولة الانتباه عند أستخدام الدين العام، فمعدلات الدين العام المرتفعة لها تأثير كبير على الاقتصاد لذلك يجب التركيز عند استخدام الدين العام بطريقة صحيحة تؤدي الى دفع الناتج المحلي الإجمالي وإبقاء معدلات الفائدة منخفضة. وتقوم الحكومات بالاقتراض عن طريق إصدار الاوراق المالية والسندات الحكومية فعادة تقوم الدول ذات تصنيف ائتماني منخفض بالاقتراض من منظمات كبيرة مثل البنك الدولي او المؤسسات المالية الدولية بمعدلات فائدة مرتفعة ولا يجب إنكار تأثير أسعار الفائدة على الديون الخارجية فإذا ارتفعت أسعار الفائدة على الدين العام سوف ترتفع بدورها اسعار الفائدة على الدين الخاص، وعادة ما يضم الدين العام جميع التزامات الحكومة بما فيها مدفوعات المعاشات التقاعدية ومدفوعات السلع والخدمات التي لم يتم دفعها من الحكومة وهذه من الاسباب، لماذا تضغط الشركات على حكومتها على إبقاء الدين العام ضمن نطاق معقول فارتفاع الدين العام ومعدلات الفائدة له تأثير كبير على الاقتصاد فعلى المدى الطويل تواجه هذه الحكومات صعوبة في التسديد حيث تركز انفاقها على سداد ديونها وليس على الاستثمار في مشاريع اقتصادية تخدم في مصلحة الدولة[1].

المؤشر الثاني/ المؤشرات الاجتماعية: -

1-الدينامية الديمغرافية والآستدامة: إن العلاقة السببية ما بين السكان والتنمية مازالت عصية على الاستقرار رغم الآهتمام في العلاقة الذي تحظى به كليهما، وهناك الكثير من الأفكار بوجود حجم امثل من السكان يسعى

(1) جريدة الوطن، الرأي، مفهوم الدين العام 2018/11/10.

الى تحقيق الأهداف الاقتصادية أو التنموية المبتغاة، وإن النمو السكاني لم يستغل بشكل رئيسي في رفع التقدم الاقتصادي في الدول النامية أو تأخيره بعكس ما تلعبه العوامل الغير الديمغرافية، كالتكيفات التقنية والمؤسسية والتكنلوجية المتطورة وكذلك بعض السياسات العامة المدروسة، والذي يساهم بصورة جوهرية في عملية التنمية هو إنقاص معدل النمو السكاني عن طريق التوسع بالخيارات للبلدان النامية، من خلال الضمان بإن النمو السكاني لن يتجاوز على الفرص الاقتصادية الموجودة حالياً للأجيال القادمة.

2-التخلص من الفقر: يعد الفقر مؤشراً للقصور في التنمية البشرية وفي توفير المتطلبات الرئيسة، والمؤشران الأهم في قياس الفقر هما: عدد الفقراء – الى نسبة عدد السكان، ومؤشر فجوة الفقر الذي يقيس مدى إبتعاد الفقراء عن خط الفقر المعتمد[1].

أ-مؤشر الفقر البشري: وضع من قبل برنامج الأمم المتحدة الآنمائي والمقارن لفقر الدخل، يتركز هذا المؤشر على ثلاثة أبعاد بالنسبة للدول النامية: وهي حياة طويلة وصحية / (وتقاس بنسبة مئوية من الناس الذين لم يبلغوا سن 40)، المعرفة والأمية، توفير الوسائل الاقتصادية (يقاس بنسبة مئوية من الأفراد الذين لا يستطيعون الانتفاع بالخدمات) الصحية ومياه الشرب، ونسبة الآطفال دون ال5 الذين يعانون من الوزن الناقص بدرجة معتدلة أو شديدة.

ب-مؤشر السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني: ويقاس بالنسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني.

ج-مؤشر معدل البطالة: وعبر عنه بنسبة الأفراد العاطلين عن العمل إلى مجموع القوى العاملة، ويوضح المؤشر كل أفراد القوة العاملة والغير موظفين، أو العاملين بصفة مستقلة كنسبة من القوة العاملة[2].

د-مؤشر التوزيع: ويقاس بحصة الفرد من الدخل الإجمالي، أو الآنفاق الآجمالي ويعد معامل جيني الآكثر شيوعاً في قياس عدالة توزيع الدخل القومي، والذي تنحصر قيمته ما بين الصفر (في حالة التوزيع المساواة أو العدالة في توزيع الدخول) والواحد (وهو عكس الحالة الاولى بالتوزيع فهو سوء التوزيع التام، أي في حالة ذهاب جميع الدخول لوحدة واحدة فقط)، وكلما ارتفعت قيمة المعامل كلما أثبت ذلك على وجود التفاوت الشديد في التوزيع[3].

---

(1) وديع محمد عدنان، قياس التنمية ومؤشراتها، مصدر سابق، ص 483.

(2) خامرة الطاهر، المسؤولية البيئية الاجتماعية: مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، حالة سوناطراك، رسالة ماجستير (غ.م) كلية العلوم الآقتصادية بجامعة ورقلة ،2007، ص 42.

(3) خواجه خالد زهدي، أساليب تحليل بيانات ونفقات الآسرة، إصدارات المعهد العربي للتدريب والبحوث الآحصائية، عمان، 2009، ص25.

3-دعم التعليم والوعي العام والتدريب: ويقاس بمؤشرات التعليم ومعدل الآلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين، وبنسبة الاستثمار في التعليم.

ا-مؤشر التعليم: توضح تجارب التنمية من أجل رفع معدلات النمو المستديم لابد من زيادة الطاقة الانتاجية مضافا لها الاستثمارات في الاصول الملموسة وغير الملموسة كالابتكار والتعليم والتدريب، وهو يرمز للمكانة المتقدمة في سبيل رفع الإنتاجي ومستوى التشغيل، وتبرز اهمية رأس المال البشري في المنافسة الآقتصادية كمحدد رئيسي للأنتاجية وعن طريق رفع قدرات التدريب والإدراك للعاملين ورفع الدخول وتشجيع الاستثمار والادخار[1].

ب-الاستثمار في التعليم: تشير النظرية الآقتصادية الى مفهوم الفرد العقلاني والرشيد الذي يتخذ قراره على اساس المقارنة بين المنفعة والكلفة، ويتم حساب معدل العائد من الاستثمار في التعليم وحسب مستوى التعليم في البلد المتقدم والنامي، ويدخل الى الحساب عناصر مثل (الدخل، أمد الحياة، البطالة، الخبرة، الضريبة) وكذلك توجد نظريات تعمل على تفسير الفرق بالآجر بين العاملين، إضافة الى نظرية التنافس على العمل ونظرات تجزئة سوق العمل[2].

4-مؤشر الصحة: يعد هذا المؤشر وسيلة أو غاية مهمة ضمن الاهداف الرئيسة للتنمية والمتمركزة على الآنسان ويتضمن هذا المؤشر:

أ-متوسط العمر المتوقع عند الولادة: يعبر هذا المؤشر للدلالة على التقدم الصحي في البلاد، والذي يمكن تحقيقه من خلال جميع الجهود التنمية لتلبية الخدمات الصحية والتغذية وتحسين الآنتاج، مضافاً له مؤشر معدلات الوفيات للرضع والعناية الصحية بالامومة.

ب-مجموع السكان الذين لايستفادون من الخدمات الصحية: ويمكن قياسه بمدى توفر النواحي الصحية ومجانيتها للجميع، ومدى توافر الكادر الطبي وتكافؤ فرص التوزيع الداخلي لهذه المناطق وبحسب فئات الدخل والمنطقة الجغرافية.

ج-مجموع السكان الذين لا تتوافر لهم المياه الصالحة للشرب: إذ يعد الماء سر الحياة البشرية، إلاّ إنه يكون أحياناً مصدراً مهماً لنقل الكثير من الامراض الفتاكة بحياة البشر، ولاسيما في المناطق النائية والتي لا تتوافر فيها شروط النظافة والتعقيم[3].

(1) تقرير اللجنة الآقتصادية والآجتماعية لغربي أسيا، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الآسكوا: تحليل النتائج، الآمم المتحدة نيويورك، 2001، ص12.
(2) وديع محمد عدنان، قياس التنمية ومؤشراتها، مصدر سابق، ص490-491.
(3) وديع محمد عدنان المصدر نفسه، ص 488-489 .

5-مؤشر التنمية البشرية الرفاهية**HDI :**

يركز هذا المؤشر الذي أبتكرته هيئة الامم المتحدة، على مستوى العالمية، والذي أشار اليه في تقريره عام1990، ويبين هذا المؤشر قياس متوسط العمر المتوقع للفرد والتحصيل العلمي مقاساً بمعرفة القراءة والكتابة بين البالغين (لها وزن مرجح قدره ثلثان) بالتعليم الاولي والثانوي والعالي سويةً (لها وزم مرجح قدره الثلث)، ومستوى المعيشة الذي يقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي(بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية)، وللإستناد للدليل حددت القيمة الدنيا والقصوى الثابتتان لكل من هذه المؤشرات وهي: معرفة القراءة والكتابة ما بين الصفرو100% ، نسبة القيد الآجمالية ما بين الصفرو100%،ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ما بين 100 دولار و 40000 دولار[1].

المؤشر الثالث/ المؤشرات البيئية: -

1- مؤشرات الآستدامة البيئية: تساهم هذه المؤشرات في تحقيق اهداف التنمية المستدامة من خلال معاينة الوضع القائم وإرجاع التغيرات الآيجابية منها والسلبية التي تطرأ على البيئة والموارد الطبيعية ،ويتم من خلالها قياس مدى تأثير النمو الاقتصادي على الموارد والبيئة من جميع نواحيها ،ويعتمد قياس الاستدامة البيئية على مؤشر رئيسي يعرف بمؤشر الآستدامة البيئية المنجز لصالح 142 دولة ويحتوي بدوره علىESI ، 20مؤشر يتضمن كل منها من 2-8 مؤشرات فرعية، ويهتم مؤشر الآستدامة بالآنجازات البيئية للدول والبنية المؤسساتية وكذل المقدرة الآقتصادية بإنجاز أهداف التنمية المستدامة ،وتوجد عدة مكونات رئيسة للأستدامة البيئية وهي :(2)

ا-النظام البيئي: تسمى الدولة ذات إستدامة بيئية عندما تتمكن في إطار من المحافظة على انظمتها الطبيعية، وعندما تتوجه في إطار هذه المستويات الى سبل التحسن والتطور لا التدهور.

ب-الحد من ضغوط البيئة: في الوقت الذي يكون فيه ضغط النشاط البشري على البيئة قليل الى مستوى عدم وجود تأثيرات كبيرة على النظام البيئي.

ج- التغيرات في الغلاف الجوي: ينطوي على عدة نقاط منها:تغيير المناخ وثقب الآوزون ونوعية الهواء،واثر ذلك على الصحة الانسانية ، إستقرار وتوازن النظام البيئي ، وهذا المؤشر يدخل في قياسه نسبة تغير المناخ والذي يتم تحديده عن طريق إنبعاث غاز ثاني اوكيد الكاربون ، وترقق طبقة الآوزون ونوعية الهواء ضمن تركز ملوثات الهواء في الطبقة الجوية .

---

(1) كسروان ربيع، مؤشرات اساسية عن التنمية البشرية في الوطن العربي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 38، 2007، ص145

(2) حرفوش سهام، صحراوي ايمان، بوباية ذهبية ريمة، الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الآستخدامية للموارد المتاحة نكلية العلوم الآقتصادية وعلوم التسيير، ج1، جامعة سطيف، منعقد من7-8 ،2008، ص113-115.

د-توفر الحماية لنوعية موارد المياه النقية وإمداداتها: تعد المياه من الاولوليات البيئية والآقتصادية في التنمية المستدامة، من العناصر المهمة لها ومن أكثر الانظمة البيئية المتعرضة للتأثيرات السلبية، وعادةً ما يتم قياس التنمية المستدامة في مجال المياه بمؤشري نوعية وكمية المياه المتاحة.

هـ-تقليص إزالة الغابات والتصحر والتنوع الحيوي: تعد هذه المؤشرات لها اهميتها لما يتم من خلالها حماية الغابات ومكافحة التصحر، وكذلك حماية الحيوانات والنباتات البرية وإنشاء المحميات، فإزدهار التنمية مرتبط بجودة البيئة ، لآن ضمان التنوع يضمن بقاء النظام البيئي وتوازنهما .

2-مؤشرات البيئة لشعبة الآحصاء في الآمم المتحدة:

تعمل شعبة الاحصاء في الامم المتحدة على تبني المؤشرات الواردة في الآجندة 21، وبدورها تشمل على عدة مؤشرات تختص بالمؤشرات البيئية ومنها[1]:

أ-المناخ والهواء: وذلك عن طريق قياس الجودة ومدى الهشاشة لهما والتعرض للمؤثرات السلبية.

ب-الارض والتربة: وتمثل نواحي الصيانة والآستصلاح والقضاء على التصحر وإنجراف الاراضي وقطع الغابات والآخشاب .

ج-المياه: عن طريق الحفاظ على هذا المورد والعمل على تطهير المياه وإتاحتها لآكبر فئة ممكنة من السكان داخل مناطق القرى والآرياف .

د-النفايات: الحد من النفايات المنزلية والصناعية من خلال تهيئة المفارغ والمكبات والعمل على تقليص إستخدم المواد المشعة والضارة، وتغيير أنماط الآنتاج والآستهلاك.

المؤشر الرابع/ المؤشرات المؤسسية: -

ويمكن تعريفها على إنها عبارة عن معطيات رقمية تحدد التطور في الجانب المؤسساتي في تطبيق وتطوير الإدارة البيئية، وتشمل هذه المؤشرات التشريعات والقوانين والاطر المؤسسية التي تتحكم بالتنمية المستدامة، وتتمثل أهم المؤشرات المؤسسية فيما يأتي:

1-تطبيق الآتفاقيات الدولية المبرمة: وذلك من خلال معرفة عدد الدول التي وافقت على الإتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة، ومدى إلتزام الدول ببنود هذه الإتفاقيات مثل التصديق على بروتوكول قرطاج الخاص بالسلامة والتصديق على الإتفاقية الإطارية بخصوص تغير المناخ وبروتوكول كيوتو.

(1) رداد خيس عبد الرحمن، المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة، المؤتمر الآحصائي العربي الثاني، لاتنمية بدون إحصاء، المنعقد بسرت،2009،ص 79 .

2-البحث والتطوير: عن طريق معرفة مدى إتفاق الدول على البحث والتطوير، وإستخدام هذه الآبحاث بما يخدم التنمية المستدامة، ويمكن قياسها عن طريق معرفة نسب الآنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الاجمالي.

3-الاستخدامات التقنية: وتوضح مدى تحكم الافراد بالتكنلوجيا والتقنيات العلمية ويتم قياسها عن طريق عدد أجهزة الآتصال والآعلام ومعدلات الولوج لخدمات الآنترنيت لكل 1000 شخص[1].

سادساً:- معوقات التنمية المستدامة:-

بالرغم من التقدم الكبير الحاصل خلال المدة التي أعقبت إعلان " ريو " في مجال العمل البيئي ومسيرة التنمية المستدامة في الدول الآسلامية، إضافة الى سقوط النظام السابق الذي حكم العراق لمدَة طويلة، اصبحت معالجة المسالة الآقتصادية والتنموية ووضع الخطط الاستراتيجية للتنمية المستدامة، من الضروريات المهمة والملحة للخروج من مأزق التخبط والارتجالية في صنع القرار الاقتصادي، وهذا يستوجب تحديد أبرز المعوقات التي تواجه هذه الآستراتيجة والمتمثلة في هيمنة القطاع النفطي الريعي كمصدر أساسي لتمويل الخطط التنموية في العراق، واستفحال ظاهرة التضخم الشديد، ومأزق الديون الخارجية، وهيمنة القرارت الآقتصادية الغير مدروسة في أغلب الآحيان ، ..... إلخ ، كل ذلك أدى إلى إثقال كاهل ميزانية الدولة بأعباء كبيرة. بالإضافة الى مجموعة من المعوقات السياسية، والاجتماعية و الآقتصادية و والعلمية و الثقافية والتي أصبحت تهدد بلا شك وبشكل خاص وخطير مشاريع التنمية المستدامة في العراق، إن أي تخطيط عقلاني لاي توجه تنموي يجب أن يبدأ من الدراسات المسبقة والمعمقة للواقع الآجتماعي والسياسي والاقتصادي لآي بلد، وكما يتطلب النظر الى المجتمع وفئاته وطبقاته الآجتماعية، ومقدرة ذلك التخطيط على معالجة النقاط الرئيسة المختلفة في البلد ، التعقيدات السائدة والمحيطة، بوصفه الركن الآساس لتحقيق قدر مقبول من نجاح العملية التنموية ،من خلال الرؤية المعبرة عن القواسم المشتركة لمصالح الطبقات والفئات الآجتماعية وخاصة تلك التي يكون هدفها تحقيق التطور التنموي الشامل، الآمر الذي يتطلب وضع خطط تنموية تقوم على اساس مبدأ الشفافية التي تبين من خلالها الدور المهم للمواطن في صنع القرار، لان مصالح ومتطلبات الآفراد لها الآهمية المؤثرة في تقرير السياسة العامة والقرار الآقتصادي ، وضمان تأييدها واستعدادها لتنفيذ تلك الخطط التي من شأنها مواجهة المعوقات المعرقلة للعملية التنموية برمتها[2].

---

(1) حرفوش سهام، صحراوي ايمان، بوباية ذهبية ريمة، الاطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، مصدر سابق، ص115-116 .

(2) المصدر السابق نفسه.

وأهم المعوقات التي واجهت العديد من الدول في تبني خطط وبرامج التنمية المستدامة[1]:

1-الفقر الذي هو أساس للكثير من المعضلات الصحية والآجتماعية والآزمات النفسية والأخلاقية، ومن واجب المجتمعات المحلية والوطنية والدولية بأن تضع من السياسات النموية وخطط الآصلاح الآقتصادي، والتي من شانها التخلص من هذه المشاكل وعن طريق خلق فرص العمل، وإحياء عملية التنمية بأنواعها الطبيعية والبشرية والآقتصادية والتعليمية للمناطق الاشد فقراً، والاكثر تخلفاً، والعمل على مكافحة الآمية.

2-الديون التي تعد – مضافاً اليها الكوارث الطبيعية بما فيها مشكلات التصحر والتخلف الآجتماعي الناتج عن الجهل والمرض والفقر-من أهم المعوقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة وتأثيرها السلبي على المجتمعات الفقيرة في الخصوص، والمجتمعات الدولية عموماً، ومن واجب الجميع التضامن للتغلب على هذه الصعوبات وبذلك يكون الجميع افضى إلى الحماية الانسانية ومن مخاطرها وتأثيراتها السلبية على المجتمعات.

3-الحروب المنازعات المسلحة والاحتلال الاجنبي، وتأثيراتها المضرة بالبيئة وسلامتها وضرورة تنفيذ قرارات الآمم المتحدة الهادفة الى غنهاء الآحتلال الآجنبي ، ووضع إلتزامات وتشريعات تحرم الجرم الواقع على تلويث البيئة وقطع أشجارها وإبادة حيواناتها، ومراعاة حقوق الكرامة،ومعاملة الآسرى طبقا" للقوانين والانظمة الدولية ،وعدم التمثيل بالموتى ، ومنع تخريب المنازل والمنشآت المدنية ومصادر المياه .

4-التضخم السكاني غير الرشيد ولاسيما في البلدان النامية، والتدهور المعاشي في المناطق العشوائية، وزيادة الطلب على الموارد والخدمات الصحية والآجتماعية، الأمر الذي يعرقل عملية التنمية المستدامة[2].

5-تدهور القواعد للموارد الطبيعية، والآستمرارية في إستنزافها لدعم انماط الانتاج والآستهلاك الحالية، مما يعمل على إزدياد نضوب قاعدة الموارد الطبيعية، وإعاقة تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية.

6- عدم توفر التقنيات الحديثة والخبرات الفنية اللازمة لإعداد وتنفيذ برامج التنمية المستدامة وخططها[3].

---

(1) سيرج لاتوش، تحديات التنمية ، من وهم التحرر الآقتصادي الى بناء مجتمع جديد، الشركة العالمية للكتاب ،ط1 ، لبنان ،2007، ص 270.

(2(E.S.C.W.A.,Economic and Social Commission for western Asia, Application of Sustaionable Development Indicators in the ESCOWA Member Countries- Analysis of Results,United Nations,New York,2000,P.6

(3) احمد عبدالفتاح ناجي، التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية والحديثة، ط1،المكتب الجامعي الحديث، ، القاهرة، 2003 ،ص90 .

جدول رقم (3) يوضح مؤشرات التنمية المستدامة

المؤشرات الأقتصادية	المؤشرات الآجتماعية	المؤشرات البيئية	المؤشرات المؤسسية
- حصة الفرد من الناتج المحلي الآجمالي - الميزان التجاري - الدين العام	- معدل البطالة - معدل النمو السكاني - معدل البالغين الذين لهم إلمام بالقراءة والكتابة - نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية	- الموارد المتجددة / السكان - إستخدام المياه - إستخدام الآسمدة	-
المؤشرات الأقتصادية	**المؤشرات الآجتماعية**	**المؤشرات البيئية**	**المؤشرات المؤسسية**
- الديون / الناتج المحلي الآجمالي	- مؤشر الفقر البشري - السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر - متوسط العمر المتوقع عند الولادة - السكان الذين لاسبيل لوصولهم الى المياه المأمونة - السكان الذين لاتتوفر لديهم إمكانية الإنتفاع بالخدمات الصحية - نسبة السكان في المناطق الحضرية	- نصيب الفرد من الاراضي الزراعية - نصيب الفرد من اراضي المحاصيل الدائمة - نسب التصحر - نسب مساحات الغابات	- عدد أجهزة التلفاز والراديو لكل 1000نسمة - عدد الصحف لكل 1000 نسمة - عدد خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة - عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة - عدد/ مشتركي /مستخدمي / الانترنت لكل 1000 نسمة
المؤشرات الأقتصادية	**المؤشرات الآجتماعية**	**المؤشرات البيئية**	**المؤشرات المؤسسية**
-	-	-	- الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الآجمالي - عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون نسمة

المبحث الثالث/ إشكالية العلاقة بين الموارد الناضبة والتنمية المستدامة

تمهيد:

تعد موارد الطاقة إحدى المعضلات الآساسية في مجال التنمية المستدامة ، من حيث إنها تعدَ من الضروريات المهمة للنمو الآقتصادي والاجتماعي ، ولكنها مرتبطة بتدهور البيئة وتلوث الجو اذ تمثل إمدادات موارد الطاقة على الصعيد العالمي السبيل الى الحد من الفقر، وتدعم مجموعة كاملة من الآهداف الآنمائية ذات الصلة، وفي نفس الوقت إحراق الوقود الآحفوري بأنواعه يحدث آثار بيئية ضارة ولذلك فإن إسهام هذه الموارد في تحقيق التنمية المستدامة يتطلب إتخاذ إستراتيجيات وتدابير متعددة ومن أهمها العمل على ترشيد الآستهلاك الطاقوي وتحسين كفاءة الآستخدام مع الانتقال إلى تقنيات الوقود الآحفوري الآنظف.

اولاً: ـ الآستغلال غير العقلاني للموارد الناضبة (الموارد الطاقوية)

تتعرض الموارد الناضبة (غير المتجددة) للإستنزاف والذي يقصد به إستهلاك هذه الموارد بمعدلات تجددها أو إيجاد البدائل لها، وإستنزاف الموارد هو تخصيص غير أمثل لها ولأسباب تشكل العوامل المشتركة لآشتراكها جميعاً، وسيتم التطرق الى كل من الطلب والعرض على الموارد غير المتجددة ودراسة تخصيص الموارد الطبيعية، أي التحليل الآقتصادي لآستخدامها سواء ما كان منها إستنزافاً أو إستخداماً أمثل .

1ـ عرض وطلب الموارد الطاقوية الناضبة (غير المتجددة): ـ يتم قياس رصيد مخزون او رصيد هذه الموارد والمتواجدة في باطن الارض عن طريق معرفة حجم الاحتياطي منها، وفيما يلي سنتناول كل من جانبي العرض والطلب المتعلقين بالموارد الطاقوية غير المتجددة.

أ-العرض// بدايةً يجب علينا التفرقة مابين كل من العرض المادي والعرض الآقتصادي للموارد الآقتصادية غير المتجددة.

ـ العرض المادي: ـ ويقصد به حجم المخزون الموجود من المورد في باطن الآرض .

ب/ العرض الآقتصادي:ـ يمثل حجم المستخرج فعلاً من المورد، حيث يكون مرتبطاً بعلاقة طردية مع تكاليف إستخراجه، إذ تكون مرونة العرض كبيرة في بداية الآنتاج، ويكمن توضيح عرض المورد غير المتجدد وفق المنحنى التالي وحسب الشكل رقم (3) .

في هذا الشكل، نجد إن منحنى عرض المورد غير المتجد تكون في البداية (الفترة القصيرة جداً) لا نهائي المرونة، بمعنى إمكانية الزيادة عند نفس التكلفة أو في المدَة القصيرة، عندما يبدأ المنتج في إستغلال الكميات الآقل جودة من المورد ترتفع تكلفة الكمية المعروضة من المورد، مع ملاحظة إن مرونة العرض تقل كلما زادت التكاليف، الى أن تصل الى الحد الذي يكون معه منحنى العرض عديم المرونة بداءًا من النقطة (ب).

ويمكن ن نفرق بين نوعين من منحنى العرض، بالنسبة للمنتج الخاص، حيث نجد إن منحنى العرض يعكس التكلفة الحدية الخاصة، أما بالنسبة للمجتمع، فإن منحنى العرض يعكس من جانب التكلفة الحدية الخاصة أومايسمى كلفة الاستخدام، ومجموعها يمثل التكلفة الحدية الآجتماعية، وإذ نجد إن تكلفة الآستخدام (المستخدم) تعبر عن القيمة المرتفعة التي يتحملها المستهلك مستقبلاً، وذلك نتيجة لزيادة الاستهلاك من الموارد، فكل زيادة في الآستهلاك يصاحبها إنخفاض في المنفعة الحدية الآجتماعية في المستقبل، وفي الوقت نفسه إرتفاع التكلفة الحدية الآجتماعية مستقبلاً[1].

شكل رقم (2) منحنى بياني يوضح كمية الموارد غير المتجددة مع تكاليف نقدية

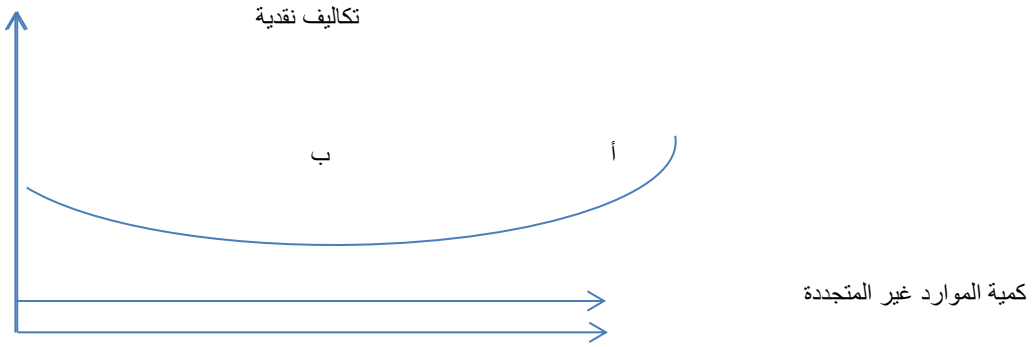

في الشكل رقم (2) نلاحظ إن منحنى (ت ح) ص، هو موجب الميل، دلالة على إرتفاع التكلفة مع زيادة الحجم الآنتاجي، بينما منحنى (ت ح) ج، هو أيضاً موجب الميل، وينطبق على منحنى (ت ح) ص من النقطة (أ)، أي بمعنى حجم الأنتاج (ك)، ومع إستمرار الزيادة في الآنتاج بالمقابل تزداد تكلفة المستخدم، ولذلك يرتفع منحنى (ت ح) ج عن منحنى (ت ح) ص. إن تسعير المورد غير المتجدد كأي سلعة في السوق التنافسية، يتحدد عن طريق تفاعل قوى الطلب والعرض على المورد، وكما هو موضح في الشكل رقم (5) الآتي: -

شكل رقم (3) منحنى بياني يوضح التكلفة الحدية الخاصة والآجتماعية

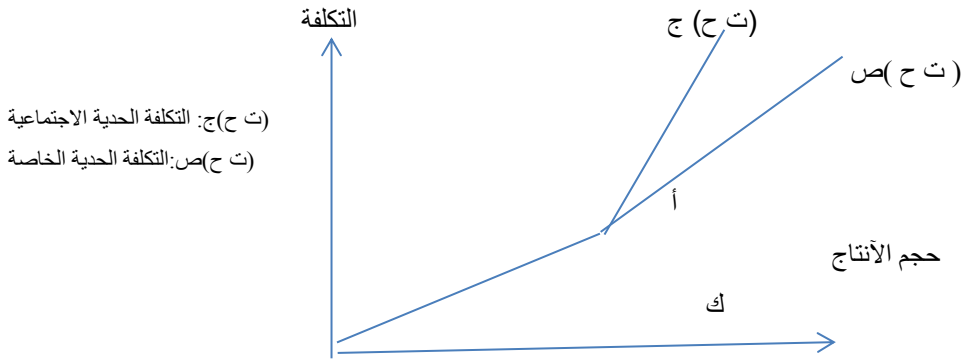

(1) محمد فوزي ابو السعود وآخرون، مقدمة في إقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الآسكندرية، ط1، 2006، ص62 وص62 -63 .

في الشكل رقم (5) نجد إذا تم التسعير بناءاً على (ت ح) ص، سوف تكون نقطة التوازن هي (ص) ويكون الثمن التوازني هو (ن ص)، والكمية التوازني هي (ك ص)، أما إذا تم التسعير بناءَ على (ت ح) ج، فسوف تكون النقطة التوازنية هي (ج)، ويكون السعر التوازني هو (ت ح) /ذ، وكمية التوازن (ك ج).

من الواضح إننا عندما نأخذ تكلفة المستخدم بنظر الآعتبار، اي نأخذ منحنى (ت ح) ج وليس منحنى (ت ح) ص، فإن حجم الآنتاج سينخفض من (ك ص) الى (ك ج)، ومعنى ذلك توفير قدر من الموارد للأستهلاك المستقبلي ، وبمعنى عدم الآفراط في الآستهلاك الحالي .

شكل رقم (4) منحنى بياني يوضح تسعير الموارد غير المتجددة

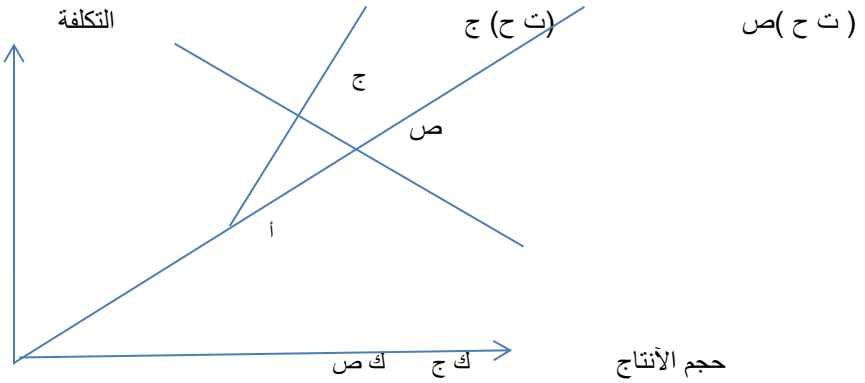

ومنحنى العرض الآقتصادي للموارد غير المتجددة يتأثر بالعديد من العوامل وأهمها ما يأتي:-

- **التغييرات في أسعار الفائدة: - فإذا** كانت أسعار الفائدة آخذه بالآرتفاع، فإن ذلك سيقلل من قدرة المشروعات على تمويل عمليات الاستخراج، والعكس صحيح.

- **التغييرات في المستوى التكنلوجي:-** حيث يتأثر منحنى العرض بمدى تقدم الآساليب المتطورة سواء كان أثناء عمليات الحفر والتنقيب أو الآستخراج ،سوف يؤدي ذلك الى زيادة العرض والعكس صحيح.

- **التغييرات في الاساليب الحكومية:-** في حالة إن الحكومات تكون متبعة أساليب صارمة للحد من عمليات التلوث البيئي والناتجة عن عمليات إستخراج الموارد من باطن الآرض ،فإن ذلك سيؤدي الى الحد من عرض تلك الموارد .

ب- الطلب // يتخذ منحنى الطلب على المورد غير المتجدد او الناضب ، الشكل المألوف لمنحنى الطلب فهو سالب الميل ، وينحدر من الآعلى الى الآسفل ، ومن اليسار الى اليمين ، دلالة على وجود علاقة عكسية مابين سعر المورد والكمية المطلوبة ، ويتأثر وضع منحنى الطلب بعدة عوامل اهمها مايأتي:-

- **الآسعار النسبية المتوقعة للمورد مستقبلاً:-** إن توقع الآرتفاع في سعر المورد في المستقبل، بوصفه مورداً ناضباً غير متجدد، يتناقص مع الاستخدام سيؤدي إلى الزيادة في الطلب على المورد .

- **ظهور بدائل جديدة ،قريبة من المورد:-** نظراً للتقدم التكنلوجي وتطوره بالنسبة للموارد ، ساعد ذلك على ظهور بدائل جديدة وقريبة من المورد غير المتجدد ، يتناقص مع الاستخدام ، سيؤدي إلى زيادة الطلب على المورد[1].

- **الزيادة في معدلات النمو السكاني:-** إن أي زيادة في معدلات النمو السكاني وبإستمرار معناها الطلب على السلع والخدمات ،مما يعني الزيادة في الطلب على المورد غير المتجدد (الناضب).

- **الزيادة المستمرة في معدلات النمو الآقتصادي:-** تؤدي الى زيادة الناتج الوطني الآجمالي ، وثم الزيادة في نصيب الفرد من ذلك الناتج الذي يعمل بدوره على زيادة الاستهلاك ، فالمرونة السعرية للطلب على المورد الطبيعي الناضب ، تكون منخفضة في الآجل القصير، وتزداد درجة المرونة في الآجل الطويل نتيجة لتطور وإستحداث بدائل جديدة وقريبة للمورد، بمعنى إمكانية التحول السريع من إستهلاك المورد إلى إستهلاك البدائل القريبة منه .

العوامل المؤثرة على النشاط التعديني بصفة عامة

إضافة الى مجموعة العوامل التي تمكننا من تحديد المناطق التي تحتوي على المعادن الصالحة للإستغلال، هناك عوامل أخرى تؤثر بشكل واضح وعام على عملية الآستغلال الآقتصادي للمورد، منها:

1-الموقع الجغرافي لآماكن المعادن ووفرة وسائل النقل والمواصلات: إذا كانت مواقع المورد قريبة من وسائل النقل ومن التجمعات السكانية، وقريبة من مناطق النشاط الصناعي فإن ذلك يعني يمكن إستغلالها على نطاق واسع وبتكلفة أقل من تلك المواقع التي تبعد عن العمران ووسائل النقل.

2- درجة تركيز المعدن في الصخور ونسبة الشوائب فيه: يوجد الخام بكميات وفيرة ، ولكن نسبة ما يحتويه من المعدن لا تسمح بإمكانية إستغلاله إقتصادياً ،وفي ظروف معينة، قد تضطر الدولة المنتجة إلى إستخدام الخامات الفقيرة وذلك في حالة الطلب على المعدن تكون كبيرة، فيما تكون الكمية المعروضة منه محدودة، أو في حالة تطبيق الدولة لسياسة المحافظة على الموارد ومن ناحية أخرى ، فإن موارد المعادن غير متواجدة في الطبيعة بصورة نقية ،لآنها تكون محتوية على الشوائب من رمال وحصى وغير ذلك ، وكلما زادت نسبة هذه الشوائب ، كلما قلت نسبة المورد .

3-التقدم الصناعي والتقني: كلما زاد مستوى التقدم التقني والصناعي، كلما ساعد ذلك على زيادة قدرة الدولة عل الآستفادة والانتفاع من المعادن التي قد توجد بحوزتها.

4-ظروف السياسة الآقتصادية المتبعة: السياسة الآقتصادية التي تنتهجها الدولة في مسيرتها، أثر على إستغلال بعض المعادن فيها، فمثلاً لا تتبع الدولة الحرية الآقتصادية، ويتبع بدلاً منها سياسة الحماية الكمركية، وفي ظل

(1) محمد فوزي ابو السعود وآخرون ، نفس المصدر السابق ، ص74-75 .

هذه السياسة، تدعوا اعتبارات الآمن الوطني الى أن تقدم الدولة على إستغلال بعض المعادن، رغم عدم توافر مقومات الاستغلال من الناحية الآقتصادية[1].

ثانياً:- الآتجاهات العالمية الحديثة لآستغلال الموارد الطاقوية (الناضبة)

تؤكد جميع التوقعات التفصيلية الى زيادات كبيرة في إستخدام الطاقة مستقبلاً، حيث تظهر أنماط الطاقة العالمية المستعملة طبيعة العلاقة بين العالمين، المتقدم منه والمتخلف ،ففي الوقت الذي يتركز إستعمال الطاقة حالياً في العالم المتقدم، لا يوجد شك في إن هذه الصورة ستتغير بصورة جذرية، إذ سيكون العالم المتخلف هو أكثر تأثراً بالتغيير، والذي يحفز لهذه العملية إما للأزدياد في معدلات الحجم السكاني، أو التحول نحو التصنيع والتحسين الذي سيطرا على مستويات المعيشة، وسوف يستتبع تأمين هذه الطاقة جميعها بالوسائل التقليدية تطورات ضخمة في البنية التحتية للإمدادات ، أما بالنسبة للاعتماد على الأشكال الجديدة غير التقليدية من الطاقة ، فإنه يستلزم إستثمارات كبيرة ، وقد تكون هناك فرص للنفط في نماذج الطاقة الناشئة التي لا تحمل خطورة على البيئة .

1- **تطورات الطلب على الموارد الطاقوية** // تعكس هذه الآهتمامات النتائج الرئيسة في توقعات الطاقة العالمية 2015 التي نشرتها وكالة الطاقة الدولية، والتي تبين إن إحتياجات الطاقة في العالم سنة 2030 سوف تزداد بنسبة 60% زيادة عما هي عليه اليوم ، وان أنواع الوقود الاحفوري ستواصل السيطرة على مجموعة أنواع الطاقة، وكما يتوقع الخبراء إنخفاضاً ضئيلاً في معدل النمو السنوي للطلب على الطاقة ،وإنخفاضاً في مقادير كمية الطاقة، غير إن النمو الاقتصادي والنمو السكاني، إلى جانب زيادة التحضير سوف يسفر عن نمو تقديري في الطلب يقدر سنوياً خلال ربع القرن القادم ، وهذا يكون مالم تحدث تحولات كبيرة في إجراءات الكفاءة للاستخدام الطاقوي [2] .

يتوقع أن يرتفع الطلب العالمي على الطاقة حسب السيناريو المرجعي لوكالة الطاقة الذرية بنسبة 25% من 2003 إلى 2030 ما يعادل 16.3 مليون طن من البترول المكافئ، إذ يرتفع الطلب بنسبة 1.6% سنوياً مقارنة ب 2.1% سنوياً خلال المدَة من 1971 -2030.

(1) محمد عبد البديع ،الآثمان والتنمية الآقتصادية ،دراسة غير منشورة، كلية الحقوق ن جامعة تموشنت، 1982،ص 15 .
(2) أنطواني ، فيشـــر ، إقتصـــاديات الموارد والبيئة ، ترجمة عبدالمنعم ابراهيم عبدالمنعم ، وأخرون ،دار المريخ للنشـــر ، الرياض، السعودية ،ط1 ، 2002 ، ص33 .

الجدول رقم (4) يوضح الطلب العالمي على الطاقة (بالسيناريو المرجعي) [1] (الوحدة: مليون من البترول الكافىء)

	1971	2003	2010	2020	2030	2030-2003
الفحم	1439	2582	2860	3301	3724	%1.4
النفط	2446	3785	4431	5036	5546	%1.4
الغاز الطبيعي	895	2244	2660	3338	2942	%2.1
الطاقة النووية	29	687	779	778	767	%0.4
الطاقة الهيدروجينية	104	227	278	323	368	%1.8
الكتل الآحيائية	683	1143	1273	1454	1653	%1.4
طاقة متجددة اخرى	4	54	107	172	272	%6.2
المجموع	5600	10723	12389	14402	16271	%1.6

وتظل مصار الطاقة المستمدة من الوقود الآحفوري تحتل الصدارة للطلب العالمي على الطاقة (الفحم، البترول، الغاز الطبيعي) حيث بلغت 83% من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة خلال 2003، أما الطاقة النووية فيتوقع أن ينخفض الطلب في 2003 من 6.4% -4.7% في 2030، بينما الطاقة المتجددة والكتلة التقديرية فيقدر ارتفاعها من 13%-14%، في حين الكتلة الآحيائية والطاقة المستمدة من الهيدروجين المتجددة فيقدر ارتفاعها من 10.5% خلال سنة 2003 الى 1.7% في سنة 2030.

الجدول رقم (5) يوضح الطلب العالمي على النفط ومشتقاته (الوحدة: مليون من البترول الكافىء)

	2003	2004	2010	2020	2030	2030-2004
OECD منظمة التعاون الآقتصادي والتنمية	47.0	47.6	50.5	53.2	55.1	%0.6
شمال أمريكاOECD	24.1	24.9	26.9	29.1	30.6	%0.8
أوروباOECD	14.5	14.5	15.0	15.4	15.7	%0.3
دول المحيط الهادي OECD	8.4	8.3	8.6	8.7	8.8	%0.3
البلدان التي تمر إقتصادياتها بمرحلة إنتقالية	4.2	4.4	4.9	5.6	6.2	%1.3
روسيا.	2.5	2.6	2.9	3.3	3.5	%1.2
البلدان المتخلفة	25.0	27.0	33.9	42.9	50.9	%2.5
الصين	5.4	6.2	8.7	11.2	13.1	%2.9
الهند	2.5	2.6	3.3	4.3	5.2	%2.8
دول آسوية أخرى	5.1	5.4	6.6	8.3	9.9	%2.3
أمريكا اللاتينية	4.5	4.7	5.4	6.5	7.5	%1.9
البرازيل	2.0	2.1	2.4	3.0	3.5	%2.0
افريقيا	2.6	2.6	3.3	4.5	5.7	%3.0
شمال أفريقيا	1.2	1.3	1.5	2.0	2.4	%2.4
غرب أسيا	5.1	5.4	6.5	8.1	9.4	%2.2
International marine bunkers	3.0	3.1	3.1	3.2	3.3	%0.3
العالم	79.2	82.1	92.5	104.9	115.4	%1.3

بناءاً على توقعات وكالة الطاقة الدولية حول اوضاع الطاقة العالمية لعام 2005، السوق يزيد الطلب على النفط بمعدل سنوي قدره 1.3% لغاية عام 2030، وهو أقل من معدل النمو المقدر لآجمالي الطاقة الاساسية والبالغ

(1) لصاق حيزية، أثر إستغلال الموارد الطاقوية على التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الآقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص -78-79.

1.6% ،إذ بلغت حصة الطلب على النفط من إجمالي الطلب على الطاقة خلال 2004 ،ب 3785 مليون برميل ، كما تحظى الدول المتخلفة بأعلى نسبة نمو والتي تقدر ب 2.5% سنويا" ،وفي مقدمتها كل من الصين وأفريقيا، حيث إن معظم النمو في إستخدام النفط في هذه الدول متأتي من القطاعات السكنية والصناعية وقطاع النقل وتوليد الطاقة ، في حين منظمة التعاون الأقتصادي والتنمية ، فإن معظم النمو في طلب الطاقة متاتي من قطاع النقل .

- الطلب على الغاز الطبيعي: بقيت أسواق الغاز الطبيعي تنمو على نحو مطرد خلال العقود الماضية، نظراً لأنها مدعومة بالعديد من العوامل منها التطورات التقنية، الاهتمام بالبيئة، أسعار المنتجات المنافسة وإهتمامات ضمان الإمدادات وغير ذلك من العوامل الأخرى، وقد جاءت المكتسبات المتحققة في حصص السوق مصحوبة بزيادة مستمرة بالآسعار في أسواق الآستهلاك الآساسية، يبدو أن مستقبل الغاز الطبيعي إيجابياً على المدى البعيد، مع استمرار الآتجاهات الحالية الى المستقبل وتحت تأثير العوامل المشار اليها اعلاه.

الجدول رقم (6) يوضح الطلب العالمي على الغاز الطبيعي (السيناريو المرجعي) [1] الوحدة: بليون متر مكعب

	2003	2010	2020	2030	2030-2004
OECD(منظمة التعاون الآقتصادي والتنمية)	1436	1617	1872	2061	%1.3
OECD دول شمال امريكا	775	848	964	1039	%1.1
OECD دول المحيط الهادي	141	176	217	244	%2.1
أوروبا (منظمة التعاون الآقتصادية والتنمية)	520	593	691	778	%1.5
البلدان التي تمر إقتصادياتها بمرحلة إنتقالية	673	705	815	925	%1.4
روسيا	417	460	525	591	%1.3
البلدان المتخلفة	636	893	1374	1803	%3.9
الصين	39	60	106	152	5.1
الهند	28	42	71	98	%4.7
دول آسوية أخرى	162	215	305	387	%3.3
أمريكا اللاتينية	107	145	220	318	%4.1
افريقيا	74	107	165	232	%4.3
شمال أفريقيا	62	85	121	15	%3.4
غرب أسيا	226	324	507	615	%3.8
العالم	2709	3215	4061	4789	%2.1

المصدر: لصاق حيزية، أثر إستغلال الموارد الطاقوية على التنمية المستدامة، المصدر السابق نفسه، ص 80.

يوضح الجدول تقديرات الطاقة على المستوى العالمي وحتى 2030، يبين إستمرار النمو الكبير للغاز الطبيعي، وحسب توقعات السيناريو المرجعي إن الطلب على الغاز الطبيعي سوف ينمو بمعدل متوسط سنوي قدره 2.1%

(1) لصاق حيزية، أثر إستغلال الموارد الطاقوية على التنمية المستدامة، المصدر السابق نفسه، ص 80 .

خلال فترة التقديرات، ويعتبر معدل النمو هذا أعلى من معدل نمو إجمالي الطاقة الاولية والبالغ 1.6%، ومن المتوقع ان يحظى الطلب على الغاز الطبيعي والذي يأتي في المرتبة الثانية بعد الطاقة المتجددة بثاني أعلى معدل للنمو من بين كافة موارد الطاقة، ونتيجة لذلك من المتوقع أن تبلغ

حصة الغاز الطبيعي 23% خلال عام 2030 بعدما كانت 24% في عام 2014 ، ومن المتوقع أن تأتي القدرة الآكبر من هذه الزيادة في حصة الغاز الطبيعي على حساب الطاقة لنووية والفحم، وسوف تسبب محطات الطاقة الجديدة القدر الآكبر من الزيادة في الطلب على الغاز الطبيعي، وتساهم النوعية البيئية للغاز الطبيعي، ولاسيما إحتوائه على عناصر أقل من الكربون والملوثات الآخرى، مقارنة مع الفحم والنفط في جاذبية هذا المورد المهتمين بالتغيير المناخي، إذ تصدرت الدول المتخلفة بمعدل سنوي 3.9% من إستهلاك الغاز الطبيعي، وفي مقدمتها كل من الصين والهند وبأعلى نسبة، بسبب زيادة النشاط الآقتصادي بمختلف انواعه، الصناعي والتجاري وقطاع النقل[1].

2- تطورات العرض على الموارد الطاقوية

شهدت أسواق الطاقة العالمية خلال الفترة الممتدة من 1985 ولغاية 2014، تطورات ملحوظة في مؤشراتها الرئيسية، مثل الامدادات وتنوع مصادرها، والمخزونات، وهذا يتضح من خلال الشكل(5) الاتي:-

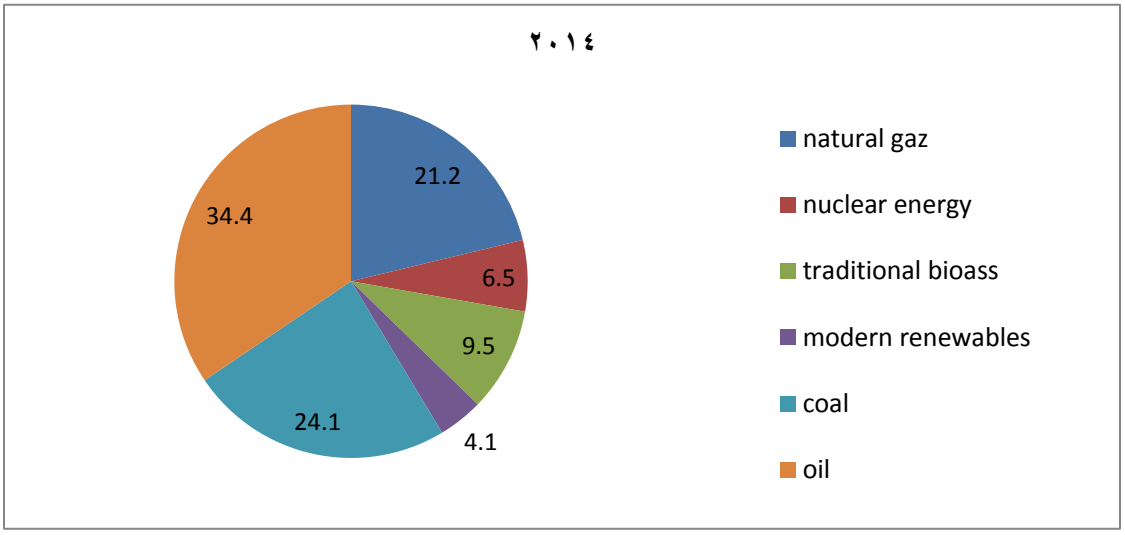

(1) المصدر نفسه، ص 82 .

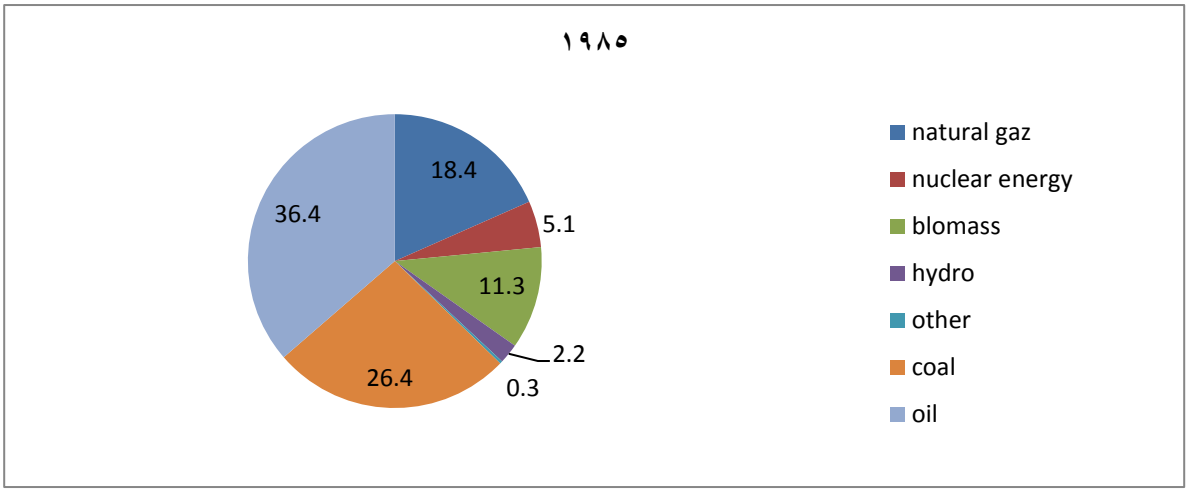

من خلال الشكل رقم (6) اعلاه يتبين إن النفط لايزال يشكل اكبر نسبة من مصادر الطاقة المعروضة ، إذ يقدر ب 34.4% من مجموع عرض الطاقة ، إلا إن هذه النسبة تراجعت بمعدل 2% عن سنة 1985 ، إلا إنه يرتفع إنتاج الدول من النفط بمقدار 4.7 مليون برميل خلال عام 2004 الى 51.4 مليون برميل خلال 2010 ، ويتوقع عدم إرتفاع الآنتاج خارج الاوبك ن حيث تبقى محافظة على نفس وتيرة إنتاج الآعوام الماضية، وكانت توقعات الآرتفاع النسبي في أنتاج الاوبك الى 57.2 مليون برميل ،أي بمعدل زيادة 202% سنوياً ، الى تجاوب الآوبك مع تزايد الطلب العالمي، وعليه إرتفع حجم العرض العالمي للنفط بنسبة 1.3% سنوياً خلال الفترة (2014-2030) .

ثالثاً:- علاقة الموارد الناضبة (الطاقوية) بالتنمية المستدامة// يعتبر توفير خدمات الطاقة عنصراً هاماً في تحقيق التنمية المستدامة لآن إمداداتها تشكل عاملاً رئيسا في دفع العجلة الانتاجية، وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي ،إذ ترتبط خدمات الطاقة بشكل وثيق بكافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ،لذا فقد عرض جدول أعمال القرن 21 الارتباط الوثيق بين الطاقة والتنمية المستدامة في فصول متعددة ، وحدد الآهداف والأنشطة اللازمة لا سهام قطاع الطاقة في تحقيق التنمية، كما إن نتائج العديد من المؤتمرات والاتفاقيات الدولية تضمنت توصيات وأحكاما" ذات صلة بالموضوع .

1- الموارد الطاقوية (الناضبة) ومقومات التنمية المستدامة:

تشكل إمدادات وخدمات الطاقة مدخلاً رئيساً لتحقيق التنمية الآقتصادية والآجتماعية المستدامة، خاصة فيما يتعلق بتقليص الفقر وتغيير أنماط الآنتاج والآستهلاك غير المستدامة، كما ويرتبط في الوقت نفسه بقضايا الحفاظ على الموارد مع إدارتها في خدمة التنمية، وفي إطار ذلك يتضمن هذا الفرع عرضاً موجزاً لعلاقة لطاقة بمقومات تحقيق التنمية المستدامة في المجالات الآتية[1]:-

(1) بناء القدرات في نظم الطاقة المستدامة اللجنة الاقتصادية والآجتماعية لغربي سيا، الجزء الآول، ص 8

أ-الطاقة والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة: يتضمن الجزء لاول من اعمال القرن 21، الآبعاد الاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة أهدافاً وأنشطة مرتبطة بقطاع الطاقة، ويتم إستعراضها وفق ما يأتي:-

- **في مجال تقليص الفقر وتنمية المجتمعات البشرية:** إن تقليص الفقر وتنمية التجمعات البشرية هما من الآهداف الهامة للبلدان المتخلفة، ويتطلب توفير مصادر الطاقة الكافية والمنتظمة وهي بدورها تعتمد على الموارد المتوفرة بمواقع الاستخدام، مما يتطلب:

* إدارة المصادر المتوفرة، والحفاظ عليها بمايسمح بالوفاء بالاحتياجات الرئيسة لكافة السكان.

* تطوير البنية الرئيسة الخاصة بالمناطق الفقيرة، مواقع التجمعات البشرية وتزويد ما ينظم الطاقة المناسبة للتنمية والتقنيات الملائمة للإستخدام في هذه المناطق.

* توفير نظم للطاقة والنقل في التجمعات البشرية ، ويرى فيها:

- توفير التقنيات والحلول العملية اللازمة لتحسين كفاءة إستخدام الطاقة .
- تطوير تقنيات الطاقة المتجددة، ونشر إستخدامها لخدمة هذه التجمعات.
- الحد من الاثار البيئية الضارة للأنتاج والاستهلاك على صحة الآنسان .

- **في مجال تغيير انماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة:**

تعمل أنماط الآنتاج والاستهلاك السائدة حالياً في مجالات متعددة الى إستنزاف كبير للموارد الطبيعية، فضلاً عن إنها سبباً للتلوث، ولما كان قطاع الطاقة من أهم القطاعات التي تتنوع بها أنماط الآنتاج والآستهلاك، والتي يتسم أغلبها بمعدلات إستنزاف مرتفعة إضف الى ذلك الزيادة المطردة في الآستهلاك نتيجة للنمو السكاني، لذلك فإن الآمر يقتضي: -

* إعتماد إستراتيجيات وسياسات وطنية تستهدف تلبية الآحتياجات الرئيسية للطاقة، وتشجع على تغيير الآنماط غير السليمة أنتاجا وإستهلاكاً لآستغلال الموارد المتاحة بأفضل صورة ممكنة.

* ترويج مفاهيم الآستهلاك السليم ودوره في تحقيق التنمية المستدامة لدى الحكومات والآسر والآفراد .

* تطبيق سياسات تسعير سليمة إقتصادياً وبيئياً لمصادرة الطاقة مع مراعاة ظروف الفئات الفقيرة .

* دعم أنشطة البحوث والتطوير في مجال تقييم الآستهلاك، مع إستحداث مفاهيم جديدة لآستخدام الموارد بالآساليب التي يمكن ان تحقق النمو الآقتصادي الناجح.

* تنمية برامج التعاون الإقليمي والدولي والهادف إلى تحقيق أنماط مستدامة لاستهلاك الطاقة.

ب-الطاقة وقضايا الحفاظ على الموارد وإداراتها خدمة للتنمية المستدامة:

تعتبر المحافظة على الموارد وإداراتها في خدمة التنمية، التي عرج لها الجزء الثاني من جدول أعمال القرن 21، هي من أهم المعايير المرتبطة بتحقيق التنمية المستدامة، والمتصلة كذلك بقطاع الطاقة خاصة فيما يتعلق بحماية الغلاف الجوي من مصادر التلوث الناجمة عن إستخدام الطاقة في الآنشطة الآقتصادية والاجتماعية

المتعددة، لاسيما في قطاع النقل والصناعة، زد على ذلك تعزيز التنمية المستدامة في الزراعة والمناطق الريفية لمواجهة الزيادة المطردة من السكان .

2 ـ أهمية الموارد الطاقوية (الناضبة) في المؤتمرات والآتفاقيات:

خلال العقد الماضي، قامت مؤتمرات دولية عديدة بمناقشة الخطوات اللازمة للتعجيل بتنفيذ جدول القرن 21، وفي ضوء ذلك يعرض هذا الفرع في إيجاز للأهداف الرئيسة لهذه المؤتمرات، واصدر عنها من توصيات وأحكام ذات صلة بالطاقة المستدامة ، لاسيما تلك التي عقدت بعد مؤتمر الآمم المتحدة للبيئة والتنمية، الذي عقد في عام 1992[1].

أ/ المؤتمرات المعنية بالطاقة بشكل رئيسي: أهمها الآتي:

ـ إتفاقية الآمم المتحدة للتغيير المناخي، ماي 1992: تؤكد هذه الآتفاقية على إتخاذ الآجراءات اللازمة لضمان الإستقرار بتركز الغازات في الجو، وعلى مستوى يمكن معه خلال مدَة زمنية محددة تفادي حدوث تغييرات مناخية خطرة، تؤثر في إستقرار النظام الآيكولوجي، وتهدد إمكانات تحقيق التنمية المستدامة .

ـ مؤتمر القمة العالمي للطاقة الشمسية اليونسكو، سبمتبر1996: استهدف هذا المؤتمر، تنمية استخدامات الطاقة المتجددة في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وركز على قضايا تحلية المياه وتزويد الريف بالكهرباء، والتدريب وعلى بناء القدرات في هذه المجالات.

ـ بروتوكول كيوتو، ديسمبر 1997: إن الهدف الرئيسي للبروتوكول يتمثل في الحد من إنبعاث الغازات، وتتحدد أهداف البروتوكول المرتبطة بالتنمية المستدامة، في تحسين كفاءة إستخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، اضافة إلى زيادة إستخدام تنيظم الطاقة الجديدة والمتجددة ، وكذلك إلى زيادة المصبات المتاحة لامتصاص الغازات .

ـ الدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة في أبريل 2001: استهدفت الدورة التأكيد على دور الطاقة في تحقيق التنمية المستدامة، وارتباطها بأركانها الثلاث، إذ ركزت على مسائل الطاقة والنقل والغلاف الجوي، وحددت نتائجها في النقاط التالية[2]:ـ

* تعزيز إمدادات الطاقة، كفاءة الطاقة، الموارد الطاقوية المتجددة، تقنيات الوقود الآحفوري المتقدمة، فضلا عن الطاقة والنقل.

* كما أكدت على العلاقة ما بين الطاقة وعدد من القضايا المشتركة للتنمية المستدامة، خاصة بناء القدرات ونقل التقنيات والتعاون الاقليمي والدولي، وتوفي مصادر التمويل اللازمة لتنفيذ الآنشطة المطلوبة[3].

---

(1) بناء القدرات في نظم الطاقة المستدامة ، المصدر السابق نفسه ، ص9-10 .
(2) بناء القدرات في نظم الطاقة المستدامة ، المصدر السابق نفسه ، ص9-10.
(3) لصاق حيزية، أثر إستغلال الموارد الطاقوية ، مصدر سابق ،ص83.

ب/ مؤتمرات تناولت موضوع الطاقة:

- بروتوكول الآمم المتحدة للحد من التصحر (جون 1994):

ركز بروتوكول الآمم المتحدة على تشجيع تطوير برامج تطبيقية لزيادة كفاءة إستخدام الطاقة وبرامج التدريب المرتبطة بذلك، لاسيما الآهتمام بالنظر إلى الطاقة المتجددة، وذلك للحد من الآعتماد على الآخشاب كمصادر للوقود .

- مؤتمر الآمم المتحدة الدولي للسكان والتنمية ، (سبتمبر 1994):

أكد هذا المؤتمر على تطوير أساليب إدارة بيئية فعالة ، مع التركيز على التقنيات الملائمة للبيئة في قطاع النقل والطاقة .

- مؤتمر القمة العالمي للتنمية الآجتماعية (مارس 1995): ركز المؤتمر على أهمية توفير خدمات وإمدادات الطاقة للمجتمعات المحلية، مع تشجيع إستخدام المصادر المتجددة، وتهيئة فرص عمل ترتبط بها ، خاصة في المناطق الريفية .

- المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرآة ـخطة عمل بيجين (سبتمبر 1995): ساند المؤتمر حق المرآة في الحصول على خدمات مساوية في إمدادات الطاقة المقبولة جتماعياً وبيئياً، وذلك لتسهيل ممارسة مهامها المنزلية مع دعم المشاركة على المستويين المحلي والوطني في وضع سياسات وبرامج قطاع الطاقة.

- مؤتمر الآمم المتحدة للتجمعات البشرية (جون 1996): أكد المؤتمر على أهمية تعزيز إمدادات الطاقة لكافة التجمعات البشرية، مع مراعاة الحد من آثار قطاع النقل عند تحديد إستخدامات الآراضي بالتجمعات الجديدة، وإيجاد نظم لحفر الآنتاج والآستهلاك الآنظف للطاقة.

- القمة العالمية للغذاء (نوفمبر 1996): في العام 1996، ركزت القمة على أهمية الطاقة للتنمية الزراعية وإنتاج الغذاء، وفي العام 2002، أكدت الى إن خدمات الطاقة اللازمة للطهي وإيصال الكهرباء للفقراء، هي من أهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة للمناطق الزراعية وتوفير الغذاء، ودعت إلى تعزيز إمدادات الطاقة وتوفير خدماتها بهذه المناطق .

- الدورة الخاصة للجمعية العامة لمراجعة تطبيق جدول أعمال القرن 21 (جون 1997):

أوصت الدورة بالعمل على تطوير البرامج الوطنية وبرامج التعاون الدولي في الطاقة ، وكفاءة إستخدام المواد ، وكما شجعت الجهات الدولية والآقليمية المختلفة على دعم جهود الدول المتخلفة في المجالين ، بمعنى ربط الطاقة بمجالين أساسين من مجالات التنمية المستدامة:

الاول يتضمن المسائل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة ما يتعلق ب:

* الحد أو التخفيف من وطأة الفقر .

* تغيير أنماط الآنتاج والآستهلاك .
* تنمية المستوطنات البشرية.

أما الثاني فيشمل الحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارتها من أجل تحقيق التنمية ويتضمن ذلك:
* حماية الغلاف الجوي .

* دفع وتعزيز التنمية الزراعية وتحسين الآنتاجية في المناطق الريفية .
وتسعى الآهداف والآنشطة المتصلة بالطاقة والتي حددها جدول الآعمال على ستة مجالات جوهرية وهي كالأتي:-

1- زيادة قدرة الوصول الى الطاقة لاسيما في المناطق الريفية .

2- تحسين كفاءة إستخدام الطاقة .

3-دفع وتشجيع تطبيقات الطاقة المتجددة .

4-تعزيز إستخدام أنواع وقود أكثر نظافة وإستخدام تكنلوجيات متقدمة للوقود الآحفوري .

5-التوصل الى قطاع نقل أكثر كفاءة ونظافة.

6-دفع وتشجيع التعاون الآقليمي والدولي.

مؤتمر إعلان الآلفية، سبتمبر 2000: تحدد أهداف الآلفية للتنمية التي أعلنت في أيلول (سبتمر 2000)، المقاصد الرئيسية لتلبية أكثر وأهم الآحتياجات الآنمائية إلحاحا، وعلى الرغم من عدم وجود نص صريح ضمن اهداف الالفية الخاص بالتنمية يتحدث عن الطاقة، إلا إن الطاقة تشكل عنصراً ضرورياً في تحقيق الآهداف التي أقرها قادة العالم، ولاسيما مايتعلق بأهمية الطاقة في تحقيق هدف تخفيض نسبة الفقر، وقد ظهر ذلك في قرار هام إتخذته الدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة. التابعة للآمم المتحدة وينص على: تحقيق الهدف الذي أقره المجتمع الدولي، ألا وهو تخفيض عدد الآفراد الذين يعيشون على دخل أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم، وهذا الهدف يستوجب الوصول الى خدمات الطاقة وبأسعار مناسبة كشرط اساس مسبق، وهذا يؤكد الحاجة على توفير خدمات الطاقة وإتاحتها للفئات الفقيرة، بناءاً على أسس إقتصادية جدية ومقبولة، وركائز أجتماعية مجدية وسليمة بيئياً. فضلا عن هذا الهدف المتسع النطاق، فإن العمل على تحسين كفاءة الطاقة، وإستخدام وقود تقليدي أنظف والتحول الى أنواع الطاقة المتجددة التي يمكن أن يكون لها تأثير رئيسي في توفير التنوع الكبير لخدمات الطاقة، وبالتالي تسهيل سبل المعيشة المستدامة.

- مؤتمر الآمم المتحدة الثالث للدول الآقل نمواً، مايو 2001: وهو أكثر المؤتمرات أهمية، حيث أكد على توفير خدمات الطاقة لتعزيز فرص وإمكانيات نمو الدول الآقل نمواً على الصعيد الوطني، خاصة عن طريق تطوير نظم الطاقة المتجددة وتعميم إستخداماتها، ووضع السياسات وتوفير التمويل اللازم لذلك[1].

---

(1) عبدالله الحرشي حميد، السياسات البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر1994-2004، العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة شلف، ص106 -107.

ج/ مبادرة ويهاب1995:- تهدف مبادرة ويهاب الى تركيز العمل في المجالات الرئيسة الخمسة اللآتية (المياه - الطاقة - الصحة - الزراعة- التنوع البيولوجي)، وإعطاء قوة دفع للعمل في هذه المجالات كجزء لا يتجزء من النهج الدولي المنسق إزاء تحقيق التنمية المستدامة، وذلك باعتبارها المجالات التي يمكن من خلالها التأثير على أوسع نطاق من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوقت ذاته. في مجال الطاقة أشارت المبادرة إلى إن الموارد الطاقوية (الناضبة) هي مدخل اساس لكل من المجالات الآربعة الأخرى للمبادرة، حيث تظهر الإرتباطات مع المجالات الأخرى فيما يلي:

- **الطاقة والمياه:** ترتبط الطاقة بالمياه من خلال:

* توفير إمكانات ضخ وتوزيع المياه .
* إمكانات توفير مياه الشرب الآمنة من خلال تحلية المياه ومعالجتها .
* تلويث مصادر المياه وتحمضها .
* التأثيرات البيئية للمحطات المائية للكهرباء .

- **الآمدادات بالطاقة وإستخدامها:**

* العمل على تلبية إحتياجات الفئات الفقيرة
* تغيير أنماط الآستخدام غير المناسب
* الحد من التاثيرات البيئية الكبيرة للقطاع .

- **الطاقة والتنوع البيولوجي:**

* إنتاج الطاقة الحيوية لإحياء الآرضي الجرداء.
* تأثيرات محطات القوى المائية على الآحياء والنظم البيئية.

الطاقة والزراعة:

* زيادة الآنتاجية من خلال مصادر الطاقة الحديثة .
* الطاقة الحيوية كمصدر جديد للوقود .
* الطاقة لمشروعات التصنيع الزراعي .
* الآثر البيئي لإزالة الغابات .

رابعاً:- تحديات إستغلال الموارد الطاقوية (الناضبة) /غير المتجددة:

سوف نتناول التحديات التي تواجه التحرك نحو تحقيق أهداف الطاقة لآغراض التنمية المستدامة التي تتمثل فيما يأتي:-

1-تعزيز إمدادات الطاقة: بما يتيح من إمكانية وصول خدماتها الى كافة المواطنين وعلى نطاق مقبول وواسع، لاسيما في المناطق الريفية والفقيرة، وبأسعار ميسرة وبصورة مقبولة إجتماعياً وبيئياً، وتمثل ذلك أيضاً مطلباً ضرورياً لمواجهة تحدي الآهداف الانمائية للألفية.

ب-تحسين كفاءة إستخدام الطاقة: نظراً لتدني كفاءة إنتاج وإستخدام الطاقة حالياً وبدرجات متفاوتة، فإن هناك تحدياً واضحاً في مدى إمكانية تطوير الفرص المتاحة لآستخدام الطاقة وبكفاءة أعلى لجميع القطاعات والخدمات، بالإضافة إلى أهمية العمل على تحسين كفاءة العمليات المرتبطة بإتباع وتوليد الطاقة، لاسيما الطاقة الكهربائية .

ت-تنمية إستخدامات الطاقة: تم خلال العقدين الماضيين تطوير العديد من تقنيات الطاقة المتجددة، حتى وصل البعض منها الى حيز الآستخدام التطبيقي، لذلك فإن هذه التقنيات لم تستخدم بعد على نطاق واسع في سد النقص في خدمات الطاقة، مما يتطلب ذلك إتخاذ الآجراءات اللازمة للإسراع في تطوير هذه التقنيات والتغلب على العقبات التي تواجه إستخدامها، وإدخال نظمها، وإعتمادها على المستوى التطبيقي الموسع، كلما كان ذلك مناسباً للسيطرة على مواجهة والتغلب على أي خطورة من جانب الطاقة .

ث-تقنيات الوقود الاحفوري المتقدمة: بما إن الوقود الآحفوري سيظل الخيار الرئيس لتوفير الطاقة في العالم ولفترة طويلة، فإن التحدي في ذلك يتمثل في كيفية إستخدامه بكفاءة عالية، مع تخفيض آثاره السلبية على البيئة والآنتقال الى الوقود الآحفوري الانظف والآكثر تطوراً شرطاً لابد منه دعماً للتنمية المستدامة[1].

ج-الطاقة والنقل: يعتبر النقل القطاع الآكثر إستهلاكاً للطاقة خاصة الوقود السائل، لذلك من المشاكل الرئيسة التي تواجه التنمية المستدامة، الآثار المترتبة على إستخدام الطاقة في النقل، لذا فإن التحديين الرئيسين اللذين يواجهان قطاع الطاقة والنقل يتمثلان في إعتماد الوقود الآنظف على نطاق واسع، وتحويل وسائط النقل الى إستخدام أنواع الوقود الآنظف، وتقنيات كفوءة ، فضلاً عن إدارة الطلب على النقل بشكل أكثر كفاءة[2].

(1) بناء القدرات في نظم الطاقة المستدامة ، المصدر السابق نفسه ، ص11 .
(2) فايدي ســامية، التنمية المســتديمة التوفيق بين التنمية والبيئة ، جامعة مولود معمري ، كلية الحقوق ، تيري وزو ،2007 ، ص15.

الفصل الثاني

تجارب دولية مختارة في مجال استخدام الموارد الناضبة في التنمية المستدامة

المبحث الأول/ تجربة الاقتصاد الجزائري في مجال أستخدام

الموارد الناضبة في التنمية المستدامة

المبحث الثاني/ تجربة الاقتصاد النرويجي في مجال أستخدام

الموارد الناضبة في التنمية المستدامة

المبحث الأول/ تجربة الآقتصاد الجزائري في مجال إستخدام الموارد الناضبة في تحقيق التنمية المستدامة

تمهيد :

تعد الجزائر من الدول التي يعتمد اقتصادها بشكل اساس على نوع واحد من السلع المعروفة بالاقتصاد الريعي والذي يشير الى المنتجات القابلة للنفاذ (المحروقات) والتي يتعلق العمل بها ضمن موضوعين اساسين الاول كيفية استخدام تلك السلع في احداث فروقات تنموية في المشاريع المختلفة للدولة فيما يرتكز الموضوع الثاني بضرورة ان يكون ذلك الاستخدام لتلك السلع بالشكل النظيف الذي لا يولد مخلفات قد تؤثر على البيئة، ويضاف لذلك موضوع ثالث جوهري وهو الحفاظ عليها لتكون مستدامة باعتبارها أحد حقوق الاجيال القادمة، وإنسجاما مع التوجه الحالي للدراسة سيتم التطرق الى فقرات عدة تخص تجربة الجزائر وكما يأتي:

اولا:- واقع الاقتصاد الجزائري:-

لقد مر الاقتصاد الجزائري بثلاث مراحل متعاقبة يمكن إيجازها فيما يأتي:

- (مرحلة الانتظار، 1962-1966)[1] : تميزت هذه المرحلة بمشاكل أعاقت عمل الجهاز الإنتاجي، وتبنى سياسة التصنيع كنموذج اقتصادي منذ سنة 1967 ، إرساء صناعات قاعدية تسمح بتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتحقيق التنمية الشاملة، وذلك بتبني مجموعة من المخططات التنموية، المخطط الثلاثي (1967-1969)، المخطط الرباعي الأول(1970 - 1973)،المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، لتليه المرحلة الانتقالية وهي مرحلة انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني والمخطط الخماسي الأول (1980-1984)[2]، لكن مع إنهيار اسعار النفط ، في النصف الثاني من الثمانينيات حدث أكبر انهيار اقتصادي في الجزائر، وأصبح الاقتصاد الجزائري يعاني من خلل هيكلي كبير، ثم دخلت الجزائر في مرحلة الإصلاحات والتعديل الهيكلي منذ سنة 1986 حيث تبنت برنامجاً شاملاً للتعديل الهيكلي،شمل مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية الكلية، حيث مكن هذا البرنامج من استعادة النمو الاقتصادي بعد أن كان سالباً في الفترة (1986 - 1994).

وقد عرف الاقتصاد الوطني عشرية من الركود الاقتصادي، ولكن مع فترة الإصلاح شهد معدل النمو تحسناً مقبولاً، بالإضافة الى الركود الحاصل في القطاع الصناعي وعدم المساهمة في النمو الاقتصادي لتدخل الجزائر فيما بعد مرحلة ما بعد الإصلاحات وبرامج الإنتعاش الاقتصادي، حيث تميزت هذه المرحلة بعودة ارتفاع الأسعار البترولية سنة 1999 [3]، وإطلاق برامج الإنتعاش الاقتصادي، التي

(1) كربالي بغداد، نظرة عامة حول التحولات الاقتصادية في الجزائر مجلة العلوم الإنسانية، جانفي 2005 ، العدد الثامن، جامعة بسكره، ص 3.

(2) صالح تومي، راضية يختاش أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر،دراسة غير منشورة في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2004،ص16 .

(3) عبد الرؤوف عبادة، عبد الغفار غطاس، أثر تذبذب سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية وقياسية من سنة1970 ، 2008 ، جامعة ورقلة، ص4-5.

خصصت له مبالغ مالية ضخمة، وتم فيما بعد إطلاق برنامج الإنتعاش الخماسي بين سنتي2010 و، 2014 والذي خصص له مبلغ (1500مليار دج) لدعم الاقتصاد الوطني منها مبلغ(250مليار دج) لتطوير اقتصاد المعرفة[1]، وقد حشرت له جملة من الموارد والوسائل في برنامج الاستثمارات العمومية للفترة2010 - 2014. يعتبر الاقتصاد الجزائري من أهم الاقتصادات الإفريقية، وذلك لما يميزه من خصائص والتي تتمثل في:

طبيعة الموارد والثروات المادية التي يتميز بها من مواد طاقوية من بترول وغاز طبيعي ومواد متجمعة، ومواد أولية هامة بالإضافة إلى الطاقات الإنسانية والكفاءات البشرية التي يتمتع بها [2]. إلا أن الظروف والأوضاع الاقتصادية جعلت الاقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية ساهمت في إضعاف كفاءته الإنتاجية في الاقتصاد العالمي، بحيث تحول الاقتصاد الجزائري إلى :

- **اقتصاد مديونية :**حيث بلغت حجم الديون العمومية نهاية 2000 حوالي 2500 مليار دينار جزائري.

- **اقتصاد ريعي :**يعتمد على استخراج وتصدير المحروقات، فهو يقوم على إستراتيجية استنزاف للثروة النفطية على حساب إستراتيجية التصنيع.

- اقتصادات تطورت فيها آليات الفساد، وأضحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي،ففي مؤشر الرشوة صنفت الجزائر سنة 1990 في أواخر الترتيب، وتحتل المراتب الأخيرة في الاستقرار ومراقبة الفساد، وارتفاع نسبة التضخم سنة 1912 وارتفاع نسبة البطالة.

- للنفط دور رئيس في تحديد مسار وطبيعة التنمية في الجزائر منذ الاستقلال، وحتى وقتنا الحاضر، تم اكتشاف النفط في الجزائر إلى الخمسينيات من القرن الماضي، تم العثور على أول حقل للبترول في الصحراء الجزائرية" عجيلة "في جنوب شرق الجزائر وبعده تم اكتشاف حقل حاسي مسعود، والذي يعتبر أكبر حقول البترول في الجزائر[3]. ومن خلال البحوث التجريبية الجديدة والتغييرات في أسواق السلع العالمية، تم تحدي النظرة التقليدية للموارد الطبيعية على أنها" عقبة أو نقمة"، تقيد النمو الطويل الأجل للبلدان النامية، بحيث تشير الأدلة إلى أنه ليس اعتماد الموارد الطبيعية في حد ذاته هو الذي يزيد من الخطر والتنويع في الصادرات يحد من المخاطر، وقد أظهرت الأبحاث الحديثة أن التنويع واكتشاف منتجات وأنواع جديدة يولد عوامل خارجية إيجابية، ويؤدي إلى إنتاجية عالية ويحقق" نمو اقتصادي مستدام "[4].

(1) خديجة خالدي ، أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، جامعة شلف، الجزائر، ص87 .

(2) قدي عبد المجيد، مداخلة بعنوان الاقتصاد الجزائري والنفط :فرص أم تهديدات ضمن المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية أبريل 2008 ، جامعة فرحات عباس، سطيف،ص2 .

(3). علي بوحامد، مخاطر الارتهان للاقتصاد الريعي، حالة الجزائر،(نص منشور على الموقع : www.profbouhamed.dz).2015.

(4). التقرير الاقتصادي السنوي حول دول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC)بأنقرة، تركيا، 2012 ، ص56 .

يشهد الاقتصاد الجزائري تحولا بطيئا ،حيث تحتل قطاعات المحروقات والخدمات نسباً تزداد أهمية، فبينما يدمج قطاع المحروقات في الاقتصاد العالمي بفضل إنتاجه واستهلاكه المواد الوسطية، يستفيد القطاع الصناعي من تحويلات متعددة وأشكال جديدة من الحاجات الاجتماعية، وحسب ما تؤكده الإحصائيات وتحليلات الخبراء والمختصين حيث تشهد مساهمات القطاعات المنتجة في تكوين الناتج الخام انخفاضا مذهلاً.

إن نقص مرونة الهياكل الاقتصادية يجعل المحيط الدولي يهدد بشكل مخيف خاصة البلدان التي تعتمد على تصدير مادة واحدة مثل الجزائر، وزيادة على ذلك فإن الرغبة الكبيرة في تسوية أي مشكل باللجوء إلى الخارج نجم عنه ليس فقط خنق كل نية للبحث عن حلول بواسطة الوسائل المحلية، بما في ذلك البحث من أجل التنمية، بل خاصة التهديم التدريجي لقدرات إعادة إنتاج وتجديد النسيج الاقتصادي والاجتماعي، فالوضعية التي ينحصر فيها القطاع الصناعي منذ عدة سنوات تحدث تباينا في مدى الرضا عن مستوى النمو المحقق والذي يعتبر غير كافي لإنعاش إنشاء مناصب العمل، ويساهم هذا القطاع بنسبة تزداد ضآلة في القيمة المضافة الشاملة حوالي9% في سنة2002 مقابل 8 %في سنة 2003 وكانت هذه النسبة تبلغ 18%سنة 1996 [1].

وبالإضافة إلى ذلك يتميز القطاع الصناعي في الجزائر بما يأتي:

- غياب سياسة صناعية قائمة على رؤية متوسطة وبعيدة المدى .

- مستوى استثمار ضئيل جدا في القطاع العمومي مقارنة بالتجديدات الحتمية والعصرنة وتأهيل التجهيزات والمنشآت.

- مواجهة المؤسسة الجزائرية عائقاً حادا يحول دون تمكنها من التحول قصد مجابهة الاستحقاقات القريبة فيما يتعلق بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتنفيذ الأحكام المتضمنة في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي وتصطدم قطاعات أخرى بنفس الضغوط الهيكلية.

بالإضافة إلى ذلك تزيد الإشكاليات المتعلقة بالسكن وبالمنشآت العمومية وكذلك أثارها على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد تحيل إلى العديد من أنواع التأخير المتراكمة في هذه الميادين، وتبقى التساؤلات مركزة أساساً على التأطير على صعيد السياسات من تتابع وتعدد البرامج التي اعتمدها القطاعان وتعاقب البرامج الإجمالية دون أن ترسم بنية متجانسة لا في مجال استعمال العقار والأشكال الحضرية ولا في مجال تهيئة الإقليم والبيئة. وفي قطاع الزراعة، فعدم الاستعمال العقلاني للموارد والوسائل المعبأة خاصة في ميدان السوق وتنظيم التجارة.

وقدرات تحويل المنتوجات الزراعية والخدمات المقدمة للمزارعين مازالت تعيق مسار التكامل. وعلى مستوى قطاع الري يلاحظ أنه بالإضافة إلى الأسباب الطبيعية فإن وضعية ندرة الماء هي أيضا نتيجة

(1) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي :مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004 .

ضعف القدرات الحقيقية لتعبئة المياه (نقص عدد السدود، آجال طويلة جدا في بناء السدود ووسائل تحويل المياه، تسيير سيئ فيتوزيع المياه، عدم تكييف طرق جدا في بناء السدود ووسائل تحويل المياه، تسيير سيئ في توزيع المياه، عدم تكييف طرق ومنظومات تسيير). إذن وبعد مرور سنوات عديدة من الحرمان، فإن الاقتصاد الجزائري في حاجة إلى تعزيز تماسكه الإقليمي وامتداداته الإستراتيجية، وتتطلب عصرنة الاقتصاد الجزائري التكفل بعصرنة منشآته القاعدية ووسائل الاتصال وعصرنة وسائل النقل، إذ تتمثل خلفيات الرهانات في انشغال قوي بالنسبة لمكانة الجزائر داخل العولمة، وتتطلب آفاق منطقة التبادل الحر والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بثورة حقيقة في منظومات الإنتاج والتوزيع والتسيير والإدارة والحكم، ويتطلب التغيير تدخل الهيئة القانونية بطرق متعددة[1].

وتفرض العولمة ذاتها كحتمية لا مناص منها في حين أن قدرات الاقتصاد الوطني في مجال التكيف والانفتاح تعاني من عدة نقائص سواء خاصة بسبب التأخير الهام المسجل في عدد كبير من القطاعات الحساسة مثل المواصلات السلكية واللاسلكية والقطاع المصرفي وسوق رؤوس الأموال وقطاع النقل بجميع فروعه ...كما يبدو انعدام وجود إستراتيجية هجومية كانت أم دفاعية في المجال الاقتصادي، إذ يحمل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي والبحث عن أسواق جديدة في طياته شروطا في شكل قيود لم يتهيأ الاقتصاد الوطني لمواجهتها، إن هذه النقائص والقصور لا تسمح بالحصول على الوسائل الضرورية للقيام باختيارات اقتصادية إستراتيجية وامتلاك القدرات على البرمجة وتوجيه الاقتصاد، وعليه من الضروري بالإمكان إعداد مخطط في المدى المتوسط بهدف تعزيز النمو وإعادة فتح الورشات الكبرى للأشغال العمومية والاصطلاحات الاقتصادية إذا أردنا بالاحتفاظ بحركيات القطاعات التي ازدهرت بفضل مخطط دعم الإنتعاش الاقتصادي والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

كما يتميز الاقتصاد الجزائري بأنه اقتصاد ريعي، وللخروج من دائرة الاقتصاد الريعي يتطلب الاخذ بالاعتبار النقاط التالية [2]:

- العمل على تنويع الاقتصاد :تنويع القاعدة القصديرية عن طريق إيجاد الاستراتيجية والسياسات الكفيلة بذلك مثل : الاستراتيجية السياسية، التأهيل المقاولاتي .

- تبني الحكم الراشد والعمل على حوكمة الإدارة التي تطورت فيها آليات الفساد.

- تأهيل المؤسسات الاقتصادية وفق المقاربات الدولية الاقتصادية، وذلك باكتساب القدرة على التعامل مع سوق مفتوح لا تتوفر فيه أسباب الحماية والدعم التي اعتمدت عليه سابقاً، وحتمية تطبيق مبدأ حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية سواء كانت عامة أو خاصة.

(1) علي بوحامد، مخاطر الارتهان للاقتصاد الريعي، مصدر سابق.
(2) حراق مصباح، تحديات الاقتصاد الجزائري، 2010 ، نص منشور على الموقع :
2015،www.vcecos.net/potal/index.ph

وللاطلاع عن الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري يتم ذلك من خلال تناول نسبة الايراد النفطي من اجمالي الايرادات والناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة وكالآتي:

جدول (7) ايرادات الموارد النفطية (% من اجمالي الناتج المحلي)

السنوات	نسبة الايراد النفطي من الناتج المحلي الاجمالي	السنوات	نسبة الايراد النفطي من الناتج المحلي الاجمالي
2004	22.23	2012	26.16
2005	29.04	2013	23.85
2006	30.67	2014	20.49
2007	28.69	2015	12.85
2008	30.49	2016	10.04
2009	20.61	2017	12.36
2010	23.38	2018	15.77
2011	27.30	2019	19.5

المصدر: اعداد الباحث باعتماد https://data.albankaldawli.org/country/DZ باعتماد الملحق رقم (1)

اذ يشير الجدول (7) الى الايرادات التي حققتها الجزائر من ايرادات النفط للمدَة من 2004-2019 اذ يتبين ان هناك تفات واضح في نسب مساهمة ابرادات النفط من اجمالي الناتج المحلي اذ بلغت عام 2006 اعلى نسبة وكانت (30.67%) بينما كانت اقل النسب في عام 2016 اذ بلغت النسبة (10.04) اذ تعكس النتائج اعلاه رغم تفاوتها تراجعا في السنوات الاخيرة في مقدار مساهمة ايرادات النفط من الناتج المحلي الاجمالي، كما شكل مساهمة الايراد النفطي من موازنة الدولة ان هناك تراجعاً واضحاً فالأعتماد على النفط كايراد اساس لدعم الموزانة اذ كان يشكل ايراد النفط عام 2004 (70.4%) من اجمالي الايرادات في الموازنة وبدأ بالارتفاع حتى عام 2008 ثم بدأت الدولة بسياسة الاعتماد على مجالات ايرادية اخرى اذ بدأ بالانخفاض مساهمة النفط في الموازنة ابتداء من عام 2009 وحتى عام 2017 ثم بدأ بالاتفاع الطفيف للعامين 2018 و2019 . كما يوضح جدول (8) ايرادات موارد الغاز الطبيعي من اجمالي الناتج المحلي.

جدول (8) ايرادات موارد الغاز الطبيعي (% من اجمالي الناتج المحلي)

السنوات	نسبة ايراد الغاز الطبيعي	السنوات	نسبة ايراد الغاز الطبيعي	السنوات	نسبة ايراد الغاز الطبيعي	السنوات	نسبة ايراد الغاز الطبيعي
2004	2.67	2008	3.96	2012	4.38	2016	2.03
2005	3.92	2009	4.52	2013	4.29	2017	2.25
2006	4.44	2010	3.23	2014	3.94	2018	3.11
2007	4.28	2011	4.04	2015	3.18	2019	..

المصدر: اعداد الباحث باعتماد https://data.albankaldawli.org/country/DZ باعتماد الملحق رقم (1)

اذ يشير الجدول (8) إلى الايرادات التي حققتها الجزائر من ايرادات الغاز الطبيعي للفترة من 2004-2019 اذ يتبين ان هناك تفات واضح في نسب مساهمة ابرادات الغاز الطبيعي من اجمالي الناتج المحلي اذ بلغت عام 2009 اعلى نسبة وكانت (4.52%) بينما كانت اقل النسب في عام 2016 اذ بلغت النسبة (2.03%)

اذ تعكس النتائج اعلاه رغم تفاوتها مقدار مساهمة ضيئل يدل على ضعف استثمارها الغاز الطبيعي ليشكل نسبة جيده من اجمالي الايرادات من الناتج المحلي الاجمالي، علما ان عام 2019 لم تتوفر عنه بيانات.

كما يوضح جدول (9) اجمالي الايرادات للموارد الناضبة في الجزائر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي وكما يأتي:

جدول (9) اجمالي الايرادات الموارد الناضبة (% من الناتج المحلي الاجمالي)

السنوات	الموارد الناضبة	السنوات	الموارد الناضبة	السنوات	الموارد الناضبة	السنوات	الموارد الناضبة
2004	25.06	2008	34.92	2012	30.85	2016	12.31
2005	33.12	2009	25.46	2013	28.35	2017	14.87
2006	35.31	2010	26.91	2014	24.68	2018	19.02
2007	33.21	2011	31.64	2015	16.31	2019	..

المصدر: اعداد الباحث باعتماد https://data.albankaldawli.org/country/DZ باعتماد الملحق رقم (1)

اذ يشير الجدول (9) إلى نسب الايرادات التي حققتها الموارد الناضبة الجزائرية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي للفترة من 2004-2019 اذ يتبين ان هناك تفات واضح في نسب مساهمة ايرادات الموارد الناضبة من اجمالي الناتج المحلي اذ بلغت عام 2006 اعلى نسبة وكانت (35.31%) بينما كانت اقل النسب في عام 2016 اذ بلغت النسبة (12.31%) اذ تعكس النتائج اعلاه رغم تفاوتها مقدار مساهمة ضئيل يدل على مساهمة منخفضة للموارد الناضبة من اجمالي الايرادات من الناتج المحلي الاجمالي، الا ان السنوات الاربع الاخيرة من عام 2015 حتى 2018 كانت الاقل انخفاضا مما يعكس توجه الدولة نحو الاستفادة من الجوانب الاقتصادية الاخرى في تحقيق ايرادتها الضرورية علما ان عام 2019 لم تتوفر عنه بيانات.

ثانيا : العوائد النفطية في الجزائر

شهدت سنة 2000 إرتفاعات مستمرة في أسعار النفط الجزائري ، كان من نتاجها زيادة كبيرة في العوائد النفطية لدول النفط عامة والجزائر خاصة . بحيق فاقت في مقدارها كل التوقعات ،وعليه كان من الضروري إيجاد طريقة من اجل التحكم في هذه الموارد وإستخدامها فيما يخدم الإقتصاد الوطني ، من أجل التصدي للظروف الداخلية والخارجية التي يمكن أن تحدث مستقبلاً ،وعليه قامت الجزائر بإنشاء صندوق ليحتوي هذه الفوائض من الآيرادات النفطية وأطلقت عليه مايسمى (بصندوق ضبط الموارد)" le Found de Regulation desrecettes(FRR)"

1- ماهية صندوق ضبط الموارد : قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء صندوق ضبط الموارد وذلك بموجب قانون المالية التكميلي رقم 2 لسنة 2000، المؤرخ في جوان 2000 والذي حدد نوع وأهداف ومجال عمل الصندوق وذلك من خلال المادة 10 التي نصت على :"يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-202 بعنوان صندوق ضبط الموارد" . بحيث خضع الصندوق لتعديلات مهمة في

2004و2006،وفيما يلي بعض خصائص ومميزات الصندوق حسب قانون المالية المذكور[1] **وهو** صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة وبالضبط إلى حسابات التخصيص رقم 103-302 وهو عبارة عن حساب حكومي لدى بنك الجزائر بالدينار الجزائري [1]، أهم ما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة الموازنة العامة للدولة، أي أنها لا تخضع لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، كما أنها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية" البرلمان[2].

تتمثل مصادر تمويل الصندوق في فائض قيمة الجباية البترولية الناتج عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية بالإضافة الى كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بتسيير الصندوق . وأضاف قانون المالية لسنة 2004تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية لتكون مصدراً من مصادر تمويل الصندوق[3]، مع العلم أن هذا التعديل تزامن مع شروع الحكومة في تنفيذ سياسة الدفع المسبق للمديونية العمومية الخارجية في نفس السنة، حيث تتم هذه العملية بالاعتماد على موارد الصندوق فضلاً عن التسبيقات المقدمة من البنك المركزي إلى الصندوق .

أهداف الصندوق تتمثل في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية، و تخفيض حجم المديونية العمومية. وقد عدل هذا الهدف من طرف قانون المالية التكميلي لسنة2006[4]، وهو تمويل الخزينة العمومية من دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740مليار دج.

إن هذا التعديل يبين أن عجز الموازنة قد وسع ليشمل تمويل الخزينة العمومية ،كما أن سبب العجز لم يحدد وهو ما يعني أن هدف الصندوق يتمثل في تمويل أي عجز يشمل الخزينة العمومية وبالتالي الموازنة العامة للدولة، وهو ما يؤكد رغبة الحكومة على جعل صندوق ضبط الموارد أداة مستدامة لتعديل وضبط الموازنة على المدى البعيد. إن مبررات هذا التعديل تكمن في تنفيذ الحكومة لسياسة اقتصادية جديدة "سياسة الإنعاش الاقتصادي" وهي سياسة كينزية تهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي عن طريق رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري، الأمر الذي أدى إلى تسجيل عجز في رصيد الموازنة العامة منذ سنة 2001 بسب ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي من جهة،وإعتماد قوانين المالية على سعر مرجعي قدره 19 دولار أمريكي للبرميل من جهة أخرى، مما أدى إلى إستعمال موارد الصندوق لتمويل العجز وبالتالي ضرورة تعديل القواعد المحددة

(1) نبيل بوفليح، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة .مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3 ،ص2010- 2011 ، ص220

(2) الجميورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 732 ، الصادرة بتاريخ 2000/6/28 ، المتضمنة قانون المالية التكميلي لسنة 2000 ، ص16 .

(3) وفقا للمادة 66 من قانون رقم 22-23 المؤرخ في 2003/12/28، والمتضمن قانون المالية لسنة 2004 ، الجريدة الرسمية، العدد/12 83 ،المؤرخة في 2003/12/29

(4) وفقا للمادة 25 من الأمر رقم 4-6،المؤرخ في 2006/6/5،المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006 ،الجريدة الرسمية، العدد 83،المؤرخة في 2006/6/19

لأهداف الصندوق لتتماشى مع السياسة الاقتصادية المتبعة من طرف الحكومة. يتم **تسيير الصندوق** من طرف وزارة المالية، فقد نص قانون المالية على ان وزير المالية هو الأمر بالصرف الرئيسي لهذا الصندوق .

و**مجال عمل الصندوق** يتركز أساسا داخل البلد، بوصف أن الوظيفة الرئيسية تتمثل في امتصاص فوائض الجباية البترولية واستعمالها لتمويل أي عجز قد يحدث مستقبلا على مستوى الموازنة العامة للدولة نتيجة انهيار أسعار المحروقات، مع العلم أن مجال عمل الصندوق يمتد خارج البلد من خلال مساهمته بالتنسيق مع البنك المركزي في سداد وتخفيض المديونية العمومية الخارجية .

2-دوافع إنشاء صندوق ضبط الموارد: يمكن تقسيم دوافع إنشاء ضبط الموارد إلى قسمين[1]:

أ- دوافع داخلية : يعاني الاقتصاد الجزائري من اختلالات هيكلية خطيرة نتيجة ارتباطه القوي بقطاع المحروقات الذي يظهر تأثيره على الاقتصاد وفقا لثلاث مستويات:

- **تأثير قطاع المحروقات عمى معدل النمو الاقتصادي:** يشكل قطاع المحروقات نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي مما يعني أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد بشكل كبير بمعدل النمو الذي يسجله قطاع المحروقات.

- **تأثير قطاع المحروقات على ميزان المدفوعات:** تشكل صادرات قطاع المحروقات المورد الرئيس للعملة الصعبة في الجزائر، وبما أن الميزان التجاري يمثل أحد المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات فإن توازن هذا الأخير مرتبط أساسا بمستويات أسعار المحروقات في الآسواق الدولية.

- **تأثير قطاع المحروقات على الموازنة العامة للدولة :** تعد الجباية البترولية المورد الرئيس للإيرادت العامة للدولة مما يؤدي إلى تأثر الموازنة العامة لمدولة بشكل مباشر بالتغيرات التي تسجلها أسعار النفط على المستوى العالمي وباعتبار أف تمويل السياسات الاقتصادية العامة للدولة يتم بواسطة الموازنة العامة فإنه يمكن القول أن أداء قطاع المحروقات يعد المحدد الأساس لإستقرار واستمرار تنفيذ مختلف السياسات الاقتصادية في الجزائر. وارتباط الاقتصاد الجزائري بأداء قطاع المحروقات يؤدي إلى تعرضه لأزمات وصدمات خارجية دورية على غرار أزمة سنة 1986 التي استمرت تداعياتها إلى غاية نهاية فترة التسعينات من القرن العشرين، والتي يرجع سببها إلى تراجع أداء قطاع المحروقات بسب انهيار أسعار النفط، ومن هذا المنطلق فإن مبررات إنشاء صندوق ضبط الموارد تكمن في رغبة الحكومة استحداث آلية تعمل على ضبط الإيرادات العامة للدولة وبالتالي الحفاظ على إستقرار الموازنة العامة لها، الأمر الذي يمكنها من تنفيذ مختلف سياساتها الاقتصادية ومن ثم التخفيف من حدة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري .

(1) نبيل بوفليح، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق ، مصدر سابق ، ص 221 .

ب- دوافع خارجية :يمكن تلخيصها في:

- **تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية :**تتميز أسعار النفط بعد إستقرارها بالنظر لتأثرها بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية، وهو ما يؤدي إلى تعرض اقتصاديات الدول النفطية من بينها الجزائر لصدمات إيجابية أو سلبية حسب مستويات الأسعار المسجلة في الاسواق العالمية.

- **رواج فكرة إنشاء صناديق الثروة السيادية بين الدول النفطية:** تعد تجربة الجزائر حديثة في هذا المجال مقارنة بتجارب بعض الدول النفطية غرار الكويت 1953 ، الإمارات العربية المتحدة 1976 ،النرويج 1990 وبالتالي يمكن القول أن تأسيس صندوق ضبط الموارد في الجزائر هو نتيجة حتمية لانتشار ورواج فكرة إنشاء مثل هذه الصناديق بين الدول النفطية، كما أن تعدد تجارب هذه الدول يسمح للحكومة بالاستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال .

3- تقييم أداء صندوق ضبط الموارد : لقد لعب صندوق ضبط الموارد دوراً مهماً في تمويل برامج التنمية الاقتصادية، وهذا من خلال تحقيق الآهداف المحددة له سلفاً، والمتمثلة في تمويل عجز الخزينة العامة للدولة الناتج عن ارتفاع المبالغ المخصصة للاستثمار العمومي، وكذلك ارتفاع الإنفاق الجاري أو انخفاض حصيلة الإيرادات العامة على المستوى المقدر ضمن قانون المالية،مع الاحتفاظ برصيد أدنى للصندوق لا يقل عن 740مليار دج ، بالإضافة إلى تخفيض حجم المديونية العمومية الداخلية والخارجية.

أ- تطور وضعية صندوق ضبط الموارد :

لقد عرفت موارد صندوق ضبط الموارد تطورات ملحوظة منذ إنشائه، وذلك راجع أساساً إلى التطورات السريعة في السوق النفطية العالمية، مما أثر ذلك على وضعية الصندوق بشكل عام .ويمكن توضيح ذلك في الدول الاتي:

جدول رقم (10)

تطور وضعية صندوق ضبط الموارد في الفترة 2004-2019) (الوحدة : مليار دولار)

السنوات	صندوق ضبط الايرادات	السنوات	صندوق ضبط الايرادات	السنوات	صندوق ضبط الايرادات	السنوات	صندوق ضبط الايرادات
2004	45.69	2008	148.10	2012	200.59	2016	120.79
2005	59.17	2009	155.11	2013	201.44	2017	104.85
2006	81.46	2010	170.46	2014	186.35	2018	87.38
2007	114.97	2011	191.37	2015	150.59	2019	71.80

المصدر: اعداد الباحث باعتماد https://data.albankaldawli.org/country/DZ

اذ يظهر الجدول اعلاه ان صندوق ضبط الموارد قد تطور منذ عام 2004 اذ كان المبلغ المخصص فيه 45.69 مليار دولار وبدأ بالارتفاع للسنوات اللاحقة لتصل إلى أعلى النسب عام 2013 اذ بلغ مقدار المبلغ 201.22 مليار دولار ثم بدأ بالانخفاض ليصل الى 71.80 مليار دولار عام 2019 .

ثالثاً : واقع مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر//

رغم تداول مصطلح التنمية المستدامة، سواء على المستوى الرسمي أو الجمعوى، إلا إننا نلاحظ تأخر كبير في ترجمة الخطابات في الميدان، ورغم أن الجزائر قد باشرت عدة برامج على طول عشريات الاستقلال، في مجال البيئة (السد الأخضر) أما على مستوى تطوير المنشآت، فنجد تطبيق عدة مخططات تنموية وربما آخرها مخطط الإنعاش الاقتصادي (7) مليار دولار، أما على مستوى التنمية البشرية فنجد الجزائر في أول الرتب في التقارير الدولية أو المحلية وهذا فيما يخص الفقر أو نسبة الأمية أو حقوق الإنسان. وسوف نتناول تقييم مؤشرات قياس التنمية المستدامة وكما يأتي :-

1.المؤشرات الاقتصادية :

أ- **مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي**: يقصد به الناتج المحلي الإجمالي مقسوماً على عدد السكان الكلي، حيث يعد هذا المؤشر مقياساً مهماً لمستوى التنمية الإقتصادية والإداء الكلي للإقتصاد .والجدول رقم (11) يوضح ذلك مع الرسم البياني بالشكل (7) في ادناه :

الجدول (11) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدَة (2004-2019) الوحدة : دولار

السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
2004	2.250	2008	4.210	2012	5.170	2016	4.380
2005	2.710	2009	4.290	2013	5.510	2017	3.950
2006	3.100	2010	4.480	2014	5.490	2018	3.980
2007	3.600	2011	4.600	2015	4.850	2019	4.010

المصدر: اعداد الباحث باعتماد https://data.albankaldawli.org/country/DZ باعتماد الملحق رقم (2)

الشكل (7)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدَة (2004-2019)

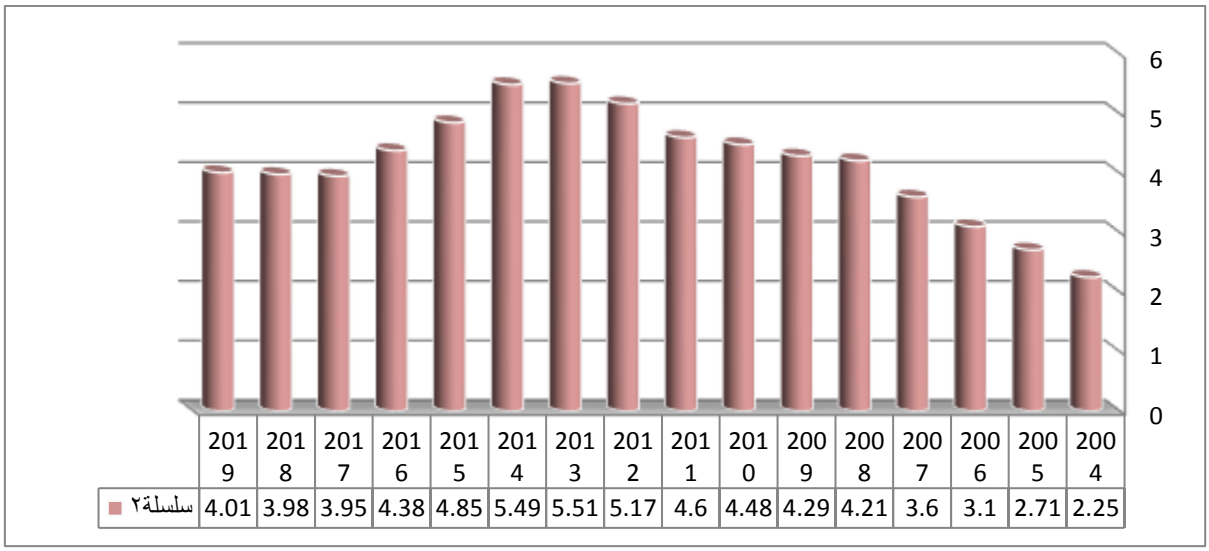

المصدر: اعداد الباحث باعتماد على: مخرجات برنامج Excel

من خلال جدول (10) والشكل (7) نلاحظ ان مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تطور مستمر منذ عام 2004 حتى عام 2014 ، إذ ارتفع من 2,250 دولار سنة 2004 إلى 5,490 دولار سنة 2014 ثم بدأ بالانخفاض والتذبذب حتى عام 2019 وكان قد سجل أعلى مستوى له سنة 2014 ب 5,490 دولار بينما كان أقل مستوى تم تسجيله في عام 2004، وقد يعود سبب الارتفاع في مستوى الدخل إلى نجاعة السياسة الإقتصادية وزيادة أداء النمو في قطاع المحروقات ليعود إلى الإنخفاض بداية من سنة 2014 وتفسير لك يعود إلى الصدمة البترولية والتمسك بالإقتصاد الريعي .

ب- **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي** : هو القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي التي يتم إنتاجها في دولة ما خلال مدَة زمنية محددة. غالبًا ما يتم اعتبار إجمالي الناتج المحلي للفرد مؤشرًا لمستوى المعيشة في الدولة ولا يعد إجمالي الناتج المحلي للفرد مقياسًا لدخل الفرد. وبموجب النظرية الاقتصادية، يساوي إجمالي الناتج المحلي للفرد تمامًا إجمالي الدخل المحلي للفردGDI ويتعلق إجمالي الناتج المحلي بالحسابات القومية، وهي مادة في الاقتصاد الكلي .ويجب ألا يتم الخلط بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الناتج القومي (GNP) الذي يخصص الإنتاج حسب الملكية. [1]

اذ يوضح الشكل (8) والجدول (12) معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي للمدَة المدروسة (2004-2009).

الجدول(12) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال المدَة (2004-2019)

(1) French President seeks alternatives to GDP, الـــغـــارديـــان 14-09-2009. European Parliament, Policy Department Economic and Scientific Policy: Beyond GDP Study واي باك مشين فبراير 2013 على موقع 26 نسخة محفوظة

السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي%	السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي%	السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي%
2004	4.5	2008	2	2012	3.4	2016	3.2
2005	6.7	2009	1.6	2013	2.8	2017	1.3
2006	1.5	2010	3.6	2014	3.8	2018	1.2
2007	3.4	2011	2.9	2015	3.7	2019	0.80

المصدر: اعداد الباحث باعتماد https://data.albankaldawli.org/country/DZ باعتماد الملحق رقم (3)

الشكل (8)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2004-2019)

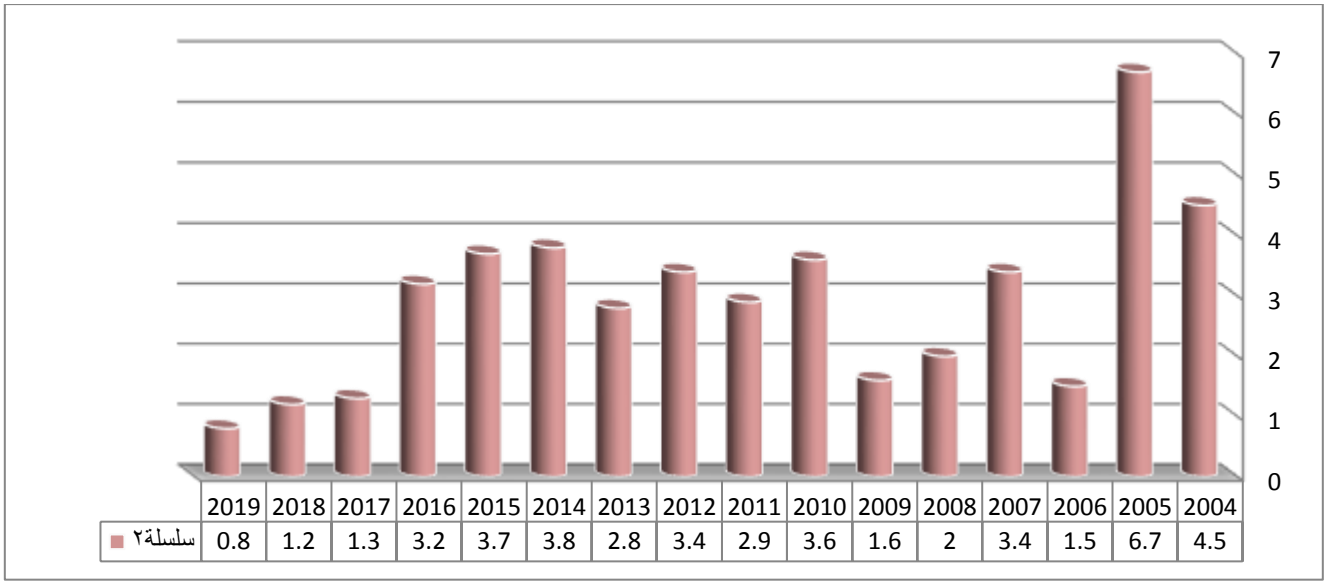

المصدر: اعداد الباحث باعتماد على: مخرجات برنامج Excel

نلاحظ من خلال الشكل اعلاه أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي شهدت تذبذبا واضحا في نسب النمو اذ كانت أعلى نسبة حققتها في عام 2005 اذ بلغت نسبة النمو 6,7% التي تعتبر أكبر نسبة وقد يعود سبب ذلك إلى السياسة الإنفاقية التوسعية بينما أقل نسبة نمو تحققت هي في عام 2019 إذ بلغت نسبتها 0.80% وقد يعد السبب لازمة كورونا وتأثراً بالصدمة الخارجية المتمثلة في إنخفاض سعر البترول.

ج- **مؤشر الميزان التجاري** : يوضح الميزان التجاري للسلع والخدمات درجة الانفتاح الإقتصادي للدولة على العالم الخارجي، ومستوى علاقتهما التجارجية مع بلدان العالم المختلفة، ومن خلال الجدول التالي سنوضح معطيات إحصائية للميزان التجاري خلال الفترة 2000-2019 .

جدول (13) الميزان التجاري خلال المدَة (2004-2019) الوحدة :مليار دولار

السنوات	الميزان التجاري	السنوات	الميزان التجاري	السنوات	الميزان التجاري	السنوات	الميزان التجاري
2004	12.29	2008	32.94	2012	17.51	2016	22.69-
2005	23.87	2009	797204404.68-	2013	5.89	2017	17.11-
2006	31.47	2010	11.32	2014	3.08-	2018	11.09-
2007	29.23	2011	20.23	2015	22.21-	2019	11.01-

المصدر: اعداد الباحث باعتماد https://data.albankaldawli.org/country/DZ باعتماد الملحق رقم (3)

شكل (9)

الميزان التجاري خلال المدَة (2004-2019)

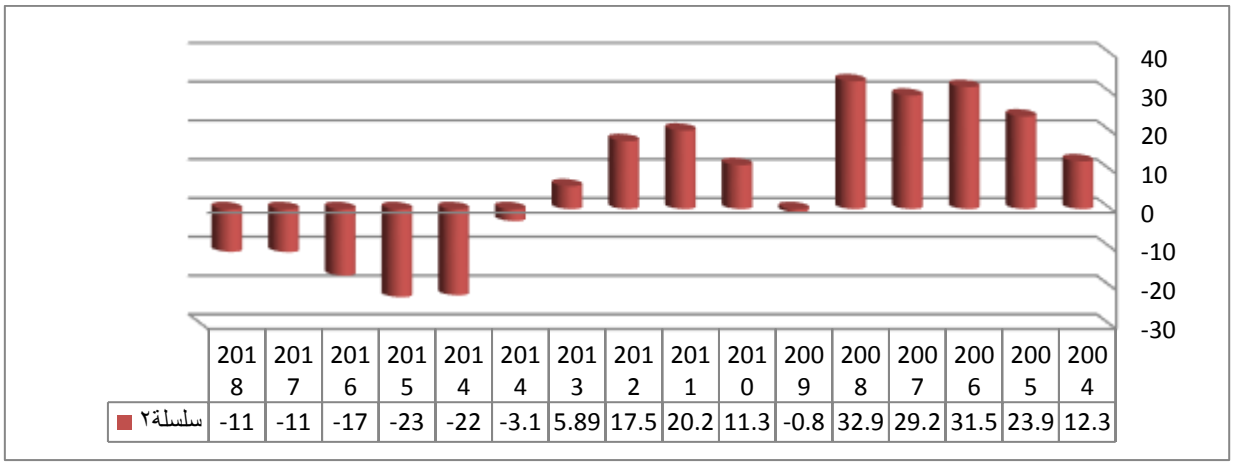

المصدر: اعداد الباحث بالآعتماد على: مخرجات برنامج Excel

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ أن الميزان التجاري قد حقق فائضاً خلال الفترة (2004-2008) ، إذ إرتفعت قيمة الفائض من 12.29 مليار دولار سنة 2004 إلى 32.29 مليار دولار سنة 2008 ،أي بفارق 20.65 مليار دولار وذلك راجع إلى إنتعاش قطاع المحروقات، إلا إنه يسجل إنخفاضاً سالبا سنة 2009 ليصل (-79724404.68) مليون دولار، ثم عاود الارتفاع للسنوات 2010,2011,2012,2013 ثم بدأ بالتراجع سالبا عام 2014 وأستمر بالتناقص حتى عام 2019 وقد سجل ذلك عجزاً في الميزان التجاري واضحا خلال السنوات الخمس الاخيرة وسبب ذلك راجع إلى هشاشة الإيرادات الخارجية إزاء إنخفاض أسعار البترول وامام الضعف الهيكلي في إيرادات الصادرات خارج قطاع المحروقات.

د- **نسبة الديون من الناتج المحلي الإجمالي** : هو عبارة عن نسبة الدين الخارجي الكلي الى الناتج القومي الإجمالي، ومن خلال الجدول التالي الذي سيوضح نسبة الدين العام الخارجي ونسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من 2004-2019 .

جدول (14)

نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدَة 2004-2019 مليار دولار

السنوات	نسبة إجمالي الدين	السنوات	نسبة إجمالي الدين	السنوات	نسبة إجمالي الدين	السنوات	نسبة إجمالي الدين
2004	5.74	2008	1.25	2012	1.08	2016	1.01
2005	5.99	2009	1.05	2013	0.75	2017	0.60
2006	13.43	2010	0.68	2014	0.45	2018	0.51
2007	1.37	2011	0.70	2015	1.72	2019	0.19

المصدر: اعداد الباحث باعتماد https://data.albankaldawli.org/country/DZ باعتماد الملحق رقم (1)

الشكل (10)

نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي خلال المدَة 2004-2019 .

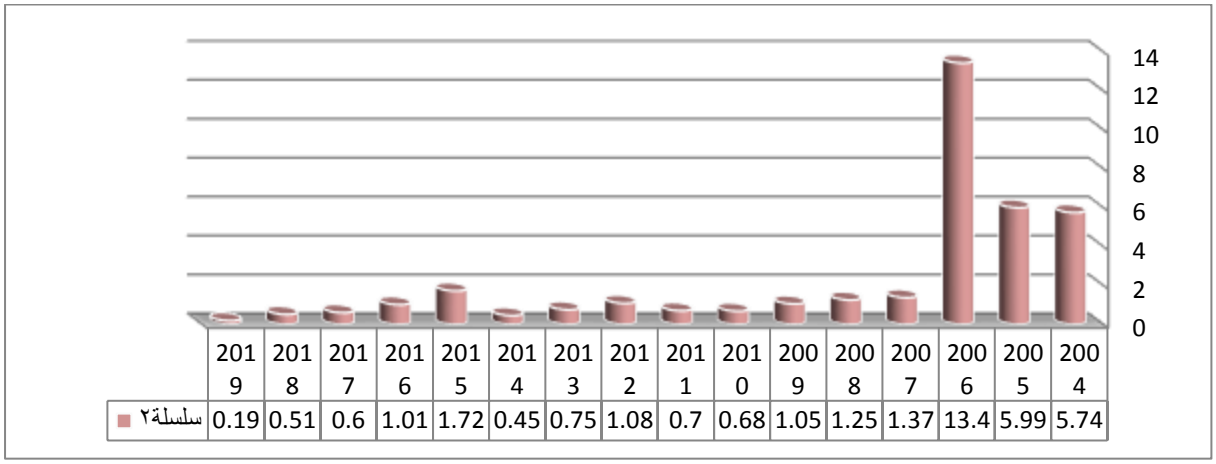

المصدر: اعداد الباحث بالآعتمادعلى مخرجات برنامج Excel

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أعلاه أن نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت في تذبذب بين صعود ونزول اذ كانت السنوات الاولى الثلاثة (2014,2015,2016) اذ كانت في تزايد واعلى نسبة كانت 13,43 عام 2006 ثم بدت النسبة بالانخفاض منذ عام 2007 وحتى عام 2019 اذ كانت اعلى نسبة خلال هذه السنوات عام 2015 اذ بلغت 1,72 اما أقل نسبة فكانت عام 2019 إذ بلغت نسبتها 0,19 4. وسبب ذلك راجع إلى تولي الحكومة في معالجة الديون واللجوء المعتبر لموارد صندوق ضبط الإيرادات، إرتفاع قروض المصارف للدولة عن طريق عملية الإكتتاب في القرض الوطني .

هـ- **معدل التضخم :** يقصد به معدل الزيادة السنوية في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك من السلع والخدمات، ويعد أحد أهم مؤشرات قياس أداء الإقتصاد الكلي والآستقرار الاقتصادي ،وكما أنه احد المؤشرات التي تتم متابعتها بواسطة السياسة النقدية .وعليه يبقى الهدف الاساسي للسياسة النقدية هو استقرار الاسعار ومراقبة وتيرة التضخم . والجدول الاتي يوضح معدلات التضخم خلال المدَة 2004-2019.

جدول رقم (15) : معدلات التضخم خلال المدَة 2004-2019

السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم
2004	12.25	2008	15.31	2012	7.45	2016	1.55
2005	16.13	2009	11.16-	2013	-0.09	2017	6.39
2006	10.55	2010	16.12	2014	-0.30	2018	7.06
2007	6.40	2011	18.22	2015	-6.45	2019	-0.91

المصدر: اعداد الباحث باعتماد https://data.albankaldawli.org/country/DZ

الشكل (11)

معدلات التضخم خلال المدَة 2004-2019

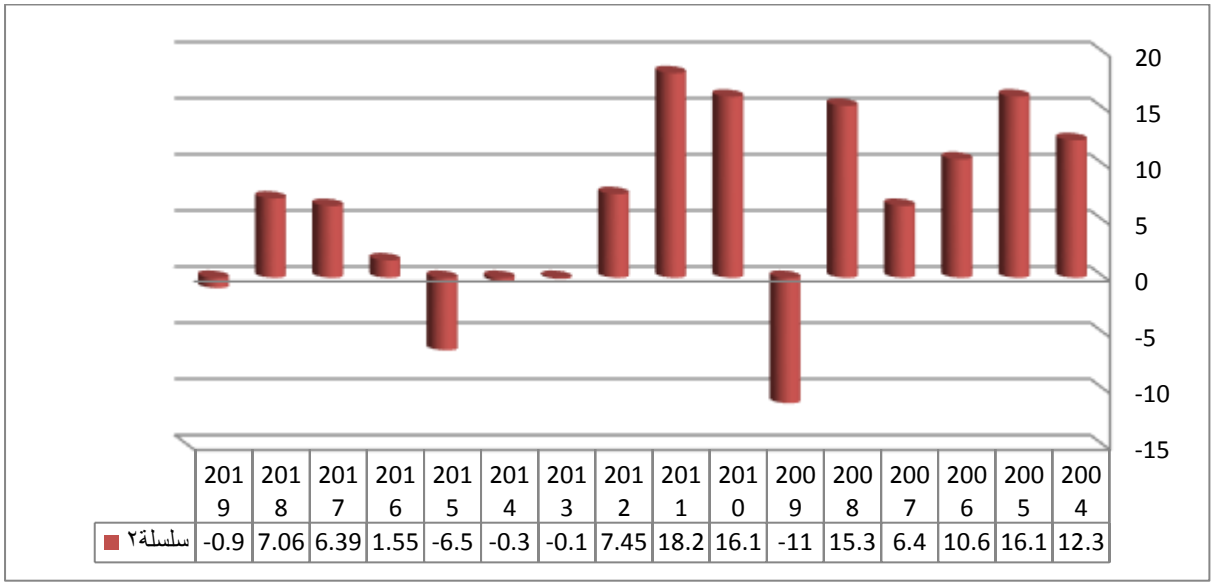

المصدر: اعداد الباحث باعتماد على: مخرجات برنامج Excel

شهد معدل التضخم زيادة متذبذبة ابتداءا من سنة 2004 والذي قدر ب 12.25% إلى سنة 2019 وكان التذبذب بين السالب والموجب حسب سنوات الدراسة وكان اعلى نسبة سجلت في عام 2011 اذ بلغت 18.22 إلى السالب وسبب ذلك هو إنطلاق برنامج الإنتعاش الإقتصادي ،ثم إنخفض إلى السالب عام 2009 إلى معدل -11.16% وسبب هذا الإنخفاض هو نقص نسبة النفقات الجارية إلى إجمالي الناتج المحلي ، ثم ارتفع في بعض السنوات وذلك راجع الى السياسة التوسعية في الإنفاق العام . إلا أن السنة الاخيرة 2019 سجل نزولا سالبا بلغ - 0.19 وسبب ذلك قد يعود للأزمة المالية وإرتفاع سعر الصرف وإنخفاض قيمة العملة وعدم نجاعة السياسة النقدية جراء إختلالات ووضعيات الهيمنة في بعض الآسواق.

ثانياً : المؤشرات الإجتماعية :

1. **مؤشر الانفاق على التعليم:** ان مؤشر الانفاق على التعليم يعكس توجه الدولة لزيادة المستوى الثقافي والمعيشي للمجتمع وكما يلي :

جدول رقم (16) اجمالي الانفاق على التعليم خلال المدَة 2004-2019 (مليار دولار)

السنوات	الانفاق على التعليم	السنوات	الانفاق على التعليم	السنوات	الانفاق على التعليم	السنوات	الانفاق على التعليم
2004	3.65	2008	7.58	2012	9.17	2016	7.08
2005	4.38	2009	6.07	2013	9.17	2017	7.36
2006	5.02	2010	7.18	2014	9.34	2018	7.57
2007	5.94	2011	8.84	2015	7.22	2019	..

المصدر: اعداد الباحث باعتماد https://data.albankaldawli.org/country/DZ باعتماد الملحق رقم (1)

الشكل (12) اجمالي الانفاق على التعليم خلال الفترة 2004-2019

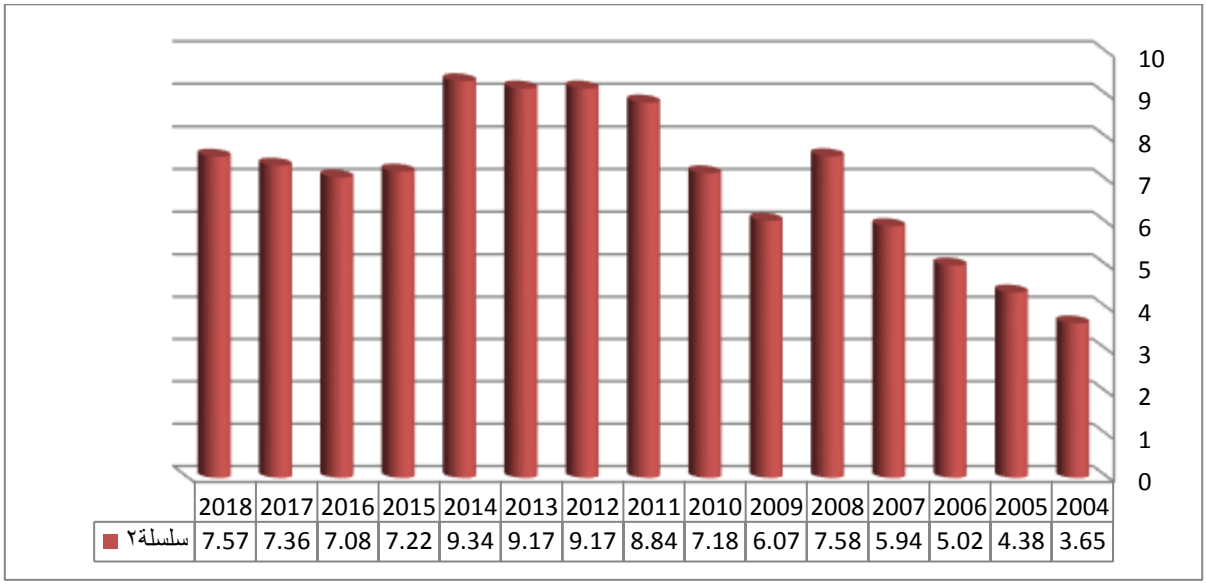

المصدر: اعداد الباحث باعتماد على: مخرجات برنامج Excel

يوضح جدول (16) وشكل (12) مؤشر الانفاق على التعليم في الجزائر بمليار الدولار للمدَة من 2014-2019 إذ يتبين ان في عام 2004كانت نسبة الانفاق (3.65) مليار دولار وقد بدأ بالازدياد إرتفاعا حتى عام 2008 ليبلغ (7.58) مليار دولار ثم إنخفض عام 2016 ليبلغ (6.07) مليار دولار ثم بدأ بالارتفاع حتى عام 2014 ليبلغ رقما قياسا مقارنة بالسنوات السابقة اذ بلغ (9.34) مليار دولار ثم بدأ بالانخفاض المتذبذب صعودا ونزولا حتى عام 2018 اذ بلغ (7.57) مليار دولار.

2- مؤشر الانفاق على الصحة: ان التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري تطرح مشاكل نمو احتياجات الافراد للخدمات الصحية والانفاق علبها، وان الهدف من النفقات الصحية هو الوقاية من الامراض والشفاء منها من أجل الحفاظ على الموارد البشرية وتنميتها وبالتالي زيادة

انتاجية الأفراد وزيادة الناتج المحلي الخام، لذا فان الانفاق على الصحة لا يعد ضرورة انسانية فقط بل ضرورة اقتصادية ايضا[1].

جدول رقم (17) اجمالي الانفاق على الصحة خلال المدَة 2004-2019

السنوات	الانفاق على الصحة %	السنوات	الانفاق على الصحة %	السنوات	الانفاق على الصحة%	السنوات	الانفاق على الصحة%
2004	3.54	2008	4.2	2012	6.01	2016	8.49
2005	3.24	2009	5.18	2013	6.64	2017	9.12
2006	3.36	2010	4.82	2014	7.23	2018	9.31
2007	3.83	2011	5.14	2015	7.86	2019	..

المصدر: خلاصي عبد الاله (العلاقة بين نفقات الصحة ومصادر التمويل في الجزائر –دراسة تحليلة قياسية للفترة من 1990-2018).

الشكل (13) اجمالي الانفاق على الصحة خلال المدَة 2004-2019

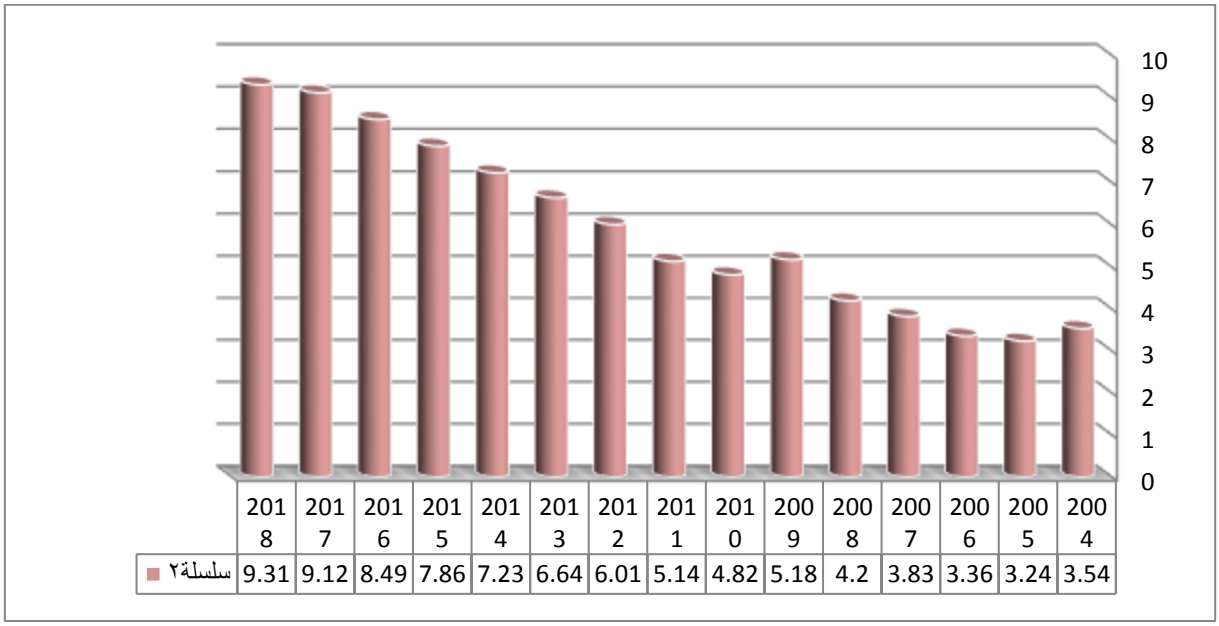

اذ يبين جدول (17) وشكل (13) مقدار الإنفاق الحكومي على القطاع الصحي والذي يبدو جليا تزايد الانفاق ابتداء من 2004 اذ بلغ (3.54%) ثم انخفضت لعامي 2005و2006 وبعدها بدأ هناك توجه واضح من قبل الحكومة للاهتمام بالصحة في البلد من خلال زيادة التخصيصات المالية لها التي تزايدت باستمرار من عام 2007 وحتى عام 2018 اذ بلغت نسبة الانفاق (9.31%).

ثالثاً : <u>المؤشرات البيئية</u> : تشمل المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة على المؤشرات المتعلقة بالغابات والاراضي ، وبالتنوع الإحيائي وبحالة الهواء ، وبالموارد المائية .

(1) خلاصي عبد الاله (العلاقة بين نفقات الصحة ومصادر التمويل في الجزائر –دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2018) جامعة ابي بكر بلقايد ص 119

1- مؤشر التلوث البيئي: ينظر إلى البيئة في علم الاقتصاد بانها الملكية التي توفر مجموعة من الخدمات، فهي من الاصول الخاصة جدا حيث انها توفر النظم الضرورية للحياة وكما هو الحال بالنسبة لبقية الاصول يتم السعي من أجل منع قيمتها من التدهور واستمرار الاستفادة منها ،ولهذا فإن حاسيتها للتلوث تكون عالية جدا إذ يتعلق التلوث بجميع جوانب البيئة الخاصة [1] .

جدول رقم (18) مؤشر التلوث البيئي خلال المدَة 2004-2019

السنوات	انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون(متوسط نصيب الفرد بالطن المتري)	انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون (كغم لكل دولار من اجمالي الناتج المحلي بتعادل القوة الشرائية لعام 2011)	كثافة غاز ثاني اكسيد الكربون (كغم لكل كغم من استخدام طاقة مكافئ النفط)
2004	2.71	0.27	2.84
2005	3.24	0.31	3.31
2006	3.00	0.29	2.91
2007	3.20	0.30	2.97
2008	3.17	0.29	2.96
2009	3.44	0.32	2.98
2010	3.31	0.30	2.97
2011	3.31	0.30	2.90
2012	3.48	0.31	2.83
2013	3.53	0.31	2.83
2014	3.74	0.32	2.81
2015	3.85	0.33	..
2016	3.70	0.31	..
2017	..	..	..
2018	..	..	..
2019	..	..	..

المصدر: اعداد الباحث باعتماد https://data.albankaldawli.org/country/DZ

إذ يوضح الجدول أعلاه بان التلوث بغاز ثاني اوكسيد الكربون قدر إرتفع كمتوسط نصيب الفرد بالطن المتري ليصل أعلى مستوى له عام 2015 بنسبة (3.85) كما إنها لكل دولار كانت أعلى نسبة له في عام 2015 أيضا اذ بلغ (0.33) بينما كان أعلى مستوى للتلوث لكل كيلو غرام من استخدام الطاقة المكافئ للنفط عام 2005 إذ بلغ (3.31).

2- نسبة الاراضي الزراعية من المساحة الكلية : تشير الاراضي الزراعية إلى نسبة الأراضي التي تكون صالحة للزراعة ومزروعة بمحاصيل دائمة أو تغطيها مزارع دائمة . وحسب تعريف منظمة الاغذية ،الزراعة تشمل الآراضي الصالحة للزراعة ،أي الآراضي التي تكون مزروعة بالمحاصيل المختلفة .

(1)بوعشير مريم (دور وأهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة) 2011/2010 جامعة منتوري قسنطينة

والجدول (19)

يوضح نسبة الآراضي الزراعية من مساحة الاراضي خلال المدَة 2004-2019 .

السنوات	نسبة الآراضي الزراعية من مساحة الاراضي %	السنوات	نسبة الآراضي الزراعية من مساحة الاراضي	السنوات	نسبة الآراضي الزراعية من مساحة الاراضي	السنوات	نسبة الآراضي الزراعية من مساحة الاراضي
2004	17.28	2008	17.34	2012	17.38	2016	17.37
2005	17.30	2009	17.37	2013	17.40	2017	..
2006	17.29	2010	17.37	2014	17.40	2018	..
2007	17.32	2011	17.38	2015	17.41	2019	..

المصدر: اعداد الباحث باعتماد https://data.albankaldawli.org/country/DZ

الشكل (14)

نسبة الاراضي الزراعية من المساحة الكلية خلال الفترة 2004-2019

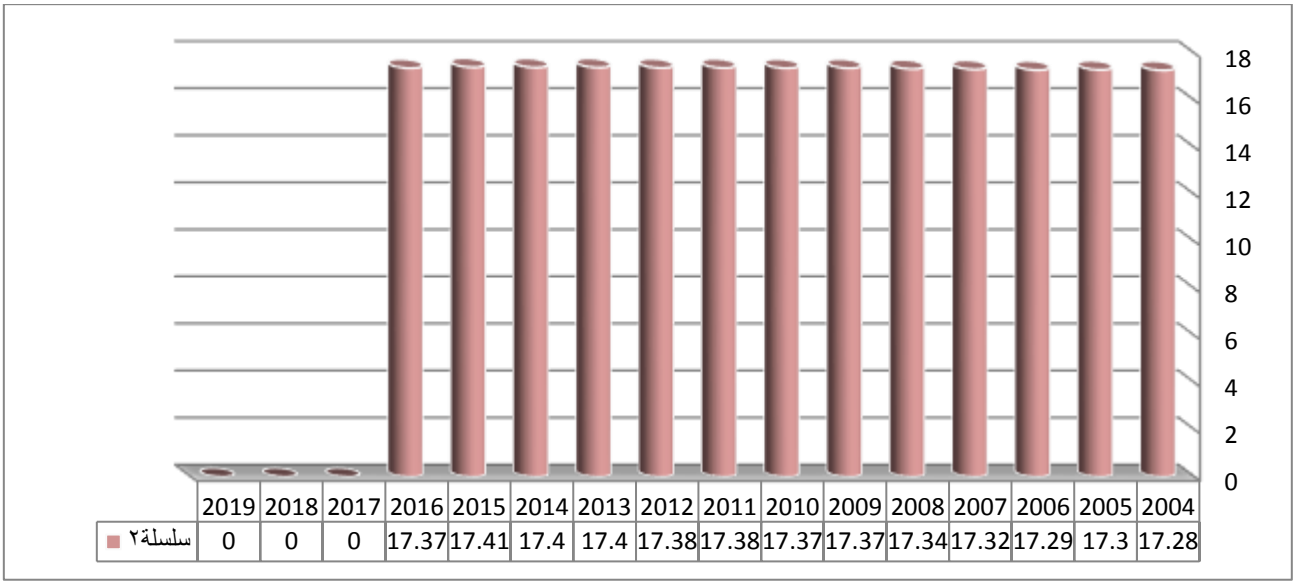

المصدر: اعداد الباحث باعتماد على: مخرجات برنامج Excel

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ نسبة الآراضي الزراعية من مساحة الآراضي قد بلغت أعلى نسبتها وقدرت ب 17.28% سنة 2004 وتقريبا النسبة مستقرة والزيادات والانخفاضات كانت طفيفة علما ان السنوات الثلاثة الاخيرة لم تتوفر عنها بيانات ،لو قورن هذا المعدل بمساحة الآراضي في الجزائر لوجدناها إنها قليلة مقارنةً بما وجه لهذا القطاع من مبالغ مالية ضخمة من أجل الوصول للأحسن .

المبحث الثاني / تجربة الآقتصاد النرويجي في مجال إستخدام الموارد الناضبة في التنمية المستدامة

أولا" : نظرة عامة عن الآقتصاد النرويجي

النرويج دولة اسكندينافية، تقع في اقصى شمال غرب قارة أوروبا ، ولها حدود مشتركة مع السويد وفنلندا وروسيا، وعاصمتها (اوسلو) [1]، وتسود فيها أجواء باردة قطبية تتمثل في المناطق الشمالية منها إلا إن مناخها يتميز بكونه أكثر إعتدالا" مقارنة" بالدول الآخرى الواقعة في الشمال ،بفضل تيارات الخليج الدافئة والقادمة من الغرب لاسيما شواطئها الجنوبية ، أما مناطقها الداخلية الجبلية فتتصف بالبرودة وتغطيها الثلوج معظم أيام السنة، وهذا الآختلاف في الطبيعة الجغرافية وموقعها المتطرف في أقصى شمال أوروبا ساهم في منحها تنوعا" مناخيا" وبيئيا" وفرض على بعض المناطق منها نوعا" من العزلة الطبيعية .

يؤثر موقع النرويج في أحوالها المناخية فيطول النهار في الصيف والعكس في الشتاء، وتظهر إختلافات حادة بين الصيف والشتاء فيها ، وتزيد الطبيعة الجبلية من شدة البرودة وبعكس ذلك فإن تيار الخليج الدافئ يساعد على رفع درجات الحرارة ، وتمتاز المناطق الساحلية بإعتدال الطقس صيفا" وسقوط أمطار غزيرة كان لها تأثير مباشر في تنوع أنماط النبات، إذ تنتشر الغابات في بعض الجهات وفي جهات اخرى الحشائش والطحالب بينما تسود الفحولة المناطق الصخرية غير القابلة للزراعة[2]. إضافة لذلك وجود الساحل البحري على إمتداد الشمال والغرب من النرويج ساهم في نشوء مدن ساحلية مثلث بوابة قارة اوروبا على العالم عبر المحيط الآطلسي، مما وفر مجالا" رحباً لممارسة مهنة التجارة والتي إختص بها قدماء النرويجيين الذين يقطنون تلك المدن ، ومنحتهم السيطرة على عمليات التصدير و الاستيراد للبضائع من وإلى القارة ، الآمر الذي شكل احد عوامل الثراء الذي امتاز به النرويجيون منذ القدم وإلى اليوم، فضلا" عما أعتادوا عليه من سبر غمار البحار والذي منحهم شعورا" بالآهمية بقي ملازما" لوجدان الفرد النرويجي في النظرة الى مكانته ودوره الاوروبي، والإعتداد بالنفس والتحدي للمخاطر التي تنطوي عليها عمليات الآبحار في مياه البحار والمحيط الشاسعة، ومن جهة أخرى فإن المناطق الساحلية توفر مجالا" للعمل والإرتزاق من ماتقدمه مياه المحيط الغنية بالثروات . أما الرصيف البحري لها فإنه يتكون من سهول متموجة هنا ومنبسطة هناك، ويعلوه الماء بعمق قليل يتراوح بين 18-36 م، ولهذا يعتبر أحد المصايد الكبرى للأسماك في العالم ومن أهم المناطق ملائمة للعيش[3].

(1) وزارة الخارجية النرويجية ،وقائع موجزة عن النرويج 2010 ،أوسلو ،2011 ، ص11 . متاح على شبكة الآنترنيت WWW .ssb.no/English/subjects/00/minifakta en/ar/minifakta.pdf

(2) معلومات وصور عن النرويج ، تقرير من الأنترنيت على موقع : http://www.travele rpedia.net/forums/show thread.php?t=919

(3) د. ابراهيم شريف ،اوروبا دراسة أقليمية لدول اشباه الجزر الجنوبية الاسكندرية بدون سنة نشر ، ص6-7.

ينتمي معظم سكان النرويج الى السلالة النوردية المنتشرة بشكل واسع في قارة أوروبا لاسيما المناطق الشمالية منها في اسكندنافيا والدول المحيطة بها ،واستوطنها قبائل الفاينكنك في مرحلة ما قبل الميلاد وهم محاربون اثاروا الرعب للأقوام الاوروبية ولقرون عدة وسيطروا على اجزاء عديدة من القارة، وتعد من الدول القليلة في الكثافة السكانية ويعود ذلك الى وعورة الأرض وقسوة المناخ في المناطق الشمالية نها، والتي تتمثل فيها الاجواء القطبية فضلا عن فقر تلك المناطق بالموارد الطبيعية وصعوبة التنقل، إذ يقع اكثر من نصف المساحة على إرتفاع يزيد عن 200 م ن بينما يتراوح خط الجليد الدائم بين 160-200 متر[1].

تبلغ مساحة النرويج الكلية (207 ،385 كم^2) ، أي مايقارب (148,747 ميل مربع) ويقدر عدد سكانها وبحسب احصاء عام (2010) حوالي (5) مليون نسمة[2]، وهي أطول وأضيق دول اوروبا ، إذ إن شكلها أشبه بشريط مستطيل وضيق ، اضافة الى شكلها الفريد الذي يشد الآنتباه أيضا" ساحلها المميز في طوله وتمزقه وتعرجاته وفي تلك الالاف من الجزر والجز يرات التي ، تكتنفه وتحميه، ويبلغ طول خط الساحل الخارجي 2650 كم ،لكنه مع تعرجاته يناهز نصف محيط الكرة الآرضية حوالي (20000 كم) .إن الخصوصية الجغرافية التي تتمتع بها النرويج قد اثرت على نمط حياة السكان فيها وطبعت شعب النرويج بطابع خاص ومنحته هوية متميزة ،تتصف بالآستقلالية والآنضباط والآجتهاد في العمل الآمر الذي خلق حالة من الآبداع لديه ،ومنذ القدم في ممارسة حرف تعتمد على ماتوفره الطبيعة من موارد غنية تمتلكها النرويج ،من غابات ومياه وثروة حيوانية وبحرية وفضلاً عن ثروتها النفطية التي تجعلها واحدة من المصدرين الرئيسين للنفط والغاز على مستوى العالم..

إن حسن إدارة وإستغلال تللك الموارد كان له الآثر الاهم في النجاح الآقتصادي الذي تفخر به النرويج اليوم ، وشكل أحد الدعامات الآساسية لنجاحاتها السياسية ، إذ يعد النظام السياسي في النرويج من أكثر الآنظمة السياسية إستقرارا" على مستوى العالم ، حيث كانت النرويج قبل بداية التنقيب عن النفط تتمتع بديمقراطية راسخة وجهاز حكومي متمكن وفعال ، كما إنها ومازالت تعتبر بلدا" ديمقراطيا" ومسالما" يدافع عن حقوق الانسان ويؤمن بالتعاون الدولي ، مما جعلها في موقع الآحترام والثقة لدى بقية البلدان والشعوب .

وقد وضعت النرويج في المرتبة الآولى عالميا" بموجب تقارير التنمية البشرية لبرنامج الآمم المتحدة لمدة ست سنوات متتالية (2001-2006) . ومن ثم إستعادت هذه المرتبة في عام 2009 ، فالنرويج هي أفضل مكان للعيش بالنسبة الى تراتبية دول العالم للعيش ،ومن المؤكد إن لهذا الترتيب دلالات كثيرة وكبيرة ، إذ

(1) د. محمد سامي عسل ،اوروبا دراسة في جغرافية القارة الطبيعية والبشرية ،مكتبة الآنجلو المصرية ،القاهرة 1975 ،ص 299، 313.

(2) جودة حسنين جوده ، جغرافية أوروبا الاقليمية ،ط 15 1998 ، المكتب الجامعي الحديث ،الآسكندرية ،ص341 .

إن النرويج بموجبه تتخطى دولا" أكثر أهمية من حيث القرارات العسكرية والآقتصادية والتقنية والصناعية والثقل الدولي التي تسعى غالبيتها لتكون إنموذجا" للتفوق وان تأخذ مركز الصدارة في هذا المجال .

فالنرويج من الناحية الثقافية تتمتع بمستوى عالٍ من الثقافة العامة . مع تقنية نامية ومتطورة ومستوى مرموق في الحياة الجامعية والبحوث وفي مختلف المجالات . أما إجتماعيا" فتتمتع النرويج بمجتمع منظم ومستقر وعلى مستوى عالٍ من المعيشة ، تتوفر فيه العناية الآجتماعية لكل المواطنين ، وبفضل هذا الامان النفسي للمواطن ، وبحكم جمال الطبيعة ، يميل النرويجيون في أسلوب حياتهم غلى تفضيل القيم المعنوية والروحانية على القيم المادية ، أما إقتصاديا" فتتمتع النرويج قبل إكتشاف النفط فيها بإقتصاد متكامل ومنتعش من مميزاته أساس صناعي جيد ، وبحكم توفر الشلالات الطبيعية تميز البلد بمصادر مستدامة للطاقة ادت الى إنخفاض إستيراداته النفطية ، كما إن للنرويج تقاليد طويلة ومتطورة في كل من الملاحة وصيد الاسماك ، الآمر الذي أدى إلى تجارة واسعة النطاق لاسيما مع أوروبا وأمريكا[1].

يعد الآقتصاد النرويجي إقتصاد رأسمالي حديث يرتكز بالآساس على قطاع الخدمات ومن ثم على الصناعة واخيرا" على الزراعة ، وتتوزع نسبة مساهمة القطاعات الثلاث في تكوين GDP وكما يأتي:

قطاع الخدمات (57,8)%) ويتمثل بتجارة الجملة والتجزئة ،والخدمات المصرفية والتأمين والهندسة والنقل والآتصالات والخدمات العامة . أما قطاع الصناعة فيسهم بنسبة (40,1 %) ويدخل ضمن هذا القطاع عمليات إنتاج وتكرير النفط والغاز ، إذ يُسهم النفط والغاز بحوالي (25%) من GDP وعلى هذا الآساس يشكل قطاع النفط والغاز تقريبا" (63%) من القطاع الصناعي ،وأخيرا" القطاع الزراعي فهو لا يساهم في تكوينGDP للنرويج سوى (2,1%) . أما قوة العمل فتبلغ (2,59) مليون وتتوزع قطاعيا" وكما يأتي : الخدمات (76%)،الصناعة (21,1%) ،والقطاع الزراعي (2,9%) . أما عن معدل البطالة فقد بلغ (3,2%) في أيلول 2009 بعد أن كان (2,5%) في عام 2008 ، ومع ذلك فهو مستوى منخفض ، وتصل نسبة التشغيل في القطاع العام إلى (30%) من إجمالي القوى العاملة في البلد ، وحيث بلغ معدل التضخم (2%) في نهاية 2009 ، علما" إن عملة البلد هي (الكرونة النرويجية) (NOK) وكان معدل نمو GDP للنرويج خلال الآعوام من (2006-2010) هو (4,65 ، 5,6% ،2,2% ، 1,2-%، 2,3%) على التوالي ، وقد بدأ إهتمام شركات النفط بالتنقيب في مياه النرويج الآقليمية في وقت متأخر بالنسبة إلى بقية الدول المنتجة للنفط ، ومن البديهي لبلد لم تكن له أي تجارب في النفط أن يدرس تجارب الدول الآخرى، للإستفادة من إنجازاتها وتجنب أخطائها، وصادفت بداية التنقيب في بحر الشمال في اوائل الستينات ،عهداً حاسما" في تطور العلاقات بين الدول المضيفة والشركات الدولية. وتـــم

(1) فاروق القاسم، " النرويج كسبت نعمة النفط وتجنبت نقمته " مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1 ، بيروت ت2/نوفمبر 2009،ص344 .

إكتشاف النفط في بحر الشمال في عام 1969 ،وبدء الآنتاج في 15 حزيران عام 1971[1].

واصبح للقطاع النفطي دورا" فعالا" وكبيرا" في الآقتصاد النرويجي فهو مع تحقيق ومشاركته بتكوين ربع الناتج المحلي الإجمالي للبلد تقريبا" ، فهو يساهم في رفد مانسبته (36%) من جمالي العائدات الحكومية وتشكل الإستثمارات في (24%) نسبة الى إجمالي الإستثمارات ،كما يسهم بنسبة (51%) من إجمالي صادرات البلد

جميع هذه المؤشرات تبين مدى اهمية وحيوية هذا القطاع بالنسبة للنرويج ، لذلك فإن أي تذبذب يحصل فيه سواء في اسعار النفط أو الغاز ، أو في عمليات الإنتاج و التصدير ، سوف ينعكس مباشرة" على الإقتصاد المحلي وخصوصا" على القطاع العام فيه . وعلى هذا الآساس وفي 22 حزيران 1990 ، مرر البرلمان النرويجي قانون صندوق النفط الحكومي رقم (36) [2]، ليكون هذا الصندوق داعما" لإدارة طويلة الآجل لإيرادات القطاع النفطي ، والعمل على تراكم الآصول المالية الحكومية من أجل التعامل مع الآلتزامات المالية الكبيرة في المستقبل والمتعلقة بمتطلبات الإنفاق العام في مجال التقاعد وشيخوخة السكان والرعاية الصحية[3].

إذ تشير التقديرات إن الإنفاق العام لمتطلبات التقاعد ورعاية الشيخوخة سيرتفع بشكل متسارع نظرا" للتركيبة العمرية لسكان النرويج وطبيعة توزيع قوة العمل بين القطاعين العام والخاص ، وفي المقابل ستشهد الإيرادات العامة من القطاع النفطي إنخفاضا" نظرا" لبدء النضوب التدريجي لإحتياطات النفط .

إذ تشير الدراسات بإن إحتياطات النفط الخام المؤكدة للنرويج تبلغ (6,68) مليار برميل وهي تتصدر المركز (21) عالميا" وفقا" للتسلسل الدولي حسب حجم الإحتياطي المؤكد للنفط ،وبما إن معدل الآنتاج اليومي للبلد يبلغ (2,35) مليون برميل/يوم،عليه فإن زمن النضوب يكون في غضون(7- 8) سنوات، وفي أبعد الحدود لغاية عام 2020 .

ثانياً:- موقع النفط في الاقتصاد النرويجي

يمتلك النفط اهمية جيدة في الاقتصاد النرويجي، اذ تعتمد النرويج على العوائد التي يكون مصدرها انتاج وبيع النفط، اذ يبدو جليا اهمية انتاج النفط في الاقتصاد الجزائري منذ اكتشافه اواخر الستينيات من القرن الماضي، ونتيجة ما تمتلكه النرويج من قدرات وامكانيات نفطية أصبحت من الدول الكبرى المصدرة للنفط في العالم، ولهذا فانها تتمتع بفائض نقدي كبير لا سيما بعد الارتفاع في أسعار النفط، اذ يشكل القطاع

(1) VadarOvesen work paper petroleum fiscal regimes and revenue managentsystems.p6-8 متاح على شبكة الآنترنيت على الموقع: www.norad .no./en/attachment /128868 /binary /50309?download

(2)Tore Eriksen The Norwegian Petroleum Sector and the Government Pension Fund -Global. Ministry of Finance,Norway. June/2006.p7 . متاح على شبكة الآنترنت على الموقع : www.regjeringen.no/upload/FIN/Sattens

(3)Adnan Hassan,,A Practical Guide to Sovereigen Wealth Funds,,London,EuromoneyInstiutional Investor pic ,2009 ,p.165 .

النفطي قطاعاً مهماً من حيث مشاركته في الثروة الوطنية النرويجية.

1. إمكانيات النرويج من النفط:

تمتلك النرويج امكانيات نفطية هائلة، أهلتها للحصول على المراتب الاولى ضمن الدول المصدرة للنفط، اذ إن اكتشاف النفط في النرويج كان متأخرا عن بقية الدول التي تنتج النفطفي العالم، اذ تعود اولى بوادر وجود النفط في النرويج يرجع لعام سنة 1959، وهي ذات السنة التي تم فيها اكتشاف الغاز في غرونغن في هولندا، هذا ما أدى إلى ظهور التفاؤل بشأن إمكانية تواجد النفط في بحر الشمال.وفي أكتوبر من سنة 1962 قامت شركة (فيليبس الأمريكية)، وهي أول شركة تقدمت للسلطات النرويجية بطلب الإذن للتنقيب عن النفط في الجزء النرويجي من بحر الشمال، اذ تمثل طلب الشركة في منها امتياز يشمل كل الساحل القاري النرويجي، وكانت قيمة العرض 000 160 دولار أمريكي في الشهر[1]، واعتبارها محاولة للحصول على الحقوق الحصرية إلا إن الحكومة النرويجية رفضت التوقيع على الساحل بأكمله الى شركة واحدة، إذ كانت المناطق التي سيتم افتتاحها للاستكشاف ستكون بحاجة إلى أكثر من شركة واحدة، هذا ما دفع بالشركات العاملية لناشطة في مجال النفط إلى طلب امتيازات للاكتشاف والإنتاج في بحر الشمال، وهذا خلال الفترة مابين 1963- 1964. وفي سنة 1963 أعلنت الحكومة النرويجية سيادتها على الجرف القاري النرويجي ، كما قامت أيضا بإصدار قانون جديد ينص على أن حق منح الامتيازات والتراخيص من أجل الإنتاج والتنقيب يكون من اختصاص الملك (الحكومة عمليا).وفي مارس سنة 1965 تم توقيع الاتفاقات المتعلقة بترسيم الجرف القاري على أساس خط الوسط بين النرويج وبريطانيا، لتعلن بعدها النرويج في 13 أفريل من نفس السنة عن جولة التراخيص الاولى ، اذ تم خلال ذلك منح 22 ترخيصا للتنقيب والإنتاج. وخلال صيف 1966 تم اكتشاف أول بئر إلا أنها كانت جافة[2] .

إن مغامرة النفط النرويجية بدأت سنة 1969، وذلك باكتشاف حقل إيكوفيسك **(Ekofisk)** الذي بدأ الإنتاج في سنة 1971، وفي نفس السنة أيضا (1969) جرت مفاوضات جولة التراخيص الثانية التي أدخلت مشاركة الدولة على أساس المنفعة المعلقة، ان بوسع الدولة الدخول في مجموعة تراخيص بنسبة 35% بعد ان يتم اعلان الاكتشاف المعني بأنه تجاري مع ترك مخاطر الاستكشاف للشركات، وتم فيما بعد زيادة حصة الدولة النرويجية. كما تم الاعتراف بدور الدولة في النفط سنة 1972 مع تأسيس مديرية النفط النرويجية **(N P D)**لتكون الفرع الإداري، وشركة النفط الوطنية شتات أويل لتكون الراعي للمصالح التجارية وكمالك وحيد مع الدولة، وتم في الوقت نفسه تبني سياسة تفضيلية للسلع والخدمات النرويجية بالترافق

(1)Facts 2013 «The norwegian petroleum sector », Lars-Jakob Alveberg, Ministry of Petroleum and Energy Eldbjorg Vaage Melberg, Norwegian Petroleum Directorate, March 2013, p 09. www.npd.no/en/Publications/Facts/: 14 /06/2015.

(2) بن عوالي خالدية (استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج) جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ص159

مع محاولة نقل المعرفة والتعاون في مجال البحوث[1]. وهكذا توالت التطورات في مجال النفط، وذلك من خلال التشريعات والتنظيمات التي انتهجتها النرويج من أجل إدارة هذه الثروة الحديثة العهد تدريجيا وصولا إلى ماهي عليه اليوم، وهكذا دخلت النرويج مجال إنتاج النفط من الباب الواسع لتصبح اليوم من أكبر الدول المنتجة للنفط عالميا.

2. مساهمة النفط في الاقتصاد النرويجي.

منذ اكتشاف النفط في النرويج سنة 1969، أصبحت النرويج من كبار المنتجين والمصدرين للنفط في العالم، وهذا يعود للجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة من اجل النهوض بهذا القطاع، الذي أصبح من القطاعات المهمة من حيث مساهمتها في الثروة الوطنية للبلد، فالنرويج لغاية منتصف السبعينات لم يكن هناك تواجدللصادرات النفطية في القائمة الأساسية لصادرات النرويج، وهذا بسبب عدم وجود النفط أساسا في حياة الاقتصادالنرويجي ومع اكتشاف النفط في النرويج ومباشرة الدولة الإنتاج والتصدير، أصبح هناك ظهور للصادرات النفطيةفي القائمة الأساسية للصادرات الكلية للنرويج تدريجيا، وفي وقت قصير استطاعت الصادرات النفطية من تحقيق مكانة مهمة لها في الصادرات النرويجية، نظرا لكمية العوائد المالية التي تحققها.

لقد تزامن إنتاج النفط في النرويج مع التغيرات الجذرية التي أصابت أسعار النفط في السوق الدولية، وكان هذا في السبعينات من القرن الماضي، هذا ما أدى بالنرويج الى الحصول على على إيرادات كبيرة من هذا القطاع، إلا أن هذا الرخاء الذي حققته النرويج من تصدير النفط لم يدم طويلا، وذلك بسبب الأزمة النفطية الثانية التي شهدتها السوق النفطية في منتصف الثمانينات، وفيما يأتي عرض لأهم التطورات النفطية التي شهدتها النرويج:

المرحلة الاولى للفترة (1977- 1989): خلال هذه الفترة تحاول دولة النرويج الدخول في تجارة النفط بكل حذر بسبب قلة تجربتها وخبرتها في هذا المجال، إلا إنها تصادفت مع إرتفاع أسعار النفط في الفترة، نتيجة أزمـة في عام1973 في السوق العالمية للنفط، هذا ما ادى بها إلى حصد إيرادات نفطية هامة كانت غير متوقعة من طرف الحكومة النرويجية انذاك، مما شجعها على زيادة إنتاجها من النفط، ومن ثمة زيادة طاقتها في تصدير المنتوجات

المرحلة الثانية (1990-1999): عرفت العوائد النفطية خلال هذه المرحلة تحسنا ملحوظا مقارنة مع السنوات السابقة وذلك نتيجة تحسن اسعار النفط في هذه المدَة.

المرحلة الثالثة (2000-2012): تميزت هذه المرحلة بارتفاع الكبير في أسعار النفطفي السوق العالمية للنفط، هذا ما أدى إلى زيادة في العوائد النفطية لجميع الدول المصدرة للنفط عامة والنرويج خاصة.

(1) اويســـتن نورينج، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج – إمكانيات وقيود-)التجربة لنرويجية في التنويع الاقتصادي الخاص بالصناعة النفطية)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الاولى ،2007، ص207.

ثالثاً: تجربة النرويج في مجال استخدام العوائد النفطية: بعد أن أصبحت النرويج من الدول المصدرة للنفط في العالم، ومع التغيرات الكبيرة التي شهدتها السوف النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط، بدأت النرويج في استقبال إيرادات مالية ضخمة من القطاع النفطي والتي كان لها الأثر الفعال على الاقتصاد النرويجي، هذا ما أدى بالحكومة النرويجية الى التفكير في كيفية الإفادة من هذه العوائد بطرق تضمن لها الاستمرار باستغلالها على المدى الطويل، فكانت الطريقة الوحيدة لذلك استمثار هذه الفوائض المالية في الاسواق المالية، ومن أجل تنفيذ ذلك، قررت الحوكمة النرويجية إنشاء صندوق يتم فيه جمع هذه الاموال ومن ثم اعادة توظيفها لتدر عليها بعوائد مضاعفة، تضمن من خلالها حقوق الأجيال القادمة من هذه الثروة النابضة، وسيتم توضيح ذلك من خلال النقاط الآتية:

1. ماهية صندوق الثروة النرويجي: إن اعتماد النرويج على إيرادات القطاع النفطي منذ اكتشافه جعلها رهن العوائد النفطية، وخوفا من التغيرات الكبيرة التي يعيشها هذا المورد في السوق العالمية بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة اخرى، فكان للنرويج تجربة في توظيف العوائد النفطية عن طريق إنشاء صندوق سيادي.إذ تعتبر تجربة النرويج في استخدام العوائد النفطية عن طريق الصندوق السيادي من انجح التجارب في هذا المجال حسب خبراء صندوق النقد الدولي لقد اعتمد البرلمان النرويجي القانون رقم 36 المتعلق بـصندوق الـنفط الحوكمي النرويجي يوم22 جوان 1990.

وتنفيذا لهذا القانون "قام رئيس الورزاء النرويجي **Gro Harlem Brundtland** بتأسيس صندوق النفط الحكومي **The Fund pétroleum** اذ قال في هذه المناسبة :

" لكي نتجنب إنفاق النقود بالسرعة التي حصلنا فيها عليها فينبغي أن تستفيد أجيالنـا القادمة أيضا من ثروات بلادنا النفطية، وأعلم جيدا أيها النرويجيون أنكم على يقين من أنكم تدركوا بـأن النفط والغاز هي من المصـادر المستنفذة التي لن تبقى للأبد[1] ويتمثل دخل الصندوق في "صافي التدفق النقدي المركزي للحكومة من النشاطات النفطية، إضافة الى العائد من استثمارات الصندوق. كما تصب عوائد خوصصة شركة شتات أويل في الصندوق، وتتضمن المصروفات تحويلا سنويا إلى وزارة المالية يتوافق ومبلغ عوائد النفط المطبقة في الموازنة المالية لتغطية العجز غير نفطي، فضلا عن التكاليف الإدارية للصندوق"[2].

إن إنتاج النفط في النرويج منذ مطلع سبعينات القرن الماضي، وكذلك ماشهدته السوق النفطية الدوليـة من ارتفاع في أسعار النفط في سنتي 1973-1974، أدى بالحكومة النرويجية للحصول على ايرادات كبيرة منهذا القطاع الحديث العهد على الاقتصاد النرويجي، وتحول وتلك الإيرادات مباشرة إلى

(1) عبد الغني دادن، هشام غربي، التأهيل البيئي للدول النامية النفطية وأولية تقدم وتيرة التنمية الاقتصادية، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسـسـات والاقتصاديات بين تحقيق الاداء المالي وتحديات الاداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة، الجزائر، يومي 22 و23 نوفمبر 2011 ص 758

(2) اويستن تورينج مصدر سابق ص 218.

الميزانية العامة للدولة، هذا ما أدى الى زيادة الانفاق الحكومي بشقيه الاستثماري والتشغيلي، وترتب على ذلك انخفاض في القدرة التنافسية لصادرات البلد، اضافة الى ذلك ارتفاع سعر صرف الكرونة النرويجية اتجاه عملات بلدان الجوار .ومع ذلك استمرت الحكومة النرويجية في سياستها التوسعية مدعومة بالإيرادات النفطية الى غاية 1986، وهي السنة التي سجلت فيها أسعار النفط انخفاضا حادا، والتي لم تتحسن لغاية 2009، هذا ما جعل حكومة النرويج تتخبط في الخطط المستقبلية المقررة للإنفاق العام والميزانية العامة. وعلى أساس ذلك، تم اتخاذ قرار من البرلمان والحكومة النرويجية ، على أن لا يتم إدخال إيرادات النفط المتحققة زمن انتعاش اسعاره في السوق الدولية، وانما يتم اقتطاع جزءا من هذه الإيرادات الغير متوقعة وايداعها بصندوق خاص ، ولكن حصلت بعض التقاطعات عن حجم الإيرادات الفائضة، وكيفية تحديدها الأمر الذي أدى إيداع جميع إيرادات النفط في هذا الصندوق سواء انتعشت أسعار النفط أم لا، لكي يجنب اقتصاد البلد الاثار السلبية الناتجة عن ايرادات الموارد الطبيعية والمتمثلة بالاساس بالمرض الهولندي، ومن هنا تم انشاء صندوق الثروة النرويجية سنة 1990 ليكون هذا الصندوق داعما لإدارة طويلة الاجل لايرادات القطاع النفطي والعمل على تراكم الاصول المالية الحكومية من اجل التعامل مع الالتزامات المالية الكبيرة في المستقبل والمتعلقة بمتطلبات الانفاق العام وشيخوخة السكان والرعاية الصحية[1] وللاطلاع عن الطبيعة الريعية للاقتصاد النرويجي يتم ذلك من خلال تناول نسبة الايراد النفطي من اجمالي الايرادات والناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة وكالاتي:

جدول (20) ايرادات الموارد النفطية (% من اجمالي الناتج المحلي)

السنوات	نسبة الايراد النفطي من الناتج المحلي الاجمالي	السنوات	نسبة الايراد النفطي من الناتج المحلي الاجمالي
2004	8.16	2012	6.97
2005	9.27	2013	5.83
2006	9.20	2014	5.63
2007	7.87	2015	3.14
2008	9.26	2016	2.70
2009	5.54	2017	3.76
2010	6.49	2018	5.24
2011	8.01	2019	..

المصدر: اعداد الباحث باعتماد https://data.albankaldawli.org/country/DZ باعتماد الملحق رقم (4)

اذ يشير الجدول (20) إلى الايرادات التي حققتها النرويج من ايرادات النفط للفترة من 2004-2019 اذ يتبين ان هناك تفات واضح في نسب مساهمة ايرادات النفط من اجمالي الناتج المحلي اذ بلغت عام 2005 اعلى نسبة وكانت (9.27%) بينما كانت اقل النسب في عام 2016 اذ بلغت النسبة (2.70%) اذ تعكس

(1) محمد حســين الجبوري وآخرون، التجربة النفطية في النرويج وإمكانية تطبيقها في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد العاشر، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2014، ص- ص 150-151.

النتائج اعلاه رغم تفاوتها تراجعا في السنوات الاخيرة في مقدار مساهمة ايرادات النفط من الناتج المحلي الاجمالي.كما يوضح جدول (21) ايرادات موارد الغاز الطبيعي من اجمالي الناتج المحلي

جدول (21) ايرادات موارد الغاز الطبيعي (% من اجمالي الناتج المحلي)

السنوات	نسبة ايراد الغاز الطبيعي	السنوات	نسبة ايراد الغاز الطبيعي	السنوات	نسبة ايراد الغاز الطبيعي	السنوات	نسبة ايراد الغاز الطبيعي
2004	1.18	2008	2.79	2012	3.16	2016	1.33
2005	1.13	2009	3.00	2013	2.81	2017	2.01
2006	1.99	2010	2.18	2014	2.12	2018	2.69
2007	1.90	2011	2.72	2015	2.03	2019	..

المصدر: اعداد الباحث باعتماد https://data.albankaldawli.org/country/DZ باعتماد الملحق رقم (4)

اذ يشير الجدول (21) الى الايرادات التي حققتها النرويج من ايرادات الغاز الطبيعي للمدَة من 2004-2019 اذ يتبين ان هناك تفاتاً واضحاً في نسب مساهمة ابرادات الغاز الطبيعي من اجمالي الناتج المحلي اذ بلغت عام 2009 اعلى نسبة وكانت (3.00%) بينما كانت اقل النسب في عام 2005 اذ بلغت النسبة (1.13%) اذ تعكس النتائج اعلاه رغم تفاوتها مقدار مساهمة ضيئل يدل على ضعف استثمارها الغاز الطبيعي ليشكل نسبة جيده من اجمالي الايرادات من الناتج المحلي الاجمالي، علما ان عام 2019 لم تتوفر عنه بيانات.

كما يوضح جدول (22) اجمالي الايرادات للموارد الناضبة في النرويج كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي وكما يأتي:

جدول (22) اجمالي ايرادات الموارد الناضبة (% من الناتج المحلي الاجمالي)

السنوات	الموارد الناضبة	السنوات	الموارد الناضبة	السنوات	الموارد الناضبة	السنوات	الموارد الناضبة
2004	9.40	2008	12.19	2012	10.22	2016	4.08
2005	10.44	2009	8.61	2013	8.73	2017	5.81
2006	11.24	2010	8.80	2014	7.83	2018	7.98
2007	9.85	2011	10.86	2015	5.23	2019	..

المصدر: اعداد الباحث باعتماد https://data.albankaldawli.org/country/DZ باعتماد الملحق رقم (4)

اذ يشير الجدول (22) الى نسب الايرادات التي حققتها الموارد الناضبة النرويجية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي للمدَة من 2004-2019 اذ يتبين ان هناك تفاوتاً واضحاً في نسب مساهمة ايرادات الموارد الناضبة من اجمالي الناتج المحلي اذ بلغت عام 2008 أعلى نسبة وكانت (12.19%) بينما كانت أقل النسب في عام 2016 اذ بلغت النسبة (4.08%) اذ تعكس النتائج اعلاه رغم تفاوتها مقدار مساهمة ضئيل يدل على مساهمة منخفضة للموارد الناضبة من اجمالي الايرادات من الناتج المحلي الاجمالي، إلا ان السنوات الاربع الاخيرة من عام 2015 حتى 2018 كانت الاقل انخفاضا مما يعكس توجه الدولة نحو

الاستفادة من الجوانب الاقتصادية الاخرى في تحقيق ايرادتها الضرورية علما ان عام 2019 لم تتوفر عنه بيانات.

ويوضح الجدول التالي تطور صندوق الثروة النرويجي (صندوق ضبط الموارد)

جدول رقم (23)

تطور وضعية صندوق ضبط الموارد في الفترة (2004-2019) (الوحدة : مليار دولار)

السنوات	صندوق ضبط الايرادات	السنوات	صندوق ضبط الايرادات	السنوات	صندوق ضبط الايرادات	السنوات	صندوق ضبط الايرادات
2004	44.31	2008	50.95	2012	51.86	2016	60.45
2005	46.99	2009	48.86	2013	58.28	2017	65.92
2006	56.84	2010	53.22	2014	64.80	2018	63.15
2007	60.84	2011	49.40	2015	57.46	2019	66.95

المصدر: اعداد الباحث باعتماد https://data.albankaldawli.org/country/DZ باعتماد الملحق رقم (4)

اذ يظهر الجدول اعلاه ان صندوق ضبط الموارد قد تطور منذ عام 2004 اذ كان المبلغ المخصص فيه 44.31 مليار دولار وبدأ بالارتفاع للسنوات اللاحقة لتصل إلى 60.84 عام 2007 ثم بدأ بالانخفاض والارتفاع للسنوات اللاحقة الا انه منذ عام 2015 بدأ بالارتفاع واستمر حتى عام 2019 اذ تشكل نسبتها اعلى نسبة بين السنوات المدروسة اذ بلغ مقدار المبلغ 66.95 مليار دولار.

أولا: المؤشرات الاقتصادية :

1- **مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي**: يقصد به الناتج المحلي الإجمالي مقسوماً على عدد السكان الكلي ، حيث يعد هذا المؤشر مقياساً مهماً لمستوى التنمية الإقتصادية والإداء الكلي للإقتصاد .والجدول رقم (24) يوضح ذلك مع الرسم البياني بالشكل (19) في ادناه :

الجدول (24) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة 2004-2019الوحدة : الف دولار

السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
2004	42511.37	2008	61719.60	2012	65354.78	2016	58933.96
2005	47797.53	2009	55417.50	2013	66961.25	2017	62940.59
2006	54095.16	2010	57958.37	2014	65892.69	2018	67640.18
2007	55872.43	2011	62076.74	2015	60385.12	2019	66831.87

البنك الدولي باعتماد الملحق رقم (4) https://data.albankaldawli.org/country/DZ

الشكل (15) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2004-2019

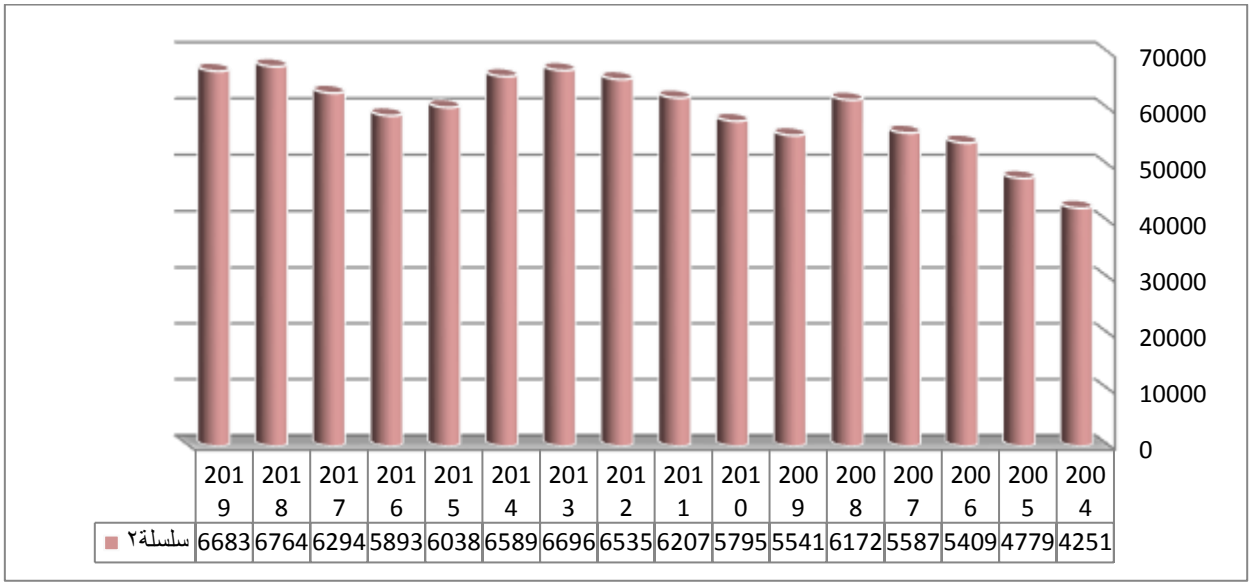

المصدر: اعداد الباحث باعتماد على: مخرجات برنامج Excel

من خلال الشكل نلاحظ ان مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تطور مستمر خلال الفترة 2004-2019 ، حيث ارتفع من 42511.37 دولار سنة 2004 إلى 61719.60 دولار سنة 2008 وسجل اعلى مستوى له سنة 2018 بـ 67640.18 دولار ،بسبب نجاعة السياسة الإقتصادية وزيادة اداء النمو في قطاع المحروقات ليعود إلى الإنخفاض بداية من سنة 2019 .

2- **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي** : يوضح جدول (25) معدل النمو في الناتج المحلب الاجمالي لدولة النرويج خلال الفترة من 2004-2019 وكما يلي:

الجدول (25) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال المدَة 2004-2019

السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
2004	3.97	2008	0.48	2012	2.70	2016	1.07
2005	2.63	2009	1.73-	2013	1.03	2017	2.32
2006	2.40	2010	0.70	2014	1.97	2018	1.29
2007	2.99	2011	0.98	2015	1.97	2019	1.15

البنك الدولي باعتماد الملحق رقم (5) https://data.albankaldawli.org/country/DZ

الشكل (16) نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2004-2019

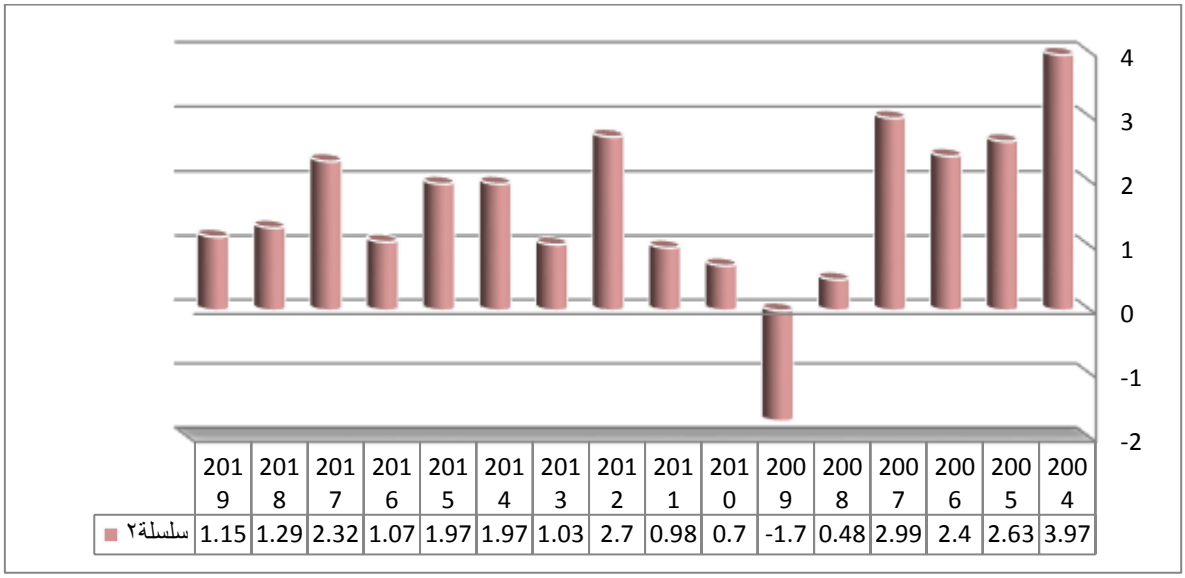

المصدر: اعداد الباحث باعتماد على: مخرجات برنامج Excel

نلاحظ من خلال الشكل اعلاه أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي شهدت انخفاضا وتفاوت ملحوظ اذ كانت نسبته عام 2004 3.97 وبدأ بالانخفاض للسنوات اللاحقة حتى كان قيمة سالبة عام 2009 بلغت -1.73 ثم عاود الارتفاع ليحصد بعدها اعلى نسبة عام 2012 بلغت 2.70 ثم تراوحت بين ارتفاع وانخفاض حتى عام 2019 الذي سجلت فيه نسبة نمو بمقدار 1.15 .

3- **مؤشر الميزان التجاري** : يوضح الميزان التجاري للسلع والخدمات درجة انفتاح الإقتصادي للدولة على العالم الخارجي ، ومستوى علاقتهما التجارية مع بلدان العالم المختلفة ، ومن خلال الجدول التالي سنوضح معطيات إحصائية للميزان التجاري خلال المدَة **2004-2019**.

جدول (26) الميزان التجاري خلال المدَة 2004-2019الوحدة :مليار دولار

السنوات	الميزان التجاري	السنوات	الميزان التجاري	السنوات	الميزان التجاري	السنوات	الميزان التجاري
2004	101.46	2008	156.49	2012	158.41	2016	109.66
2005	123.00	2009	128.54	2013	152.57	2017	119.47
2006	140.70	2010	138.56	2014	148.09	2018	133.47
2007	135.73	2011	156.71	2015	123.20	2019	..

البنك الدولي باعتماد الملحق رقم (6) https://data.albankaldawli.org/country/DZ

شكل (17) الميزان التجاري خلال الفترة 2004-2019

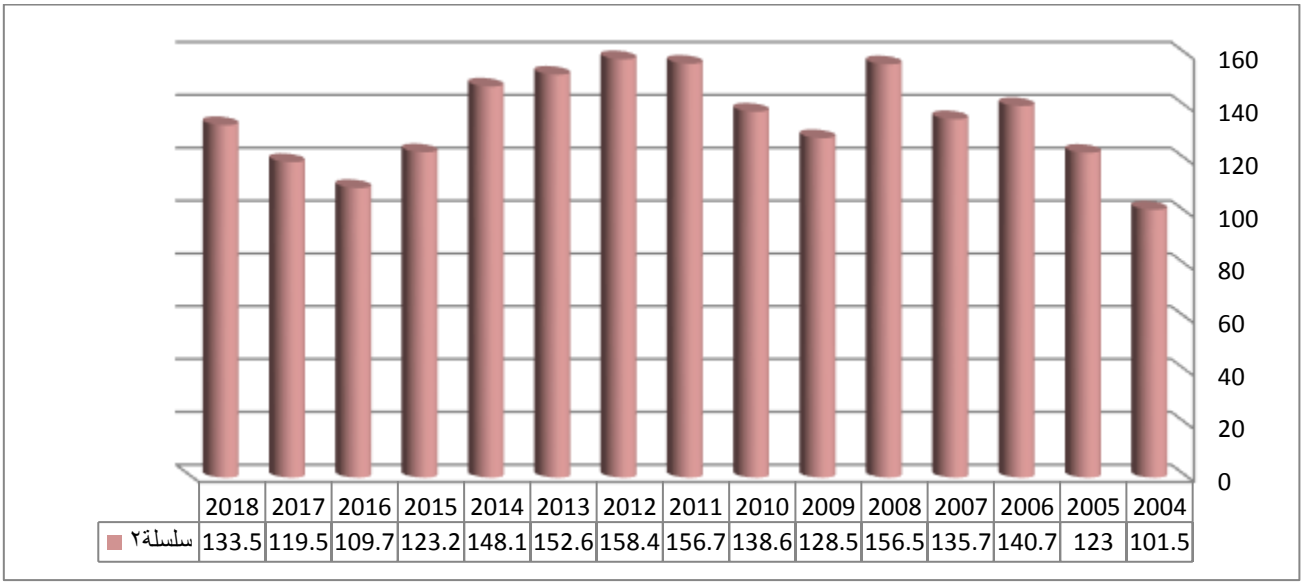

المصدر: اعداد الباحث باعتماد على: مخرجات برنامج Excel

من خلال الشكل اعلاه وجدول (26)نلاحظ أن الميزان التجاري قد حقق فائضاً خلال المدَة (2004-2018)، إذ إرتفعت قيمة الفائض من 101.46 مليار دولار سنة 2004 واستمر في تزايد حتى عام 2006 اذ بلغ 140.70 ثم انخفض في عام 2007 إلى 135.73 مليار دولارثم عاود الارتفاع في السنة اللاحقة واستمر ارتفاعا وانخفاضا الا ان اعلى نسبة له كانت عام 2008 اذ بلغ 156.49 وأقل مستوى كان 2004 إذ بلغ 101.46 .

4- **نسبة الديون من الناتج المحلي الإجمالي :** هو عبارة عن نسبة الدين الخارجي الكلي إلى الناتج القومي الإجمالي، ومن خلال الجدول الآتي الذي سيوضح نسبة الدين العام الخارجي ونسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من **2004-2019**.

جدول (27) نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدَة 2004-2019

السنوات	نسبة إجمالي الدين	السنوات	نسبة إجمالي الدين	السنوات	نسبة إجمالي الدين	السنوات	نسبة إجمالي الدين
2004	44	2008	47.8	2012	31.1	2016	38.1
2005	42.5	2009	42.7	2013	31.6	2017	38.6
2006	52.8	2010	43.2	2014	29.9	2018	39.9
2007	49.7	2011	29.8	2015	34.5	2019	41.3

المصدر : اطلس بيانات العالم باعتماد الملحق رقم (1)

الشكل (18) نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي خلال المدَة 2004-2019.

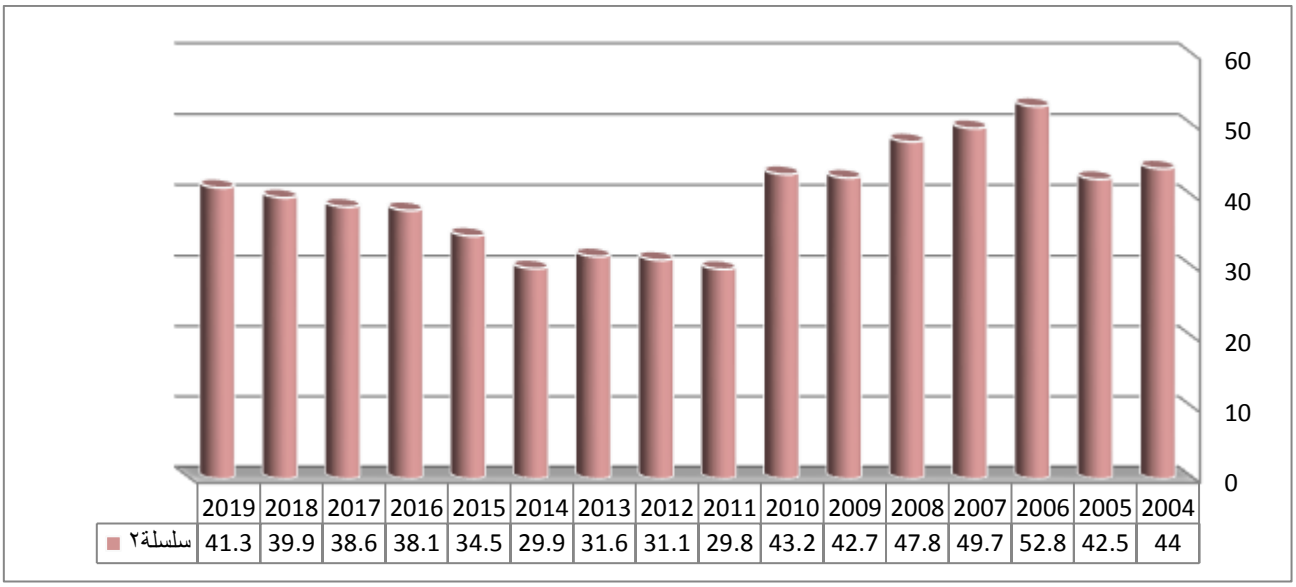

المصدر: اعداد الباحث باعتماد على: مخرجات برنامج Excel

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أعلاه أن نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي كان في ارتفاع وانخفاض متكرر إلاّ في آخر ست سنوات كان ارتفاعها مستمرا إذ بلغت أعلى نسبة عام 2006 إذ بلغ 52.8، بينما أقل نسبة كانت عام 2011 إذ بلغت 29.8 .

5- **معدل التضخم** : يقصد به معدل الزيادة السنوية في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك من السلع والخدمات ، ويعد أحد أهم مؤشرات قياس أداء الإقتصاد الكلي والآستقرار الاقتصادي ،وكما أنه احد المؤشرات التي تتم متابعتها بواسطة السياسة النقدية .وعليه يبقى الهدف الاساس للسياسة النقدية هو استقرار الاسعار ومراقبة وتيرة التضخم . والجدول الاتي يوضح معدلات التضخم خلال المدَة -**2019 2004**.

جدول (28) معدلات التضخم خلال الفترة 2004-2019

السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم
2004	5.84	2008	10.41	2012	3.34	2016	1.47-
2005	8.75	2009	5.21-	2013	2.56	2017	3.95
2006	8.76	2010	5.97	2014	0.29	2018	5.78
2007	2.96	2011	6.72	2015	2.85-	2019	0.62-

البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/country/DZ

الشكل (19) معدلات التضخم خلال الفترة 2004-2019

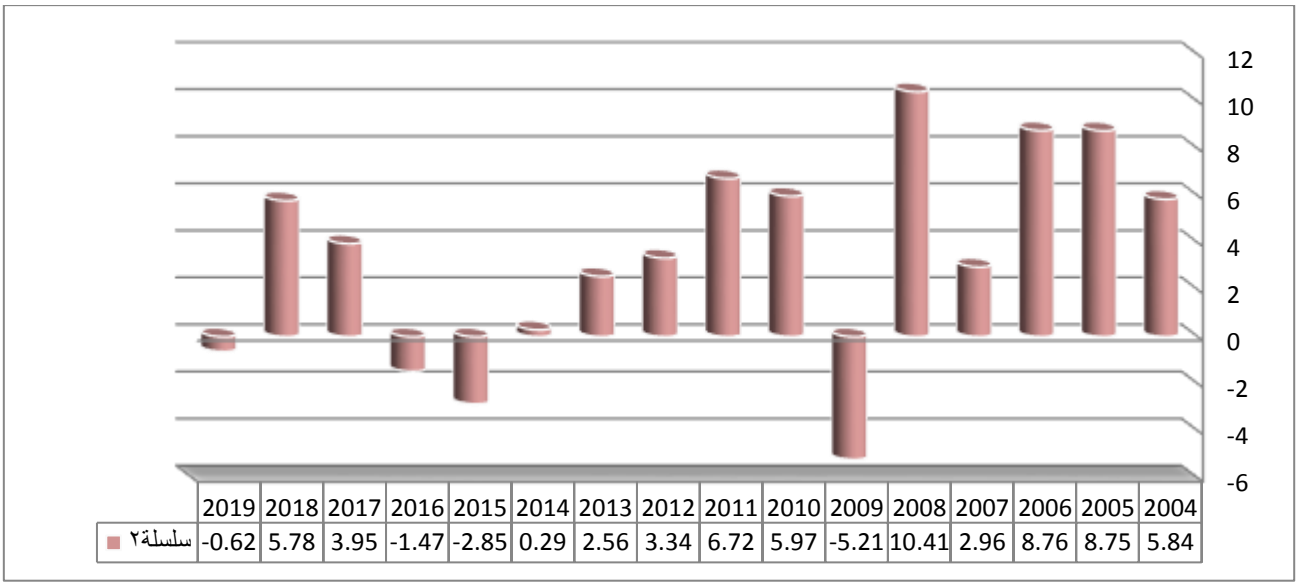

المصدر: اعداد الباحث باعتماد على: مخرجات برنامج Excel

شهد معدل التضخم زيادة متذبذبة ابتداءً من سنة 2004 والذي قدر 5.84 إلى سنة 2019 والذي قدر -0.62 وسبب ذلك هو إنطلاق برنامج الإنتعاش الإقتصادي ،إذ بلغت أعلى نسبة عام 2010 اذ قدر بـ 10.41 وأقل نسبة كانت 2009 إذ بلغت بالسالب -5.21.

ثانياً : المؤشرات الإجتماعية : تتعلق المؤشرات الاجتماعية بثلاث مؤشرات رئيسة هي مؤشر الانفاق على التعليم، ومؤشر الانفاق على الصحة، ومؤشر التلوث البيئي

1. **مؤشر الانفاق على التعليم:** يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة ضمن المؤشرات الاجتماعية لفحص مدى القدرة التنموية للاقتصاد والجدول (29) يعرض مدى الاهتمام بالانفاق على التعليم للحكومة النرويجية .

جدول (29) مؤشر الانفاق على التعليم خلال المدَة 2004-2019

السنوات	الانفاق على التعليم	السنوات	الانفاق على التعليم	السنوات	الانفاق على التعليم	السنوات	الانفاق على التعليم
2004	7.30	2008	6.29	2012	7.37	2016	8.03
2005	6.87	2009	7.10	2013	7.49	2017	7.91
2006	6.38	2010	6.75	2014	7.70	2018	..
2007	6.53	2011	6.45	2015	7.57	2019	..

البنك الدولي باعتماد الملحق رقم (4) https://data.albankaldawli.org/country/DZ

الشكل (20) اجمالي الانفاق على التعليم خلال المدَة 2004-2019

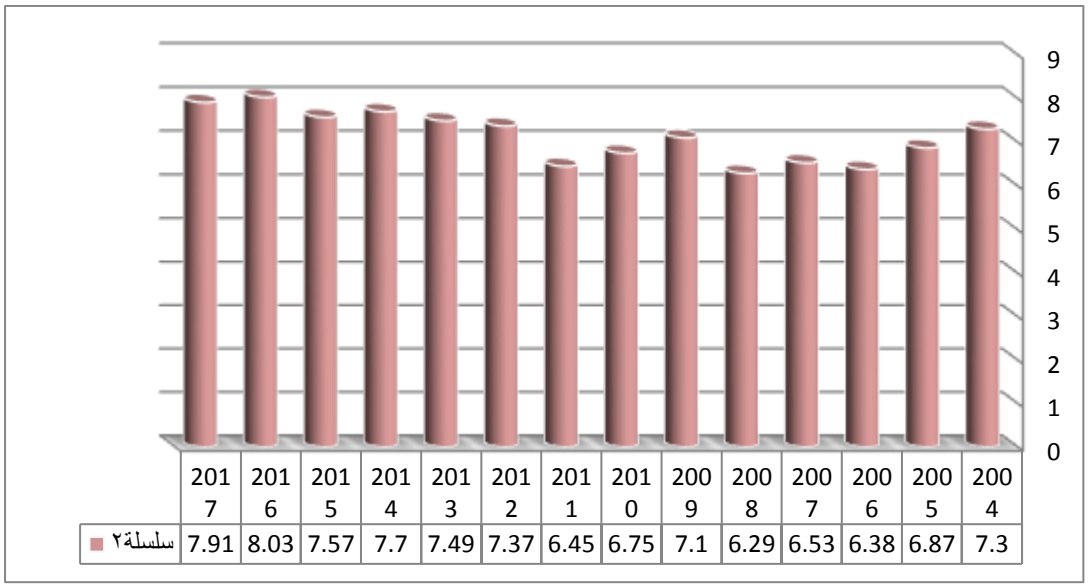

المصدر: اعداد الباحث باعتماد على: مخرجات برنامج Excel

يوضح جدول (29) وشكل (20) مؤشر الانفاق على التعليم في النرويج بمليار الدولار للمدَة من 2014-2019 إذ يتبين إن في عام 2004كانت نسبة الانفاق (7.30) مليار دولار وقد بدأ بالإنخفاض والأرتفاع ارتفاعا حتى عام 2017 ليبلغ (7.91) وكانت أعلى نسبة عام 2016 اذ بلغ الانفاق 8.03 بينما أقل إنفاق كان عام 2008 إذ بلغت 6.29.

2. **مؤشر الانفاق على الصحة:** يعد مؤشر الانفاق على الصحة مؤشرا ثانيا لمعرفة مدى الاهتمام بالمؤشرات الاجتماعية ويمكن عرضه كما يلي:

جدول رقم (30) اجمالي الانفاق على الصحة خلال المدَة 2004-2019

السنوات	الانفاق على الصحة %	السنوات	الانفاق على الصحة %	السنوات	الانفاق على الصحة %	السنوات	الانفاق على الصحة%
2004	8.8	2008	8.00	2012	8.8	2016	10.6
2005	8.3	2009	9.1	2013	8.9	2017	10.3
2006	7.9	2010	8.9	2014	9.3	2018	10.00
2007	8.1	2011	8.8	2015	10.1	2019	..

البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/country/DZ

الشكل (21) اجمالي الانفاق على الصحة خلال المدَة 2004-2019

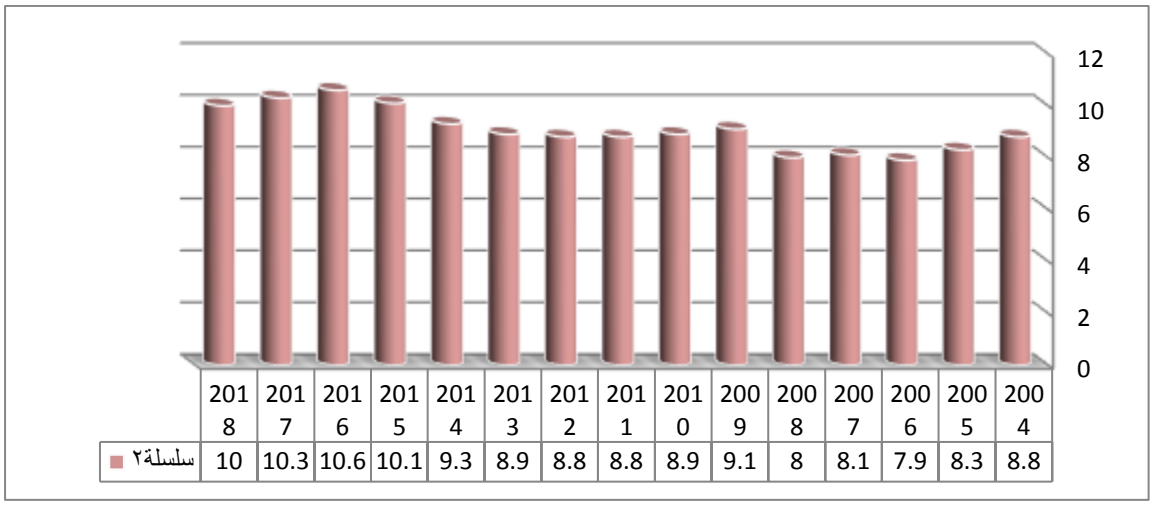

المصدر: اعداد الباحث باعتماد على: مخرجات برنامج Excel

اذ يبين جدول (30) وشكل (21) مقدار الانفاق الحكومي على القطاع الصحي في النرويج والذي يبدو جليا تزايد الانفاق ابتداء على المدى السنوي وخصوصا السنوات الاخيرة اذ كانت أعلى نسبة خلال عام 2016 اذ بلغ 10.6 بينما أقل نسبة انفاق كانت عام 2006 اذ بلغ 7.9.

3. مؤشر التلوث البيئي:

جدول رقم (31) مؤشر التلوث البيئي خلال المدَة 2004-2019

السنوات	انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون(متوسط نصيب الفرد بالطن المتري)	انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون (كغم لكل دولار من اجمالي الناتج المحلي بتعادل القوة الشرائية لعام 2011)	كثافة غاز ثاني اكسيد الكربون (كغم لكل كغم من استخدام طاقة مكافئ النفط)
2004	9.29	0.16	1.61
2005	9.18	0.15	1.58
2006	9.50	0,15	1.63
2007	9.57	0.15.	1.63
2008	11.68	0.19	1.73
2009	11.46	0.19	1.77
2010	10.11	0.17	1.46
2011	8.56	0.14	1.51
2012	8.87	0.15	1.50
2013	9.50	0.16	1.48
2014	9.33	0.15	1.67
2015	9.10	0.15	1.56
2016	7.84	0.13	..
2017	..	..	..
2018	..	..	..
2019	..	..	..

البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/country/DZ

اذ يوضح الجدول أعلاه بان التلوث بغاز ثاني اوكسيد الكربون قدر أرتفع كمتوسط نصيب الفرد بالطن المتري ليصل أعلى مستوى له عام 2008 بنسبة (11.68) كما انها لكل دولار كانت أعلى نسبة له في

عام 2010 أيضا إذ بلغ (0.17) بينما كان أعلى مستوى للتلوث لكل كيلو غرام من إستخدام الطاقة المكافئ للنفط عام 2009 إذ بلغ (1.77).

ثالثاً : <u>المؤشرات البيئية</u> : تشمل المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة على نسبة الاراضي الزراعية من المساحة الكلية اذ تشير الاراضي الزراعية الى نسبة الأراضي التي تكون صالحة للزراعة ومزروعة بمحاصيل دائمة أو تغطيها مزارع دائمة . وحسب تعريف منظمة الاغذية ،الزراعة تشمل الآراضي الصالحة للزراعة ،أي الآراضي التي تكون مزروعة بالمحاصيل المختلفة .

والجدول (32)

يوضح نسبة الآراضي الزراعية من مساحة الاراضي خلال المدَة 2004-2019 .

السنوات	نسبة الآراضي الزراعية من مساحة الاراضي %	السنوات	نسبة الآراضي الزراعية من مساحة الاراضي	السنوات	نسبة الآراضي الزراعية من مساحة الاراضي	السنوات	نسبة الآراضي الزراعية من مساحة الاراضي
2004	2.85	2008	2.81	2012	2.72	2016	2.69
2005	2.84	2009	2.78	2013	2.70	2017	..
2006	2.83	2010	2.75	2014	2.70	2018	..
2007	2.83	2011	2.74	2015	2.70	2019	..

البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/country/DZ

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الآراضي قد بلغت أعلى نسبتها وقدرت ب 17.4% سنة 2015 ،لو قورن هذا المعدل بمساحة الآراضي في الجزائر لوجدناها إنها قليلة مقارنةً بما وجه لهذا القطاع من مبالغ مالية ضخمة من أجل الوصول للأحسن .

الشكل (22)

نسبة الاراضي الزراعية من المساحة الكلية خلال المدَة 2004-2019

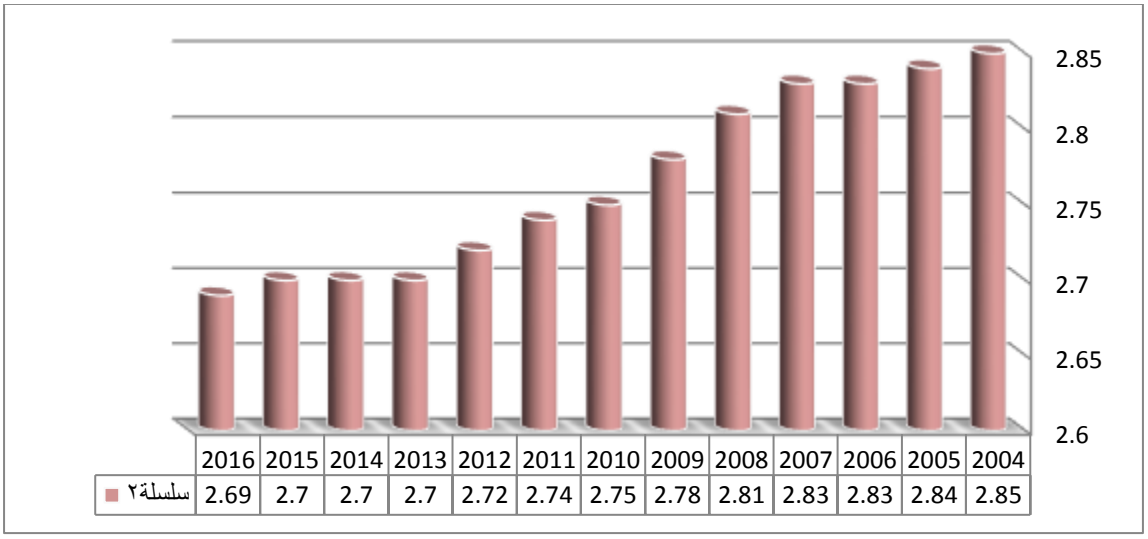

المصدر: اعداد الباحث باعتماد على: مخرجات برنامج Excel

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ نسبة الآراضي الزراعية من مساحة الآراضي قد بلغت أعلى نسبتها وقدرت ب 2.85% سنة 2004 وتقريبا النسبة مستقرة والزيادات والانخفاضات كانت طفيفة علما ان السنوات الثلاثة الاخيرة لم تتوفر عنها بيانات، لو قورن هذا المعدل بمساحة الآراضي في النرويج لوجدناها إنها قليلة.

الفصل الثالث

الموارد الناضبة والتنمية المستدامة في الاقتصاد العراقي

المبحث الأول/ تجربة الآقتصاد العراقي في مجال إستخدام الموارد الناضبة في التنمية المستدامة

المبحث الثاني/ واقع مؤشرات التنمية المستدامة في العراق

المبحث الثالث/ أثر الموارد الناضبة على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق

المبحث الاول/ واقع الموارد الناضبة في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة

اولاً: واقع الموارد الناضبة في الاقتصاد العراقي:

يُعدّ قطاع التعدين الخيار والرهان المستقبلي للتنمية الاقتصادية في العراق ، وينبغي الاهتمام الكبير بهذا القطاع المهم بشكل أمثل كأحد مصادر الدخل الوطني إلى جانب النفط والمصادر الأخرى المهمشة والمهملة كالصناعة والزراعة والسياحة وغيرها ، نظرا لما يحتويه القطاع التعديني من فرص استثمارية متعددة.

وللثروة المعدنية اهمية اقتصادية كبيرة للعديد من الدول فقد كان تطوير الثروات المعدنية هو الأساس الذي استند عليه الاقتصاد في جميع الدول ، كما ان هناك العديد من الدول استطاعت من حل مشكلة البطالة من خلال استخراج المعادن ، اضافة إلى ان الثروات المعدنية تعد اساسا لبناء الاقتصاد الوطني في العديد من دول العالم . كما ان الثروة المعدنية تعد الشريان المغذي لجميع انواع الصناعات. إلى جانب أن الثروة المعدنية تقوم بتعزيز الدخل القومي بمختلف العملات الصعبة. وتتمثل اهمية الثروة المعدنية أيضا في إستخدام المعادن في مجموعة كبيرة ومتنوعة من الأغراض إما مباشرة أو بعد معالجتها باستخدام طرق المعالجة المتعددة وتحويلها إلى منتجات مفيدة أخرى كصناعة المواد الكيمياوية ومواد البناء والأسمدة وغيرها.

يعتبر العراق بلدا غنيا بثرواته المعدنية المتنوعة والتي تنتشر في كثير من محافظات العراق كالأنبار واقليم كردستان ونينوى والنجف وكربلاء وواسط وميسان والبصرة وغيرها. وتعد محافظة الأنبار الأغنى في مجال الثروة المعدنية اللافلزية (اللافلزات هي العناصر التي لا تمتلك الخصائص المميزة للفلزات كالصلابة والتوصيل الكهربائي وتكون ذراتها صغيرة وتشكل جزءا كبيرا من القشرة الأرضية وتتميز بأنها غير قابلة للطرق وتتكون اللافلزات من عناصر الكربون والفسفور والكبريت وغيرها) . إما اقليم كردستان فيعتبر الأغنى في مجال الثروة المعدنية الفلزية (تتميز الفلزات بقابليتها للتوصيل الكهربائي والحرارية العالية الكفاءة اضافة الى لمعانها ومرونتها وقابليتها للانحناء لتكوين اشكال مختلفة دون ان تنكسر كالألمنيوم والحديد والانديوم والغاليوم والنيكل والنحاس وغيرها الكثير.. يرتبط التوزيع الجغرافي للمعادن ارتباطا وثيقا بظروف التكوين الجيولوجي وان تحديد انواع الخامات التعدينية وتقدير احتياطاتها واماكن تواجدها ومواصفاتها يمكن ان تفتح المجال امام الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي. فمحافظات العراق تحتوي على معادن مهمة وباحتياطات متميزة جعلت العراق في بعضها يحتل مواقع متقدمة من حيث الاحتياطي والانتاج على المستوى الدولي. وتشير التقارير الى احتلال العراق الاحتياطي الأول في العالم من الكبريت الحر والثاني بعد المغرب من الفوسفات فضلا عن احتياطات هائلة من رمال السيليكا وأطيان السيراميك والمواد الأولية الصالحة لصناعة الإسمنت ومواد البناء الأخرى، ويمكن للعراق أن يصدر الفائض من هذه الثروات ولا سيما الأسمدة الفوسفاتية.

يحتوي العراق على كثير من المعادن كالكبريت الحر في محافظات نينوى وصلاح الدين ، والفوسفات في عكاشات / محافظة الانبار وكبريتات الصوديوم في محافظة صلاح الدين وحجر الكلس في الأنبار والمثنى والنجف واقليم كردستان والملح في محافظات المثنى ونينوى وفي مملحة الفاو في البصرة ، اضافة الى انتشار الرمال بشكل واسع في العراق وفي مناطق مختلفة والتي لها استعمالات عديدة . كذلك توجد الأطيان في معظم المحافظات الواقعة في منطقة السهل الرسوبي والانبار .كما يوجد الرصاص والخارصين في دهوك[1] والسليمانية والنحاس في السليمانية والحديد والمنغنيز في السليمانية ودهوك والمرمر في السليمانية واربيل.

إلا أن الثروة المعدنية في العراق بأنواعها المختلفة لم تستثمر بشكل يضمن تحقيق موارد مالية كبيرة للعراق ، لذلك فمن الضروري إصدار الجهات المعنية في العراق خارطة طريق ودليل للاستثمار المعدني وتوفير المعلومات الخاصة بهذا الجانب وعرض فرص الاستثمار امام الشركات العالمية الرصينة لاستثمار المعادن وهي كثيرة ، بموجب قانون للاستثمار يضمن مصالح الطرفين مع حماية قطاعات الاقتصاد الوطني من هيمنة رأس المال الأجنبي بما يحول دون التحكم بالثروات الوطنية وفقا لضوابط محددة ، مع قيام الدولة بوضع السياسات التعدينية الاستراتيجية للبلاد ومراقبة حسن تنفيذها من قطاع الدولة والقطاع الخاص .ان كثير من معادن العراق ما زالت في مكامنها وغير مستثمرة بشكل جيد ، كما أن استثمار المعادن يحتاج إلى اموال وإلى قانون متكامل وعلى خلفية عدم قدرة الجهات المعنية في العراق على إعادة الخدمة لمعمل الفوسفات في الأنبار الذي تعرض للأضرار من جراء العمليات العسكرية وبسبب الأزمة المالية للعراق فقد تم طرحه للاستثمار بقيمة (700) مليون دولار. وبحسب الخبراء فإن استثمار الكبريت والفوسفات والسيليكا عالية النقاوة يمكن ان يعود على خزينة الدولة العراقية بمبالغ تتراوح بين(4 و6) بلايين دولار سنويا. ولغرض تطوير الاستثمار المعدني في العراق[2].

ان العراق يعتمد على النفط بصورة رئيسية بسبب أمتلاكه احتياطي نفطي كبير ،فأصبح النفط هو المحرك الأساسي لأغلب نشاطاته الاقتصادية إنتاجياً وتجارياً ومالياً. ونظراً لإختلاف الموارد الطبيعية والبشرية والأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من بلد لآخر ومن وقت لآخر، فإن لكل بلد خصائص معينة يتصف بها، والعراق أحد تلك البلدان حيث يتصف بمجموعة خصائص على مستوى الموارد والأنظمة يمكن إجمالها بالآتي[3]:

1- من حيث المـوارد الطبيعيــة، يحظــى العراق بالموقع الجغرافي الرابط بين الشرق والغرب، ويتميز

(1) عادل عبد الزهرة شـــبيب (الثروة المعدنية في العراق ثروة اقتصـــادية مهملة) الحوار المتمدن، العدد 6563-2020 https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=677207

(2) عادل عبد الزهرة شبيب ،نفس المصدر السابق.

(3) رحيق حكمت ناصر، فرص وتحديات تنويع الاقتصاد العراقي دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، ص113.

بتنوع إشكال الأرض وجودتها التي تتيح تنوع النشاطات المختلفة، ويمتلك الكثير من الموارد، كالنفط والفوسفات (10) بليون طن ثاني أكبر في احتياطي بعد المغرب) والكبريت(600 مليون طن صاحب الاحتياطي الأول عالمياً) وغيرها.

2- الموارد البشرية، بلغ عدد سكان العراق أكثر من 38 مليون نسمة عام 2018، وتشكل فئة الشباب نسبة كبيرة منه، مما يعني إن العراق يتمتع بقوة عاملة جيدة تمثل حجر الأساس في البناء والتقدم لو تم استثمارها وتوظيفها بالاتجاه الصحيح.

يمكن تناول دور النفط في الاقتصاد العراقي من جانبين الأول ذاتي يختص بذات القطاع النفطي من حيث الاحتياطي والإنتاج، والثاني اقتصادي يتعلق بمساهمة النفط في الإيرادات العامة والصادرات السلعية والناتج المحلي الإجمالي، وكما يلي:

على مستوى الاحتياطي، فالعراق يمتلك احتياطي نفطي هائل يُقدر بـ 147 مليار برميل عام 2018، جعله يحتل المرتبة الخامسة عالمياً بعد كل من فنزويلا والسعودية وكندا وإيران، علماً إنه كان يحتل المرتبة الثانية لمدة عاماً من 1986-2008 حسب بيانات أوبك، ولكن سبب التراجع هو استمرار البلدان النفطية في عمليات الاستكشاف والتنقيب عن النفط في الوقت الذي توقف العراق لمدة طويلة في هذا المضمار لأسباب تتعلق بغياب كفاءة النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. ومن الجدير بالذكر ان مسألة التوقعات، حيث تشير الكثير من البحوث ذات العلاقة ، إلى إن العراق لديه احتياطيات نفطية محتملة تصل إلى أكثر من 500 مليار برميل، وهذا الرقم المرعب إذا ما تحقق وتم تأكيد مستقبلاً بشكل فعلي، سيضع العراق على رأس قائمة الدولة ذات الاحتياطيات الهائلة.

وعلى مستوى الإنتاج، فقد كان الإنتاج العراقي بشكل عام والنفطي بشكل خاص متذبذباً وفقاً لطبيعة الأحداث وعدم الاستقرار، فقد تطور إنتاجه من 972 ألف برميل كمتوسط عام 1960إلى 3.477 مليون برميل عام 1979 وسرعان ما انخفض إلى 897 ألف برميل كمتوسط يومياً عام 1981.وأخذ يتحسن حتى بلغ 2.113 مليون برميل عام 1990 وإذا به يصبح 282الف برميل عام 1991، وأخذ يتحسن مرةً أخرى بشكل تدريجي حتى بلغ 2.181 مليون برميل عام 1998 واستمر على هذا المنوال حتى 2002.وسرعان ما انخفض إلى 1.378 مليون برميل كتوسط عام 2003، وأخذ يتذبذب بشكل طفيف لكن الاتجاه العام هو الارتفاع حتى بلغ 4.410 مليون برميل عام 2018 وهذا الإنتاج يمثل أعلى نقطة إنتاج في تاريخ العراق[1].

فعلى مستوى المالية العامة هناك ارتفاع واضح في نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة، كونها شكلت ما نسبته 89.7% من الإيرادات العامة في حين لم تشكل الإيرادات الأخرى بمجموعها 10.3% من الإيرادات العامة، والمتمثلة بالضرائب على الثروات والدخول 3.2%، الضرائب السلعية وسوم الانتاج

(1) التقرير الاقتصادي السنوي 2018 الصادر عن البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي 2018 الصادر عن البنك المركزي العراقي.

2.1%، إيرادات أخرى 1.6%، الإيرادات التحويلية 1.5%، الرسوم 1.0% ، حصة الموازنة من ارباح القطاع العام 0.8%، الإيرادات الرأسمالية 0.1%. وفي المقابل، نلاحظ إن القسم الأكبر من النفقات العامة يذهب نحو الجانب التشغيلي (الاستهلاكي) لا الرأسمالية(الاستثماري)، حيث شكلت النفقات التشغيلية ما نسبته 82.91% من النفقات العامة، والتي أكثر من نصفها، اي بنسبة 83.4% من النفقات التشغيلية، يذهب لتعويضات الموظفين[1].

في حين لم تشكل النفقات الاستثمارية سوى 17.8% من النفقات العامة، علماً إن 80.6% من هذه النسبة تذهب نحو القطاع الصناعي وبالتأكيد إنها تذهب نحو الفرع الاستخراجي وليس التحويلي، في حين لم يشكل الإنفاق الاستثماري أكثر من 0.6% على قطاع التربية والتعليم!! الذي يمثل حجر الأساس للتقدم الاقتصادي.

وعلى مستوى التجارة، فقد كانت مدفوعةً بفعل النفط، إذ نجد إن التجارة الخارجية بشقيها، الصادرات والاستيرادات، تشكل ما نسبته 62.60% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2018، هذا من جانب حجم التجارة الخارجية في الاقتصاد. ومن جانب آخر، نجد إن الصادرات النفطية(نفط خام+منتجات نفطية) تشكل ما نسبته 99.98% من قيمة الصادرات السلعية. وحينما نقوم بتقسيم الصادرات النفطية على حجم التجارة سنحصل على مساهمة النفط في التجارة الخارجية والتي 65.28%، مما يعني إن النفط يهيمن على التجارة الخارجية.

وأخيراً، فيما يخص الناتج المحلي الإجمالي، فعند النظر للتقارير والإحصاءات الاقتصادية، نجد إن النفط يشكل63.7% من الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام، ويشكل 91.85% من القطاعات الإنتاجية بشكل خاص في عام 2018.وتجدر الإشارة إلى، إن الأنشطة الإنتاجية تمثل حجر الأساس بالنسبة للأنشطة الأخرى كالتوزيعية والخدمية، بمعنى إن الأنشطة الأخرى-كالتوزيعية مثلاً- لم تحصل لولا وجود الأنشطة الإنتاجية، وإن هيمنة النفط على هذه الأخيرة يعني ارتباط الأنشطة الأخرى بالنفط، وهذا هو الخطر الرئيس لان كل ما يتعرض له النفط ستتعرض له تلك الأنشطة بحكم الارتباط السلبي لا الايجابي المتمثل في دعم الأنشطة الإنتاجية، لخلق قاعدة إنتاجية متينة، ومن ثم الأنشطة الأخرى. إن هذه النسب ، نسبة النفط في الناتج المحلي الإجمالي والتجارة والمالية العامة، تعطي الصورة الحقيقية لمدى هيمنة النفط على الاقتصاد العراقي وأصبح هو المحرك الرئيس له، ولا ضير من مساهمة النفط في الاقتصاد، لان هناك تجارب تُثبت انتعاش الاقتصاد بمساهمة النفط كالتجربة النرويجية، ولكن المشكلة في هيمنته على الاقتصاد بسبب سوء الأنظمة ، التي تسببت في خلق الكثير من المشاكل كالبطالة والفقر وسوء التعليم وتفشي الأمراض وغيرها.

(1) عبد الصمد سعدون الشمري وخضير احمد النداوي، بحث بعنوان اتجاهات الإيرادات النفطية العراقية بعد 2003 في ظل تذبذب أسعار النفط العالمية، منظمة أوبك، متاح على الرابط أدناه. https://asb.opec.org/index.php/data-download.

وللاطلاع عن الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي يتم ذلك من خلال تناول نسبة الايراد النفطي من اجمالي الايرادات والناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة وكالآتي:

جدول (33) ايرادات الموارد النفطية (% من اجمالي الناتج المحلي، واجمالي الايرادات)

السنوات	نسبة الايراد النفطي من الناتج المحلي الاجمالي	السنوات	نسبة الايراد النفطي من الناتج المحلي الاجمالي
2004	64.08	2012	48.43
2005	63.82	2013	45.40
2006	61.70	2014	45.41
2007	52.73	2015	34.79
2008	52.36	2016	30.47
2009	36.27	2017	37.12
2010	42.35	2018	45.39
2011	50.83	2019	..

المصدر: اعداد الباحث باعتماد :البنك الدولي: https://data.albankaldawli.org/country/DZ باعتماد الملحق (7)

شكل (23) ايرادات الموارد النفطية (% من اجمالي الناتج المحلي، واجمالي الايرادات) (2004-2019)

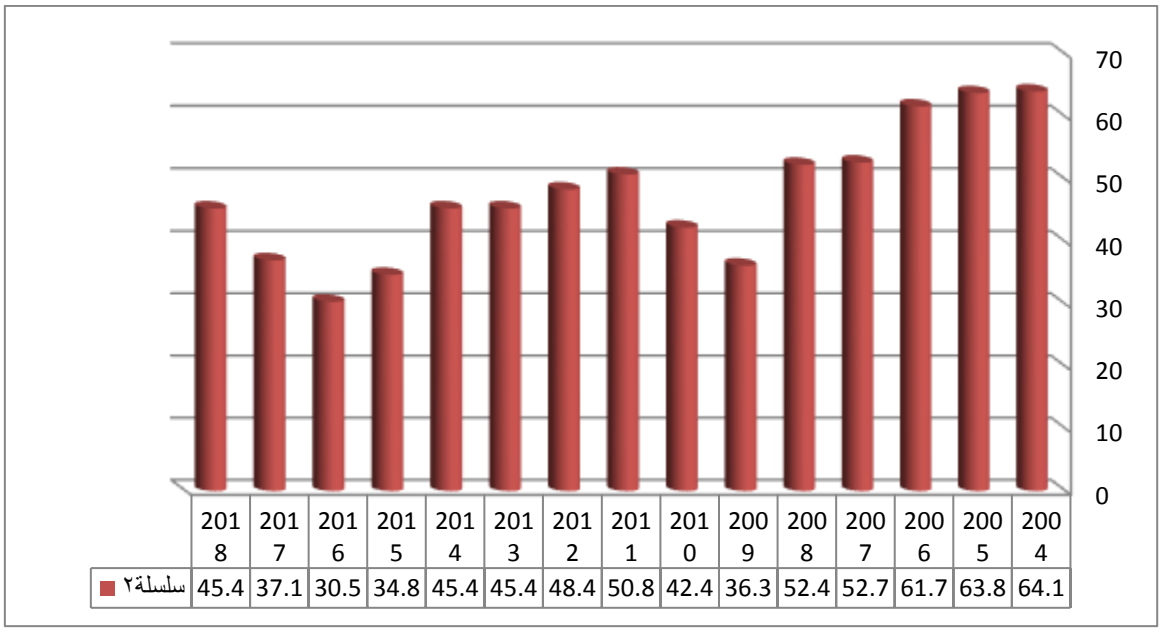

المصدر: مخرجات برنامج Excel

اذ يشير الجدول (33) والشكل (23) الى الايرادات التي حققها العراق من ايرادات النفط للفترة من 2004-2019 اذ يتبين ان هناك تفات واضح في نسب مساهمة ايرادات النفط من اجمالي الناتج المحلي اذ بلغت عام 2004 اعلى نسبة وكانت (64.08%) بينما كانت اقل النسب في عام 2016 اذ بلغت النسبة (30.47%) اذ تعكس النتائج اعلاه رغم تفاوتها تراجعا في السنوات الاخيرة في مقدار مساهمة ايرادات النفط من الناتج المحلي الاجمالي.

كما يوضح جدول (33) ايرادات الغاز الطبيعي من اجمالي الناتج المحلي

جدول (34) ايرادات الغاز الطبيعي (% من اجمالي الناتج المحلي)

السنوات	نسبة ايراد الغاز الطبيعي	السنوات	نسبة ايراد الغاز الطبيعي	السنوات	نسبة ايراد الغاز الطبيعي	السنوات	نسبة ايراد الغاز الطبيعي
2004	0.07	2008	0.35	2012	0.28	2016	0.18
2005	0.11	2009	0.42	2013	0.30	2017	0.18
2006	0.11	2010	0.29	2014	0.30	2018	0.30
2007	0.31	2011	0.30	2015	0.40	2019	..

المصدر: اعداد الباحث باعتماد البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/country/DZ باعتماد الملحق (7)

شكل (24) ايرادات موارد الغاز الطبيعي (% من اجمالي الناتج المحلي) (2004-2019)

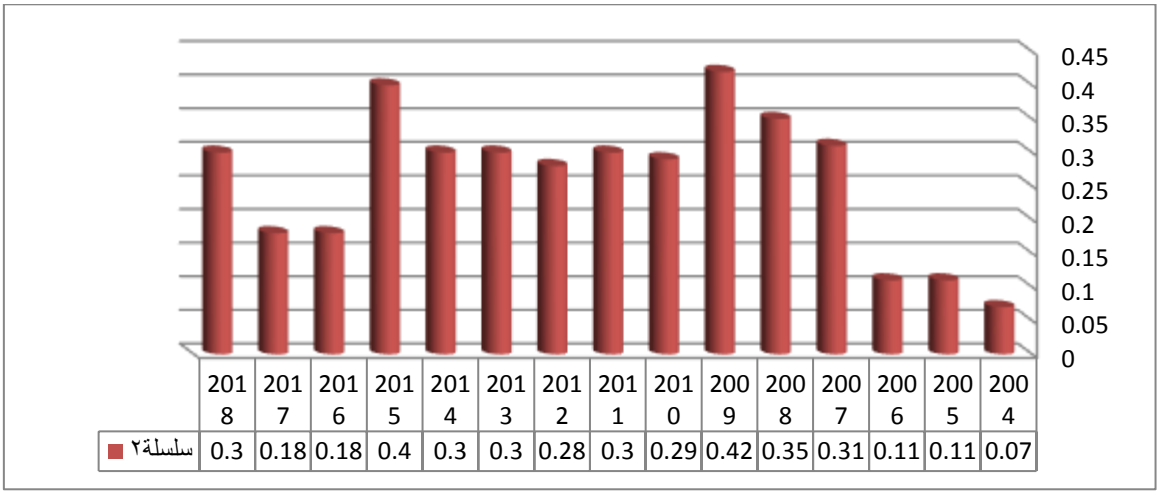

المصدر: مخرجات برنامج Excel

اذ يشير الجدول (33) والشكل (24) إلى الايرادات التي حققها العراق من ايرادات الغاز الطبيعي للمدّة من 2004-2019 اذ يتبين أن هناك تفات واضح في نسب مساهمة ايرادات الغاز الطبيعي من اجمالي الناتج المحلي اذ بلغت عام 2015 أعلى نسبة وكانت (40%) بينما كانت أقل النسب في عام 2004 اذ بلغت النسبة (0,07%) اذ تعكس النتائج اعلاه رغم تفاوتها مقدار مساهمة ضئيل يدل على ضعف استثمارها الغاز الطبيعي ليشكل نسبة جيده من اجمالي الايرادات من الناتج المحلي الاجمالي، علما ان عام 2019 لم تتوفر عنه بيانات.

كما يوضح جدول (35) اجمالي الايرادات للموارد الناضبة في العراق كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي وكما يأتي:

جدول (35) اجمالي الايرادات الموارد الناضبة (% من الناتج المحلي الاجمالي)

السنوات	الموارد الناضبة	السنوات	الموارد الناضبة	السنوات	الموارد الناضبة	السنوات	الموارد الناضبة
2004	64.15	2008	52.72	2012	48.73	2016	30.65
2005	63.94	2009	36.69	2013	45.71	2017	37.31
2006	61.82	2010	42.65	2014	45.71	2018	45.70
2007	53.05	2011	51.15	2015	35.03	2019	..

المصدر: اعداد الباحث باعتماد البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/country/DZ باعتماد الملحق (7)

شكل (25) اجمالي الايرادات الموارد الناضبة (% من الناتج المحلي الاجمالي) (2004-2019)

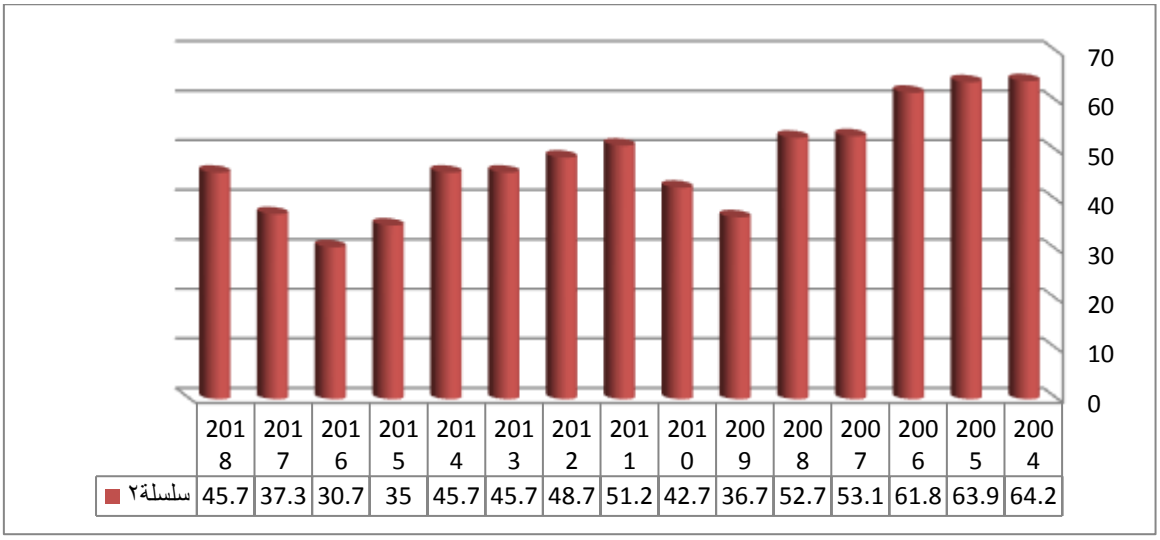

المصدر: مخرجات برنامج Excel

اذ يشير الجدول (35) والشكل (25) إلى نسب الايرادات التي حققتها الموارد الناضبة العراقية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي للفترة من 2004-2019 اذ يتبين ان هناك تفات واضح في نسب مساهمة ايرادات الموارد الناضبة من اجمالي الناتج المحلي اذ بلغت عام 2004 أعلى نسبة وكانت (64.15%) بينما كانت أقل النسب في عام 2016 اذ بلغت النسبة (30.65%) اذ تعكس النتائج أعلاه رغم تفاوتها مقدار مساهمة ضئيل يدل على مساهمة منخفضة للموارد الناضبة من اجمالي الايرادات من الناتج المحلي الاجمالي، الا ان السنوات الاربع الاخيرة من عام 2015 حتى 2018 كانت الاقل إنخفاضا مما يعكس توجه الدولة نحو الاستفادة من الجوانب الاقتصادية الاخرى في تحقيق ايرادتها الضرورية.

ثانياً : الصناديق السيادية وامكانية انشاءها في العراق

هناك عدد من صناديق الثروة السيادية التي تدار عالميا، والتي يمكن دراستها حينما يتعلق الامر بهيكل صندوق للعراق. ولكن النظر إلى هذه الصناديق وأهدافها الاقتصادية النهائية يتلخص في النظر إلى الاسباب التي أدت إلى إنشائها. وأحد الاسباب التي تقف وراءها هو المساعدة في تجنب الازمات الاقتصادية والمالية

التي قد تنشأ عن عوامل داخلية وخارجية ومن ثم المساعدة في حماية اقتصاد الدولة أثناء أوقات الركود المماثلة للوضع الحالي[1].

وهناك سبب آخر يتمثل في المساعدة في إعادة بناء البنية التحتية المتضررة أو تعزيز التنمية المستدامة من خلال استثمارات واسعة النطاق، وهو ما كان ليصعب تمويله لولا وجود صندوق الثروة. والسبب الثالث هو الادخار من أجل الاجيال المقبلة، وفي بعض الاحيان وعلى وجه التحديد في صندوق رواتب التقاعد، تحسبا لتزايد عدد السكان الذي من شأنه أن يثقل ميزانية الدولة. والسبب الاخير الذي غالبا ما يكون موضع تجاهل وله علاقة وثيقة بالعراق، الذي يتلخص في المساعدة في دعم الأنظمة الديمقراطية الهشة. إن صناديق الثروة السيادية قادرة على توفير المكاسب الاقتصادية والسياسية. هناك خمسة أنواع رئيسة من صناديق الثروة السيادية هي: صناديق الادخار، وصناديق احتياطي التقاعد، وصناديق الاستثمار الاحتياطية، وصناديق الاستقرار، وصناديق التنمية .ولكن الطريقة التي يتم بها تمويل هذه الصناديق وادارتها تختلف ايضا:

1- <u>صناديق الادخار</u>: التي تسعى الى تحويل الثروة من موارد محدودة الى أصول مالية متجددة، وهي تتمتع بشعبية بين البلدان الغنية بالنفط. وفي نهاية المطاف فإن هذه الصناديق طويلة الاجل التي تفترض الوفرة الحالية من النفط، أو أي سلعة أخرى، لن تدوم الى الابد، وهي بهذا تسعى إلى إنقاذ هذه الثروة الحالية من أجل المستقبل. ان الصندوق يسمح بتكوين أصول أوسع، وهو ما يساعد في خلق عائدات حقيقية متوقعة على استثماراتهم. وهذا من شأنه أن يساعد في تخفيف التحديات التي تفرضها لعنة الموارد، شريطة إدارتها على النحو اللائق وخلق مصادر بديلة للدخل ودعمها من قطاعات صناعية ومالية أخرى .تنشأ عدد من المشاكل عند تقييم قدرة صناديق الادخار على الاستمرار في العراق. فأولها، قد يكون العراق دولة غنية بالنفط بمستويات عالية من الانتاج والتصدير؛ ولكنه مبتلى بالافراط في الاعتماد على عائدات النفط لتمويل ميزانية ضخمة. إن تقسيم أي من عائداته من النفط لن يؤدي الى تفاقم العجز الحالي في الميزانية. وثانيا، يتسبب هذا الاعتماد على النفط في تقويض صناعات أخرى في العراق وإنشاء صندوق ادخار الان لن ينجح في التخلص من لعنة الموارد .وحين نسترجع الماضي فسوف يتبنين لنا أنه كان من الامثل إنشاء صندوق ادخار في سبعينيات القرن العشرين حين الاقتصاد العراقي مزدهرا، قبل أن يبدأ عصر الريعية. فضلا عن ذلك فإن صندوق الادخار يحتاج ضبطا كبيرا من جانب الدولة حتى لا يتسنى الوصول للصندوق لأغراض اخرى ، ومن المحتمل حدوثه في ظل أوضاع الضائقة المالية، كتلك التي يعيشها العراق الان. وعلى هذا فإن إنشاء صندوق ادخار للعراق في ظل المناخ الحالي لن ينجح ولن يساعد في التغلب على التحديات الحالية[2].

(1) محمد حسين بركة، آفاق انشاء صندوق الثروة السيادي في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط 2020 ص11-12

(2) محمد حسين بركة، نفس المصدر السابق .

2- الصناديق الاحتياطية للرواتب التقاعدية:

تشبه صناديق الادخار من حيث إنها استثمارات طويلة الاجل، ولكن لغرض محدد هو تكوين رأس المال لتلبية متطلبات التزامات المعاشات التقاعدية المستقبلية. كما أنها تختلف عن صناديق التقاعد التقليدية من حيث إنها لا تسعى الى دفعً رواتب تقاعدية على أساس منتظم، بل تسعى بدلا من ذلك إلى التخفيف من ضغوط تزايد عدد المتقاعدين، والذي يتجاوز القوة العاملة الحالية. وعلى الرغم من النمو السكاني الحالي في العراق فان القوة العاملة الحالية تتجاوز بنحو كبير اعداد اصحاب رواتب التقاعد من كبار السن اذ ان ما يقارب من 60% من 40 مليون عراقي ولدوا بعد عام 1991 وهذا يعني أن العراق يواجه تحديا اعظم فيما يتعلق بخلق فرص العمل المستدامة ونمو اقتصاده وقد يكون هناك سوء ادارة لصندوق الرواتب التقاعدية الحالي، ولكن يمكن معالجة ذلك دون الحاجة إلى اللجوء لأنشاء صندوق احتياطي مخصص للرواتب التقاعدية في هذه اللحظة.

3- صناديق الاستثمار الاحتياطية: تحاول هذه الصناديق الاستفادة من الاحتياطيات الاجنبية المرتفعة التي تحتفظ بها البلدان من خلال استثمارات عالية المخاطر وذات عوائد عالية. عادة ما تقترن هذه الانواع من الصناديق بأشكال أخرى من الاستثمارات أو الصناديق، حتى لا تؤثر على المحفظة الاستثمارية الاجمالية في أي بلد، مع التغلب أيضا على عبء الاحتفاظ بهذه الاحتياطيات دون أي عائد يبدو أن مثل هذه الاستثمارات والانشطة تتطلب خبرةً كبيرة وبنية تحتية اقتصادية قوية يفتقر إليها العراق، فضلا عن استخدامه احتياطياته في البنك المركزي حاليا لتقليل العجز ما يجعل صناديق الاستثمار الاحتياطية خيارا غير قابل للتطبيق .

4- صناديق الاستقرار:

توفر هذه الصناديق إعانة قصيرة المدى للدول التي تمر بأزمات مالية مثل التي يواجهها العراق .يتم ذلك عن طريق عزل الاقتصاد عن انخفاض أسعار السلع عن طريق ضخ النقد في الميزانية حينما تنخفض الايرادات، يساعد هذا الصندوق أيضا في التغلب على أعباء لعنة الموارد من خلال سحب الايرادات المكتسبة من ارتفاع أسعار السلع الاساسية وإعادة ضخها في الاقتصاد حينما تنخفض الاسعار. سيساعد هذا في تطوير الصناعات الاخرى ويساعد الاقتصاد على النمو. يتم تمويل هذه الاموال من السلعة التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني، ومع ذلك، فإن الاسعار المنخفضة الحالية للنفط وعلاقتها بالميزانية الاتحادية المقترحة لعام 2020 لا تسمح بسحب أي إيرادات بهذه الطريقة. هذا يعني أن تمويل الصندوق لا بد من أن يتم بطريقة أخرى ومن الممكن أن تمنح صناديق الاستقرار الدول النفطية ميزة حينما يتعلق الامر بحروب الاسعار والتفاوض على الصفقات[1].

(1) محمد حسين بركة، نفس المصدر السابق .

وبسبب الافراط في الاعتماد على النفط وضعف رأس المال، اضطر العراق الى إبرام اتفاقية أوبك التي جعلته عاجزا عن التفاوض على أي شروط جيدة لنفسه. وربما كان امتلاك صندوق استقرار وشكل ما من أشكال أمن الميزانية من شأنه أن يسمح للعراق وبلدان أخرى بالمطالبة بتقسيم عادل للأعباء بدلا من الاتفاق على توزيع متساو للخفض في الانتاج بنسبة 23% .

5- صناديق التنمية:

أصبحت هذه الصناديق ذات شعبية في الآونة الاخيرة فقط بعد الازمة الاقتصادية العالمية لعام 2008 يتطلب هذا الصندوق الاستثمار في الاسواق المحلية بدلا من السعي إلى الحصول على الاصول الاجنبية وتنويع مصادر الموارد. ولذلك، فإن الهدف الرئيس لصندوق التنمية هو تخصيص الموارد للمشاريع الاجتماعية -الاقتصادية التي ستساعد على تعزيز الاقتصاد، مثل مشاريع البنية التحتية.

ليس هناك شك في أن العراق بحاجة ماسة الى صندوق إنمائي لمعالجة آثار سنوات من المشاريع الاستثمارية الفاشلة، وعلة نحو اكثر الحاحا فيما يتعلق بتلبية احتياجات إعادة بناء المناطق المحررة، وإذا ما وضعنا في الاعتبار أن العراق يعاني من لعنة الموارد، فلسوف تكون الفائدة الواضحة المترتبة على صناديق الثروة السيادية هي المساعدة في تنويع اقتصادها فهناك حاجة ملحة لصندوق الثروة السيادية الذي يمكن أن يساعد في تمكين الإصلاح الاقتصادي في العراق.[1]

(1) محمد حسين بركة، مصدر سابق .

المبحث الثاني : واقع مؤشرات التنمية المستدامة في العراق

سوف نتناول تقييم مؤشرات قياس التنمية المستديمة وكما يأتي :-

أولاً:- المؤشرات الاقتصادية :

1- **مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي**:. الجدول رقم (36) يوضح ذلك مع الرسم البياني بالشكل (26) في ادناه :

الجدول (36) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2004-2019) الوحدة: الف دولار

السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
2004	1391.96	2008	4636.61	2012	6829.96	2016	4777.20
2005	1855.52	2009	3853.94	2013	7076.88	2017	5205.29
2006	2373.21	2010	4655.42	2014	6818.80	2018	5834.17
2007	3182.95	2011	6036.40	2015	4989.80	2019	5955.11

المصدر: اعداد الباحث باعتماد:البنك الدولي : https://data.albankaldawli.org/country/DZ باعتماد الملحق (8)

الشكل (26) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدّة (2004-2019)

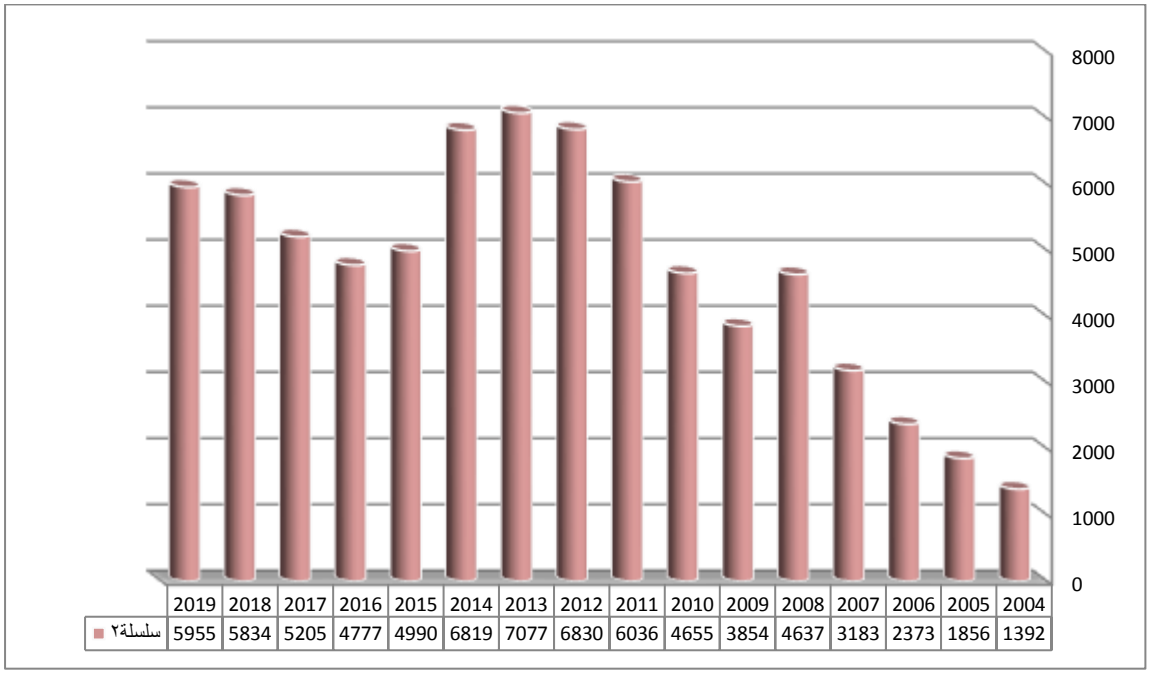

المصدر: مخرجات برنامج Excel

من خلال جدول (36) والشكل (26) نلاحظ ان مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تطور مستمر منذ عام 2004 حتى عام 2013 ، حيث إرتفع من 1391,96 دولار سنة 2004 إلى 7076,88 دولار سنة 2013 ثم بدأ بالإنخفاض والتذبذب حتى عام 2019 وكان قد سجل أعلى مستوى له سنة 2013

بـ 7076,88 دولار بينما كان أقل مستوى تم تسجيله في عام 2004، وقد يعود سبب الإرتفاع في مستوى الدخل إلى نجاعة السياسة الاقتصادية وزيادة اداء النمو الاقتصادي ليعود إلى الغنخفاض بداية من سنة 2014 وتفسير ذلك يعود إلى الصدمة البترولية والتمسك بالاقتصاد الريعي .

ب- **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي** : اذ يوضح الشكل (27) والجدول (37) معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي للمدّة المدروسة (2004-2009)

الجدول (37) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال المدّة (2004-2019)

السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي%	السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي%	السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي%
2004	54.16	2008	8.23	2012	13.94	2016	15.21
2005	4.40	2009	3.38	2013	7.60	2017	2.49-
2006	10.16	2010	6.40	2014	0.70	2018	0.56-
2007	1.38	2011	7.55	2015	2.48	2019	4.40

المصدر: اعداد الباحث باعتماد:البنك الدولي : https://data.albankaldawli.org/country/DZ باعتماد الملحق (9)

الشكل (27) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال المدّة (2004-2019)

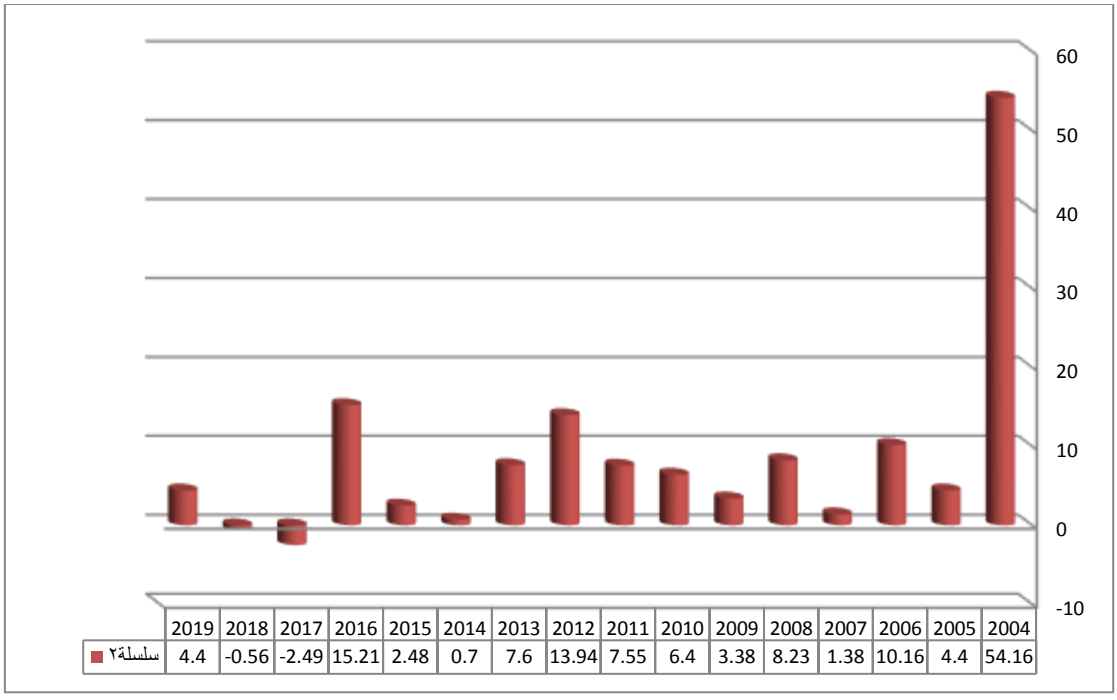

المصدر: مخرجات برنامج Excel

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي شهدت تذبذبا واضحا في نسب النمو إذ كانت أعلى نسبة حققتها في عام 2004 اذ بلغت نسبة النمو 54,16% التي تعُدّ أكبر نسبة وقد يعود سبب

ذلك إلى السياسة الإنفاقية التوسعية بينما أقل نسبة نمو تحققت هي في عام 2017 إذ بلغت نسبتها بالسالب -2,49% وقد يعد السبب تأثراً بالصدمة الخارجية المتمثلة في إنخفاض سعر البترول.

ج- **مؤشر الميزان التجاري** :

يوضح الميزان التجاري للسلع والخدمات درجة الانفتاح الإقتصادي للدولة على العالم الخارجي، ومستوى علاقتهما التجارية مع بلدان العالم المختلفة، ومن خلال الجدول التالي سنوضح معطيات إحصائية للميزان التجاري خلال المدّة 2000-2016 .

جدول (38) الميزان التجاري خلال المدّة (2004-2005) الوحدة :مليار دولار

السنوات	الميزان التجاري	السنوات	الميزان التجاري	السنوات	الميزان التجاري	السنوات	الميزان التجاري
2004	2.82-	2008	25.80	2012	33.46	2016	13.67-
2005	3.52-	2009	126000000	2013	8.60	2017	4.54
2006	8.09	2010	7.39	2014	10.30	2018	18
2007	15.73	2011	30.95	2015	10.79-	2019	2.91-

المصدر: اعداد الباحث باعتماد :البنك الدولي :https://data.albankaldawli.org/country/DZ

شكل (28) الميزان التجاري خلال المدّة (2004-2019)

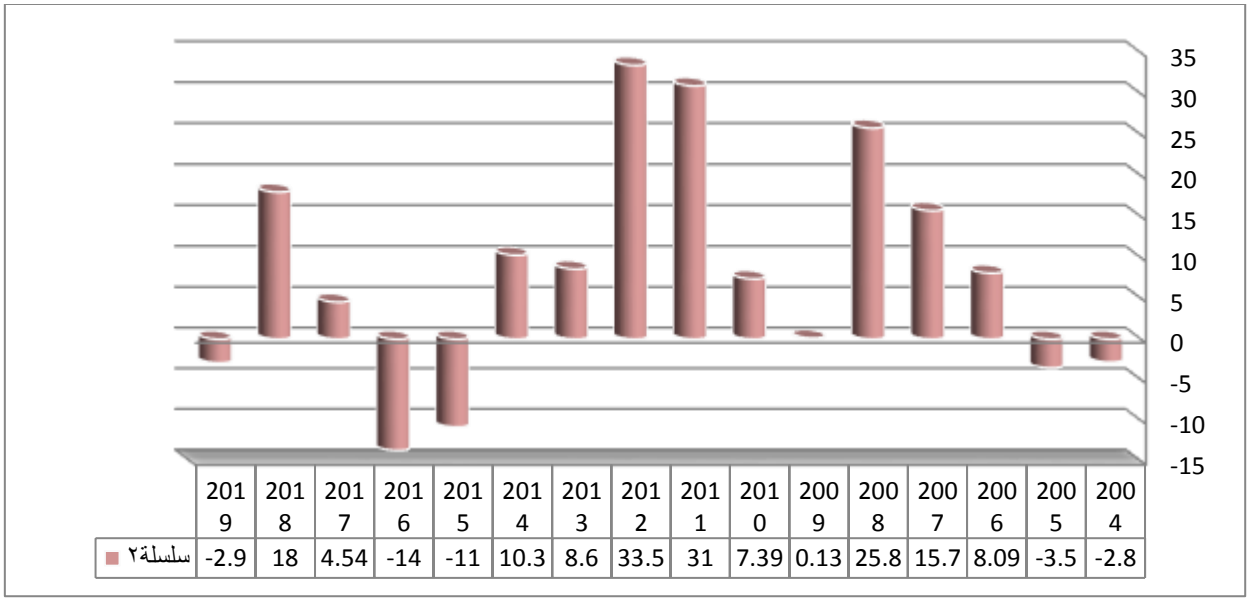

المصدر: مخرجات برنامج Excel

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الميزان التجاري قد بدأ بالاتجاه السالب للاعوام 2004و2005 ثم حقق إرتفاعا موجبا بلغ عام 2008 ما مقداره 8,09 ثم إستمر إلى عام 2008 الذي حقق فيه مقدارا 25,80 ثم انخفض ليكون أقل من مليار دولار بمبلغ 126 مليون دولار ثم عاود الإرتفاع حتى عام 2012 ليبلغ 33.46 ثم بدأ الإنخفاض حتى وصل سالبا عام 2016 13,67- ثم إرتفع إرتفاعا بسيطا قياسا بسنوات سابقة ثم إنخفض عام 2018 وعام 2019 كان سالبا اذ بلغ 2,91- وقد سجل ذلك عجزاً في الميزان

التجاري واضحا خلال السنوات الخمس الاخيرة وسبب ذلك راجع إلى هشاشة الإيرادات الخارجية إزاء إنخفاض أسعار البترول وأمام الضعف الهيكلي في إيرادات الصادرات خارج قطاع المحروقات.

د- **نسبة الديون من الناتج المحلي الإجمالي** : هو عبارة عن نسبة الدين الخارجي الكلي إلى الناتج القومي الإجمالي، ومن خلال الجدول الآتي الذي سيوضح نسبة الدين العام الخارجي ونسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من 2004-2019 .

جدول (39) نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدّة 2004-2019 مليار دولار

السنوات	نسبة إجمالي الدين	السنوات	نسبة إجمالي الدين	السنوات	نسبة إجمالي الدين	السنوات	نسبة إجمالي الدين
2004	12.68	2008	7.32	2012	0.59	2016	1.32
2005	48.55	2009	2.43	2013	0.66	2017	1.50
2006	14.43	2010	1.56	2014	0.59	2018	1.03
2007	10.73	2011	1.03	2015	0.84	2019	..

المصدر: اعداد الباحث باعتماد:البنك الدولي : https://data.albankaldawli.org/country/DZ باعتماد الملحق (7)

الشكل (29) نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي خلال المدّة 2004-2019 .

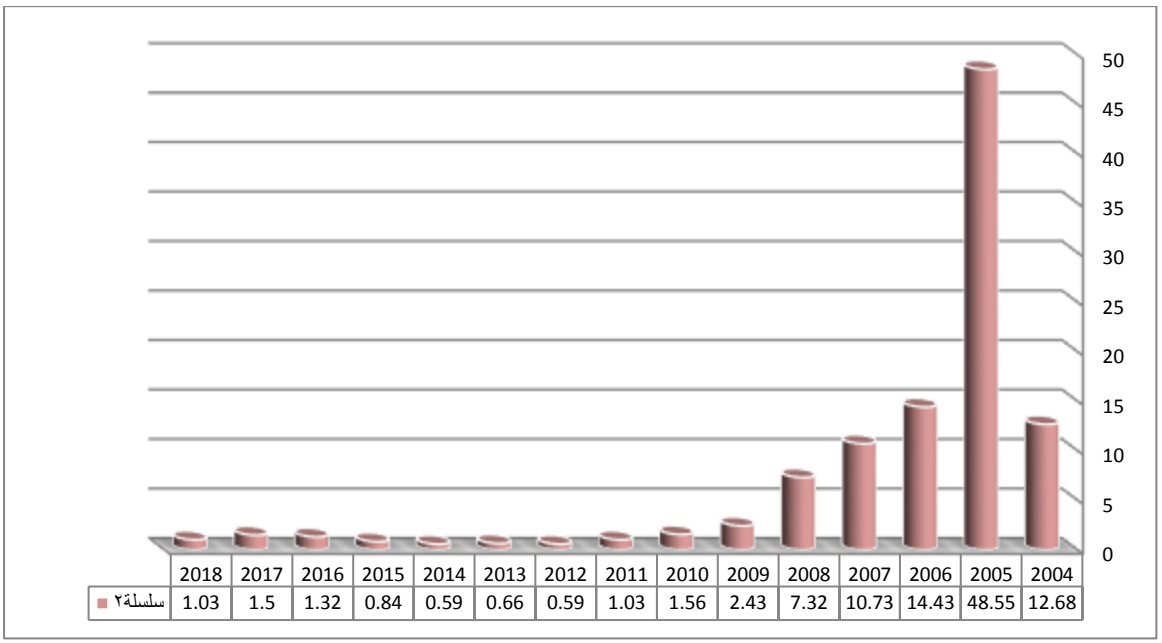

المصدر: مخرجات برنامج Excel

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أعلاه أن نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت في نزول منذ عام 2004 وحتى عام 2015 ثم إرتفع بنسبة بسيطة للأعوام 2016 و2017و إذ كانت أعلى نسبة عام 2005 اذ بلغت 48,55 وأقل نسبة عام 2012 و2014 إذ بلغت 0.59 وسبب ذلك راجع إلى تولي الحكومة في معالجة الديون واللجوء المعتبر لموارد صندوق ضبط الإيرادات، إرتفاع قروض المصارف للدولة عن طريق عملية الإكتتاب في القرض الوطني .

هـ- **معدل التضخم :** يقصد به معدل الزيادة السنوية في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك من السلع والخدمات، ويعد أحد أهم مؤشرات قياس أداء الإقتصاد الكلي والآستقرار الاقتصادي ،وكما أنه أحد المؤشرات التي تتم متابعتها بواسطة السياسة النقدية .وعليه يبقى الهدف الاساس للسياسة النقدية هو إستقرار الاسعار ومراقبة وتيرة التضخم . والجدول الآتي يوضح معدلات التضخم خلال المدّة 2004-2019.

جدول رقم (40): معدلات التضخم خلال المدّة 2004-2019

السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم
2004	16.72	2008	30.18	2012	2.73	2016	13.40-
2005	32.31	2009	19.52-	2013	0.11	2017	14.62
2006	18.01	2010	16.54	2014	0.70-	2018	15.36
2007	15.02	2011	24.55	2015	26.10-	2019	..

المصدر: اعداد الباحث باعتماد :البنك الدولي :https://data.albankaldawli.org/country/DZ

الشكل (30) معدلات التضخم خلال المدّة 2004-2019

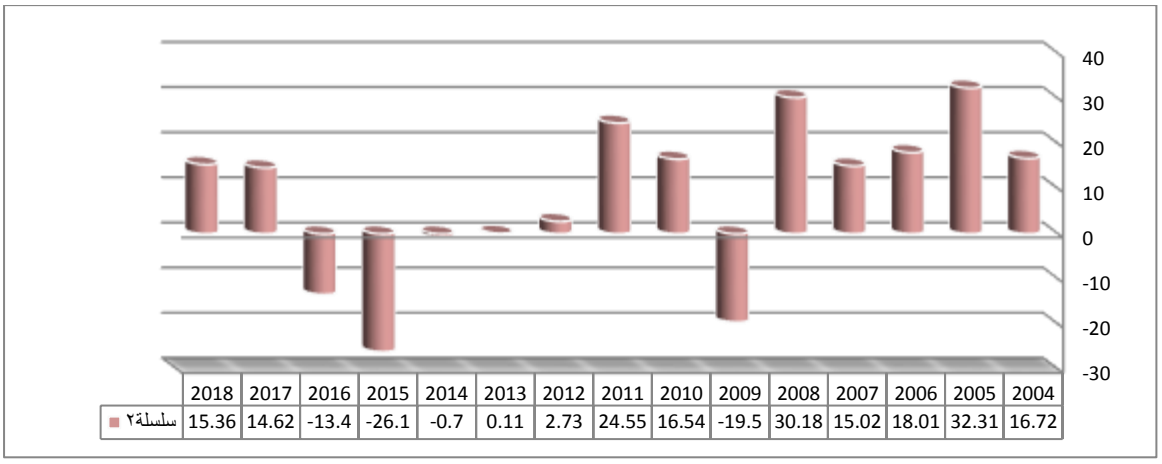

المصدر: مخرجات برنامج Excel

شهد معدل التضخم زيادة متذبذبة وانخفاضا بعض الاحيان للسالب بدءاً من سنة 2004 والذي قدر بـ 16,72% وكان التذبذب بين السالب والموجب حسب سنوات الدراسة وكان اعلى نسبة سجلت في عام 2011 إذ بلغت 32,31 ثم بلغت أدنى نسبة بالسالب عام 2014 اذ بلغ 0.70 % .

ثانياً : المؤشرات الإجتماعية :

1- مؤشر الانفاق على التعليم: يعد التعليم من أهم الركائز لبناء مجتمع المعرفة، فهو الوسيلة المستخدمة لمواجهة الفقر والجهل والحد من الأزمات ويعد وسيلة لسيادة الإستقرار، فهو يؤمن العيش الكريم، ويمنح الفرد القدرة على إيجاد الحلول لمعالجة المشاكل التي تواجهه. فهو يعد عنصر أساس في التنمية البشرية والإقتصادية[1]. وطلب العلم واجب، إذ ذكر الله سبحانه وتعالى ﴿ **وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا**﴾[2]. وللتعليم أهمية

(1) مهـــا عـــلّاوي راضـــي آل عبيد الزهيـــري، سياسات مواجهة الفقر ودورها في تلبية متطلبات التنمية المستدامة في العراق. رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة 2012 ص13

(2) سورة طه الآية 114،ص320 .

كبيرة من الناحية الإجتماعية والإقتصادية[1]. حتى نهاية الثمانينيات كان النظام التعليمي في العراق من أفضل الأنظمة، لكونه يعد أبناؤه بالخبرة والمعرفة، إذ احتل العراق المرتبة (11)، أي بمعدل (88%) من أصل أربع عشرة دولة عربية عام 2002، وزادت هذه النسبة من 83.7 في عام 1998 إلى 84.8 عام 2007 حسب نتائج المسح الإجتماعي والإقتصادي في العراق عام 2007، ورغم ذلك فأن النسبة منخفضة مقارنة بالدول العربية. لقد تدهور مستوى التعليم في العراق في الآونة الأخيرة بسبب قلة الموارد المخصصة له بسبب الحروب والتوجه إلى الإنفاق العسكري، مما خفض نصيب الفرد من (620) دولار عام 1989 إلى (47) دولار خلال المدة 1993 – 2002 من التعليم، وكان أغلبه من برنامج النفط مقابل الغذاء [2] وفيما يلي توضيح لمستوى الإنفاق العراقي على التعليم

جدول رقم (41) اجمالي الإنفاق على التعليم خلال المدّة 2004-2019 (مليار دولار)

السنوات	الانفاق على التعليم	السنوات	الانفاق على التعليم	السنوات	الانفاق على التعليم	السنوات	الانفاق على التعليم
2004	1.69	2008	6.21	2012	10.08	2016	7.97
2005	2.09	2009	5.28	2013	10.74	2017	8.93
2006	2.83	2010	6.45	2014	10.73	2018	10.23
2007	3.95	2011	8.53	2015	8.10	2019	..

المصدر: اعداد الباحث باعتماد:البنك الدولي : https://data.albankaldawli.org/country/DZ باعتماد الملحق (7)

يوضح جدول (41) وشكل (31) مؤشر الانفاق على التعليم في العراق بمليار الدولار للمدّة من 2014-2019 إذ يتبين أن في عام 2004كانت نسبة الانفاق (1.69) مليار دولار وقد بدأ بالازدياد إرتفاعا حتى عام 2008 ليبلغ (6.21) مليار دولار ثم إنخفض عام 2009 ليبلغ (5.28) مليار دولار وهي الأقل نسبة خلال مدّة الدراسة ثم بدأ إرتفاعا جديا قياسا بالأعوام السابقة إذ كان أعلى نسبة إنفاق عام 2014 اذ بلغ 10,73 مما يعكس توجه الدولة الجاد نحو تعزيز الجوانب العلمية.

(1) هدى زوير مخلف ألدعمي، إيمان عبد الكاظم جبار، دور التعليم والتدريب في تنمية الموارد البشـرية في العراق، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد الأول، العدد (5)، السنة الثانية، 2006، ص 82.

(2) مهـا عـلّاوي راضـي آل عبيد الزهيـري، مصدر سبق ذكره ص13.

الشكل (31) اجمالي الانفاق على التعليم خلال المدّة 2004-2019

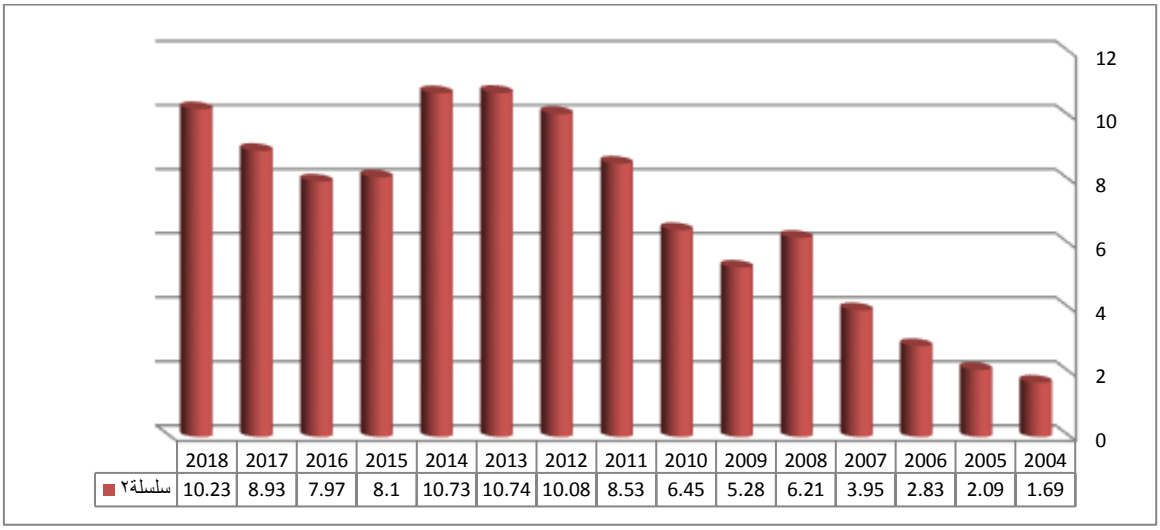

المصدر: مخرجات برنامج Exce

2- مؤشر الانفاق على الصحة:

يوضح الجدول أدناه والشكل رقم (36) نسبة الانفاق الحكومي العراقي على القطاع الصحي للأعوام من 2004 حتى عام 2019 .

جدول رقم (42) اجمالي الإنفاق على الصحة خلال المدّة 2004-2019

السنوات	الانفاق على الصحة %	السنوات	الانفاق على الصحة %	السنوات	الانفاق على الصحة %	السنوات	الانفاق على الصحة%
2004	3.3	2008	4.2	2012	4.4	2016	4.7
2005	3.5	2009	5	2013	5.3	2017	4.8
2006	3.9	2010	4.8	2014	4.8	2018	4.5
2007	7.4	2011	4.9	2015	4.6	2019	2.5

المصدر: اعداد الباحث باعتماد :د. عبد العظيم الشكري وحسنين العلياوي (الانفاق على القطاع الصحي وأثره على التنية المستدامة في العراق) مجلة الدراسات المستدامة، السنة الثانية، المجلد الثاني، العدد الثامن، لسنة 2020 .

الشكل (32) اجمالي الإنفاق على الصحة خلال المدّة 2004-2019

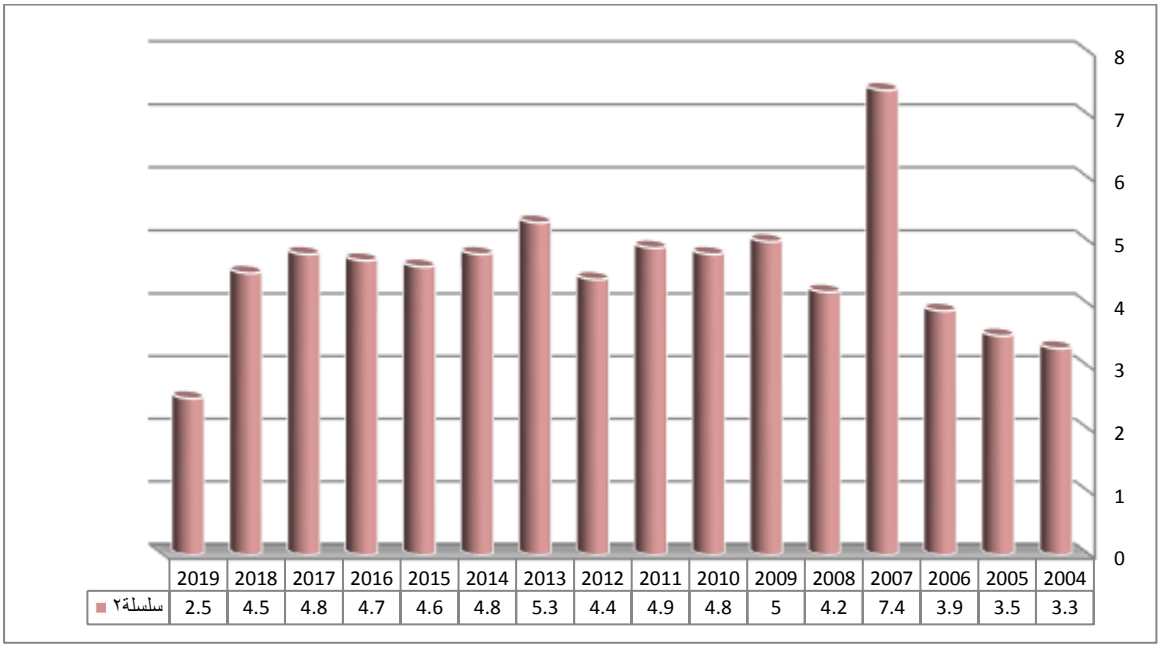

المصدر: مخرجات برنامج Exce

إذ يبين جدول (42) وشكل (32) مقدار الإنفاق الحكومي على القطاع الصحي الذي يبدو جليا تزايد الإنفاق ابتداءَ من 2004 إذ بلغ (3.3%) وتزايدت حتى عام 2007 (7.4%) إذ بلغت ثم إنخفضت للأعوام المتبقية حتى عام 2019 بلغ الإنفاق (2.5%) .

ثالثاً : <u>المؤشرات البيئية</u> : تشمل المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة على المؤشرات المتعلقة بالغابات والاراضي، وبالتنوع الإحيائي وبحالة الهواء ، وبالموارد المائية .

1- **<u>مؤشر التلوث البيئي</u>**: ينظر إلى البيئة في علم الاقتصاد بأنها الملكية التي توفر مجموعة من الخدمات، فهي من الأصول الخاصة جدا إذ إنها توفر النظم الضرورية للحياة وكما هو الحال بالنسبة للأصول الاخرى يتم السعي من اجل منع قيمتها من التدهور واستمرار الاستفادة منها ،ولهذا فإن حاسيتها للتلوث تكون عالية جدا إذ يتعلق التلوث بجميع جوانب البيئة الخاصة[1].

(1) بوعشير مريم (دور وأهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة) 2011/2010 جامعة منتوري قسنطينة.

جدول رقم (43) مؤشر التلوث البيئي خلال المدّة 2004-2019

السنوات	انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون(متوسط نصيب الفرد بالطن المتري)	انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون (كغم لكل دولار من اجمالي الناتج المحلي بتعادل القوة الشرائية لعام 2011)	كثافة غاز ثاني اكسيد الكربون (كغم لكل كغم من استخدام طاقة مكافئ النفط)
2004	4.34	0.59	4.37
2005	4.22	0.56	4.30
2006	3.60	0.44	3.96
2007	2.23	0.27	2.45
2008	3.28	0.38	3.39
2009	3.61	0.41	3.17
2010	3.77	0.42	2.99
2011	4.45	0.47	3.33
2012	4.48	0.47	3.37
2013	4.99	0.47	3.36
2014	4.84	0.47	3.37
2015	4.70	0.46	..
2016	5.19	0.45	..
2017	..	..	..
2018	..	..	..
2019	..	..	..

المصدر: اعداد الباحث باعتماد:البنك الدولي : https://data.albankaldawli.org/country/DZ

إذ يوضح الجدول اعلاه بأن التلوث بغاز ثاني اوكسيد الكربون قدر ارتفع كمتوسط نصيب الفرد بالطن المتري ليصل أعلى مستوى له عام 2016 بنسبة (5.19) كما انها لكل دولار كانت أعلى نسبة له في عام 2004 أيضا إذ بلغ (0.59) بينما كان أعلى مستوى للتلوث لكل كيلو غرام من استخدام الطاقة المكافئ للنفط عام 2004 إذ بلغ (4.37).

2- **نسبة الاراضي الزراعية من المساحة الكلية** : تشير الاراضي الزراعية إلى نسبة الأراضي التي تكون صالحة للزراعة ومزروعة بمحاصيل دائمة أو تغطيها مزارع دائمة . وحسب تعرفي منظمة الاغذية والزراعة تشمل الآراضي الصالحة للزراعة ،أي الآراضي التي تكون مزروعة بالمحاصيل المختلفة ،

الجدول (44) يوضح نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي خلال المدّة 2004-2019 .

السنوات	نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الاراضي %	السنوات	نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الاراضي	السنوات	نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الاراضي	السنوات	نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الاراضي
2004	19.87	2008	18.73	2012	19.73	2016	21.42
2005	21.47	2009	18.07	2013	20.42	2017	..
2006	20.55	2010	18.93	2014	21.35	2018	..
2007	20.90	2011	19.69	2015	21.42	2019	..

المصدر: اعداد الباحث باعتماد:البنك الدولي : https://data.albankaldawli.org/country/DZ

الشكل (33) نسبة الاراضي الزراعية من المساحة الكلية خلال المدّة 2004-2019

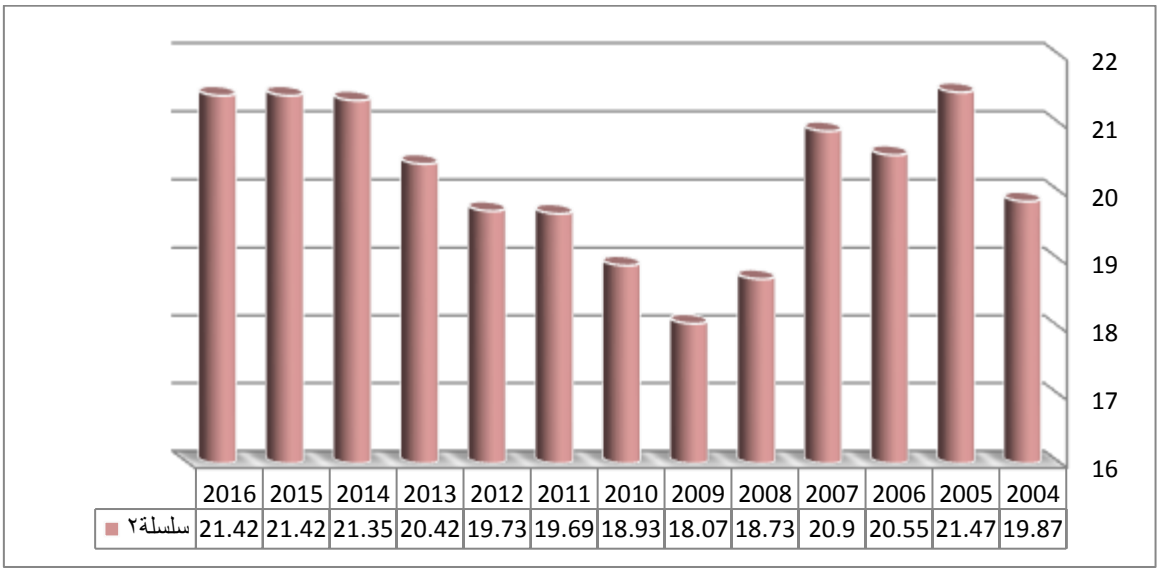

المصدر: مخرجات برنامج Excel

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي قد بلغت أعلى نسبتها وقدرت ب 21.47% سنة 2005 وتقريبا النسبة مستقرة والزيادات والإنخفاضات كانت طفيفة علما إن السنوات الثلاث الاخيرة لم تتوفر عنها بيانات، لو قورن هذا المعدل بمساحة الأراضي في العراق لوجدناها إنها قليلة مقارنةً بما وجه لهذا القطاع من مبالغ مالية ضخمة من أجل الوصول للأحسن فضلا عن توفر جميع ضروريات الزراعة في العراق إلا إنها غير مستغلة بالشكل الملائم.

المبحث الثالث / أثر الموارد الناضبة على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق

الاطار النظري للأساليب القياسية المستخدمة

اولاً: توصيف وصياغة الانموذج القياسي

توصيف الانموذج القياسي

يعرف الانموذج القياسي بأنَّه عبارة عن انموذج اقتصادي يبين رمزياً طبيعة العلاقات الاقتصادية للظاهرة المدروسة وبصورة أقرب إلى الدقة مستخدماً في ذلك العوامل المحددة أو المؤثرة في سلوك الظاهرة جزيئاً أو كلياً[1].

وتعد مرحلة التوصيف من أهم مراحل بناء الانموذج القياسي وأصعبها وذلك لما تتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أَنْ يحتويها الأنموذج، وفي هذه المرحلة يتم الاعتماد على النظرية الاقتصادية لتحويل العلاقة بين المتغيرات إلى معادلات رياضية بأستخدام الرموز في تحديد نوع واتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.

تعدّ ايرادات الموارد الناضبة (النفط والغاز) من العوامل المهمة والفاعلة في تحريك النشاط الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الاجمالي ، فان زيادة هذه الايرادات تزيد من نصيب الفرد من الناتج وتلغي العجز في ميزان المدفوعات وتمكن الدولة من سداد الديون العامة وفوائدها ،لذا تعدّ الايرادات الناضبة الأساس الذي يحرك النشاط الاقتصادي العراقي وهي من الموضوعات المهمة، والتي لا يمكن أن يقتصر تحليلها على الجانب الوصفي فقط، بل لابد من تحديد وقياس اثرها ونسبة مساهمتهما في التغييرات التي تحصل في الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد منه وكذلك أثرها في الديون العامة والميزان التجاري كمؤشرات مهمة عن حالة التنمية المستدامة في العراق خلال مدة البحث (2004-2019)، وهذا يتم عن طريق الاستعانة بالقياس الاقتصادي الذي يعد من الأساليب الكمية المميزة في هذا المجال، إذ إنها تتسم بالسهولة والإمكانية العالية في تحديد طبيعة المتغيرات التي يتم إدخالها أو إستبعادها من النماذج، و يمكن توصيف هذه المتغيرات كما يأتي :-

1) **المتغيرات المستقلة:-** تتمثل بمتغير واحد فقط وهو الإيرادات الناضبة (DRR) الناتجة من مجموع إيرادات (النفط والغاز) كأهم الموارد الناضبة في العراق .
2) **المتغيرات التابعة (بعض اهم مؤشرات التنمية المستدامة)**
   - أ- متوسط نصيب الفرد الناتج المحلي الاجمالي **aGDP**
   - ب- الميزان التجاري **TD**
   - ت- الدين العام **PD**
3) **المتغير العشوائي (U_t)**

(1) وليد اسماعيل السيفو وأخرون، اساسيات الاقتصاد التحليلي، دار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان،ط1، 2006، ص47.

يتضمن المتغير العشوائي المتغيرات التي يصعب قياسها كالعادات والتقاليد وطبيعة السلوك، وقد يضم بعض المتغيرات الحقيقية أو المالية والنقدية فضلا عن التدفقات المالية والدولية التي تعذر احتسابها، فمن المحتمل عدم توفر البيانات الكافية عنها ولصعوبة قياسها كمياً .

ثانياً: تقدير معلمات الانموذج

بعد ان يتم صياغة الانموذج بصورة صحيحة يتم استخدام أحد الطرائق اللازمة لإيجاد تقديرات لمعلمات النموذج، وقد تتطلب هذه المرحلة معرفة بطرائق الاقتصاد القياسي المختلفة، إذ يمكننا ان نجد تقديرات لمعلمات العلاقة الاقتصادية بأكثر من طريقة من طرائق الاقتصاد القياسي المناسبة للأنموذج، وان هذه المرحلة تتكون من الخطوات الآتية [1]:-

1) **تجميع البيانات :-** إذ يوجد العديد من أنواع البيانات التي يتم تجميعها عن المتغيرات التي يحتويها النموذج، فقد تكون البيانات إما على شكل سلاسل زمنية تعطي معلومات عن القيم العددية للمتغيرات من مدة إلى اخرى، أو بيانات مقطعية تعطي قيم معلومات عن المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بوحدات اقتصادية مختلفة في نقطة زمنية معينة أو بيانات متصلة معبرة عن استقصاءات متكررة تتعلق بعينة واحدة لأوقات زمنية مختلفة وغيرها من البيانات، وفي بعض الاحيان لا يمكن قياس بعض المتغيرات التي تؤثر في المتغير التابع ويتم تكميمها بإعطائها قيما عددية عادة ما تكون الصفر او الواحد وتعرف بالمتغيرات الصورية أو تسمى بالمتغيرات الصماء.

2) **اختيار طريقة القياس المناسبة :-**

ان هناك الكثير من الطرائق القياسية التي يمكن استخدامها في قياس العلاقات الاقتصادية ،ومن أهمها[2]:-

أ) **طرائق تتناول معادلات فردية:-** والتي تطبق على معادلة واحدة ومن هذه الطرائق:-

1. طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية.
2. طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين.
3. طريقة المربعات الصغرى غير المباشرة أو ما تعرف بطريقة الشكل المختزل .
4. طريقة الامكان الأعظم باستخدام بيانات محددة .

ب) **طرائق تتناول المعادلات الانية :-** وهي تطبق على جميع معادلات الانموذج في أن واحد ومن ثم ينتج عنها تقديرات آنية لجميع معاملات النموذج، أهم هذه الطرائق :-

1. طريقة المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل.
2. طريقة الامكان الاعظم باستخدام معلومات كاملة .

(1) نعمة الله نجيب إبراهيم ، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2002 ، ص 26.
(2) أ كوتسوينس ، نظرية الاقتصاد القياسي ، ترجمة د0 محمد عبد العال واخرون ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد ، 1991 ، ص (34- 35).

ثالثا :- تقييم تقديرات المعلمات

من بعد التوصل إلى تقديرات الأنموذج فأن الاقتصادي القياسي ينتقل إلى مرحلة تقييم النتائج المتحصل عليها لكي يبين مدى الاعتماد على هذه النتائج ، ولهذا الغرض تستخدم عدة معايير وكما يأتي :-

1) **المعايير الاقتصادية :-** تحدد هذه المعايير مبادئ النظرية الاقتصادية بما يخص إشارة وحجم معلمات العلاقات الاقتصادية وعن طريق هذه المعايير يمكن إجراء مقارنة بين إشارات وقيم المعلمات مع منطق النظرية الاقتصادية وكذلك بيان نوع العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع كونها علاقة طردية أم عكسية [1].

2) **المعايير الاحصائية :-** تحدد هذه المعايير النظرية الاحصائية عن طريق عدة إختبارات إحصائية الهدف منها تقييم درجة الإعتماد على تقدير معلمات الأنموذج ومدى معنوية المعلمات، ومن أهم هذه الاختبارات هي :-

أ) **اختبار (t):-** عن طريق هذا المعيار يتم التعرف على مدى معنوية المعلمات التي تم تقديرها للمتغيرات الاقتصادية في الأنموذج، وان هذا الاختبار يبني على فرضيتين هما فرضية العدم (H0) والفرضية البديلة (H1)، ففي حالة الاولى الكون (t) المحتسبة اقل من (t) الجدولية، هذا يعبر عن عدم وجود علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وهذا يعني قبول فرضية العدم ونرفض فرضية البديلة (رفض النتيجة)، إما في حالة كون (t) المحتسبة أعلى من (t) الجدولية هذا يعني قبول فرضية البديلة بمعنى (قبول النتيجة) ونرفض فرضية العدم، اي معنوية العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع[2].

ب) **اختبار (F) :-** إن هذا الإختبار يوضح المعنوية الاجمالية للأنموذج المقدر وكذلك يختبر جوهرية معامل التحديد(R^2)، ويوجد له قيمتين تحتسب من نتائج تقدير الأنموذج والثانية جدولية تعتمد على عدد المتغيرات ودرجة الحرية، وكلما كانت قيمة (F)المحتسبة اكبر من قيمة(F) الجدولية فإن ذلك يعني معنوية أكثر للأنموذج والعكس صحيح[3].

ت) **اختبار معامل التحديد (R^2) :-** عن طريق اختبار معامل التحديد (R^2) يتم التعرف على القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة، وتتراوح قيمته ما بين الصفر والواحد ($0 \leq R^2 \leq 1$)، فكلما إرتفعت دل ذلك على قوة المتغيرات المستقلة في التأثير بالمتغير التابع ، ويحدث العكس في حالة إنخفاض قيمته[4].

3) **المعايير القياسية :-** تحدد هذه المعايير نظرية الإقتصاد القياسي بهدف التعرف على جميع فرضيات طريقة الإقتصاد القياسي المستخدمة مستوفاة ام لا في حالة معينة، وكذلك تستخدم هذه المعايير كإختبارات

(1)عدنان داود العذاري ، الاقتصاد القياسي: نظرية وحلول، مراجعة – صادق علي الجبوري، دار جرير للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010، ص 45 0

(2) حميد عبيد، الاقتصاد القياسي، دار الكتب للطباعة والنشر، ط1، 2017، ص88.

(3) عدنان داود العذاري ، الاقتصاد القياسي –نظرية وحلول – مصدر سابق ، ص 47 .

(4)عادل عبد الغني محبوب ، اصول الاقتصاد القياسي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، 1982،ص 20

من الدرجة الثانية، إذ فروض انموذج الإنحدار المقدر تختلف من طريقة إلى أخرى ومن ثم يوجد معيارا اقتصاديا لكل طريقة، إن من أهم المشاكل القياسية هي مشكلة الإرتباط الذاتي بين قيم المتغير العشوائي وهذا ما يعرف بفرض الإضطرابات العشوائية، ويتم إستخدام إختبار دوربن – واتسن (D-W) للكشف عن مشكلة الأرتباط الذاتي[1].

رابعا:- اختيار الانموذج وبناء العلاقة الدالية

وبشكل دقيق يمكن توصيف مجموعة من الدوال لهذا الأنموذج القياسي الذي يوضح العلاقة بين إيرادات الموارد الناضبة وبعض مؤشرات التنمية المستدامة وفقاً للصيغة الاتية:-

$$Y = B_0 + B_1X_1 \ldots\ldots + B_nX_n + Ui$$

1) دالة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

$$aGDP = F(drr)$$

$$aGDP = b_0 + b_1drr + ui$$

2) دالة الميزان التجاري

$$Tb = F(drr)$$

$$Tb = b_0 + b_1drr + ui$$

3) دالة الدين العام

$$Pd = F(drr)$$

$$Pd = b_0 + b_1drr + ui$$

اذ ان :-

aGDP: نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

Tb : الميزان التجاري

Pd :- الدين العام

Drr :- ايرادات الموارد الناضبة

Ui: المتغير العشوائي

ثانياً: توصيف انموذج الانحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع (ARDL)

تعد منهجية ARDL منهجية حديثة تم تطويرها من لدن (Pesaran عام 1997، Shinand and Sun عام 1998، وتم تطويره من لدن بيساران وآخرون في عام 2001)، ويتميز هذا الإنموذج إنه لا يشترط أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، ويرى Pesaran إن إختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقة بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ، ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها

(1)أ. كوتسوينس ،نظرية الاقتصاد القياسي ، مصدر سابق ، ص(264-265) 0

I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو خليط من الأثنين، والشرط الوحيد لتطبيق هذا الأنموذج هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2) ،كما إن إنموذجARDL ياخذ عدداً كافياً من مدد التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من إنموذج الإطار العام، وتعد معلماته المقدرة في المدى القصير والطويل أكثر إتساقا من تلك التي في الطرائق الاخرى مثل جرانجر 1987، طريقة جوهانسن 1988[1]،لذا يعد إنموذجARDL أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث والبالغة 60 مشاهدة ربع سنوية ،للمدة 2004-2019 .

ويمكن اتباع الخطوات الآتية لتقدير انموذج (ARDL):-

1) اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها باستعمال إختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (ADF)، ويعد من أشهر الاختبارات المستعملة لإختبار استقرارية السلاسل الزمنية ، ويعتمد هذا الغختبار على ثلاث صيغ للتأكد من مدى استقرارية السلاسل الزمنية او عدم استقراره وهي كالآتي[2]:-

أ) الصيغة الاولى :- عدم إحتواء هذه الصيغة على الحد الثابت والإتجاه الزمني

$$\Delta Yt = \lambda Y_{t-1} + Ut \quad \text{.....(1)}$$

ب) الصيغة الثانية :- إحتواء هذه الصيغة على الحد الثابت فقط

$$\Delta Yt = C + \lambda Y_{t-1} + Ut \quad \text{.....(2)}$$

ت) الصيغة الثالثة :- إحتواء هذه الصيغة على الحد الثابت والاتجاه الزمني.

$$\Delta Yt = C + Bt + \lambda Y_{t-1} + Ut \text{.....} \quad (3)$$

إذ ان :-

ΔYt : تشير إلى الفرق الأولي للسلسلة Yt .

λ : معلمة المتغير المبطئ لمدّة واحدة Yt-1

Ut: الخطأ العشوائي

C : الحد الثابت

Bt : الإتجاه الزمني

2) تحديد عدد المتباطئات المثلى بإستعمال إنموذج الإنحدار الذاتي غير المقيد (VAR) وعن طريق مدّة الابطاء التي تحمل أقل قيمة للمعايير الأكايك (AIC) و شوارز (SC) ومعيار هانن كوان (HQ)، وبعدها

(1) حماني محمد دريوش ، ناصور عبد القادر ، دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام انموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ، جامعة سطيف كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير ، الجزائر ، ابحاث المؤتمر الدولي ، 2014،ص17

(2) عبد اللطيف حسن شومان ، عبد الزهرة حسن ، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد ، العدد 34 ، المجلد 9، 2013،ص180

يتم تقدير أنموذج تصحيح الخطأ للعلاقة المقدرة من أجل إتخاذ القرار وتحديد سرعة التكيف على الاجل الطويل بين متغيرات ARDL الأساسية [1].

3) تقدير إنموذج(ARDL) اختبار وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بإستعمال إختبار الحدود (Bound Tast).

4) إختبار سلامة واستقرارية الإنموذج عن طريق مجموعة من الإختبارات وهي [2]:

أ) إختبار خلو الإنموذج من الإرتباط التسلسلي عن طريق إختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test).

ب) إختبار معنوية المعلمات المقدرة بإستعمال إختبار (Wald Test).

ت) إختبار إستقرارية الإنموذج عن طريق إختبار (CUSUM , CUSUM Squares)

5) تقدير المعلمات قصيرة الأجل (أنموذج تصحيح الخطأ) وطويلة الآجل الذي يمكن تقديره وفق الصيغة الاتية[3]:

$$\Delta(\mathbf{LnY_t}) = \mathbf{c} + \boldsymbol{\lambda}\mathbf{LnY_{t-1}} + \boldsymbol{\beta}\mathbf{LnX_{t-1}} + \sum_{i=1}^{n} \mathbf{a_1}\Delta\mathbf{Ln(Y_{t-i})} + \sum_{i=0}^{m} \mathbf{a_2}\Delta\mathbf{Ln(X_{t-i})} + \boldsymbol{\mu_t} \ldots (4)$$

اذ ان :-

Δ: تمثل الفرق الاول **C:**، يمثل الحد الثابت، **N,M** تمثل الحدود العليا لمدد التخلف الزمني للمتغيرات المستقلة و المتغير التابع، **λ:** تمثل معلمة تصحيح الخطأ أو هي النسبة المئوية من أخطاء الأجل القصير التي يمكن تصحيحها في وحدة الزمن من أجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الاجل، **β:** تمثل معلمات الإنموذج الطويل الأجل، **a_1.....a_2:** تمثل معلمات الأجل الطويل و **i :** يمثل الزمن، **μ_t:** تمثل حد الخطأ العشوائي.

ثانياً :ـ قياس علاقة ايرادات الموارد الناضبة مع بعض مؤشرات التنمية المستدامة باستعمال انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

اولا : إختبار إستقرارية المتغيرات

سنقوم بإختبار إستقرارية متغيرات الدراسة بإستخدام برنامج Eviews.9 وإجراء إختبار ديكي فولر الموسع (ADF) من أجل معرفة هل إن المتغيرات مستقرة أم غير مستقرة أي

(1) نورة عبد الرحمن اليوسف ، العلاقة السببية بين كمية النقود وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربي السعودية ، كلية ادارة الاعمال ، قسم الاقتصاد ، جامعة الملك سعود ، مجلة السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية ، المجلد 10، العدد 20، 2013 ص22

(2)خضير عباس حسين الوائلي ، استعمال اسلوب ARDL في تقدير اثر سياسات الاقتصاد الكلي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة كربلاء ، 2017، ص106

(3)خضير عباس حسين الوائلي ، المصدر السابق، ص107-108.

تحتوي على جذر الوحدة مع تحديد رتبة التكامل، وبعد إجراء الاختبار للمتغيرات حصلنا على المخرجات الموضحة بالجدول (45):-

جدول (45) اختبار ديكي فولر الموسع وفيلبس بيرون لجذر الوحدة

المتغير	رتبة التكامل	المستوى			الفرق الاول		
		A	b	Non	A	B	Non
aGDP	I(1)	-1.69	-1.94	0.64	-3.17*	-3.11*	-3.02*
Drr	I(1)	-2.42	-1.87	0.19	-6.56*	-2.58*	-6.67*
Pd	I(1)	-3.27	1.36	1.77	-3.81*	-3.24*	0.13
Tb	I(1)	-3.50*	-3.06*	-0.97			

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

A تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام

b تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط

non تعني الانحدار لا يحتوي على قاطع ولا اتجاه عام

*** تعني معنوي عند مستوى معنوية 5%**

ونلحظ من الجدول (45) إن السلسلة الزمنية لمتغير الميزان التجاري (Tb) كانت مستقرة على المستوى (Level) سواء بوجود قاطع أم بوجود قاطع واتجاه عام أي إنها خالية من جذر الوحدة ولا تحتوي على الإنحدار عند مستوى معنوية 5% و 10% وستكون متكاملة من الدرجة I(0)، في حين كانت بقية المتغيرات المتمثلة ب (aGDP , drr , Pd) غير مستقرة لذلك تم إجراء الإختبار بعد أخذ الفروق الأولى (First - difference) للسلاسل الأصلية وتبين إنها إستقرت عند مستوى معنوية 5% و 10% وستكون متكاملة من الدرجة I(1) سواء بوجود قاطع أم قاطع وإتجاه عام .

ثانياً :- تقدير دالة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

1- إختبار فترات الابطاء المثلى

لتحديد فترات الإبطاء الزمني المثلى للسلاسل الزمنية الساكنة عبر إستخدام العديد من المعايير وفقاً لبرنامج الأفيوز وكما في الجدول رقم (46) :-

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: LnGDP LnEXM LnEXN LnI

Exogenous variables: C

Sample: 1988 2020

Included observations: 28

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-551.7	NA	2.80	48.15	48.24	48.17
1	-495.04	98.85	2.87	43.56	43.86	43.64
2	-486.49	13.38	1.95	43.17	43.66	43.29
3	-477.57	12.40*	1.31*	42.74*	43.43*	42.91*
4	-476.46	1.35	1.76	42.99	43.88	43.22

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

ويتضح من الجدول إن كل المعايير تشير إلى ضرورة اخذ ثلاث فجوات زمنية ، أي مدّة الإبطاء المناسبة Lag في النموذج هي ثلاث فترات إبطاء .

2- تقدير الدالة باستعمال انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

بعد اختبار إستقرارية المتغيرات وإختبار فترات الإبطاء المثلى يأتي دور تقدير انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لدالة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وبفترات ابطاء (3) وبعد اجراء عملية تقدير الانموذج حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول (47).

جدول (47) نتائج انموذجARDL لدالة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

المتغير	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
AGDP(-1)	1.210158	0.174701	6.927034	0.0000
AGDP(-2)	-0.950484	0.279506	-3.400586	0.0037
AGDP(-3)	0.620029	0.208699	2.970930	0.0090
DRR	4.45E-06	2.75E-07	16.19323	0.0000
DRR(-1)	-5.31E-06	9.55E-07	-5.558067	0.0000
DRR(-2)	3.84E-06	1.44E-06	2.665184	0.0169
DRR(-3)	-2.22E-06	1.10E-06	-2.013789	0.0612
C	20.39167	8.732201	2.335227	0.0329
R-squared	0.996	Adjusted R-squared		0.995
F-statistic	691.758 (0.0000129)	Durbin-Watson stat		1.822

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

نلحظ من الجدول المذكور آنفا الذي يوضح نتائج تقدير أنموذجARDL اذ كانت القدرة التفسيرية للإنموذج المقدر (R^2=0.99) أي إن المتغيرات المستقلة الداخلة في الإنموذج المقدر تفسر 99% من التغيرات في المتغير التابع) وكانت قيمة (0.99) Adjusted R-squared، وكذلك الإنموذج معنوي إذ كانت قيمة F المحتسبة كبيرة (691.75) وهي معنوية عند مستوى 1% أي إن الإنموذج المقدر معنوي أي نرفض فرضية العدم (H_0:b=0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1: b≠0) .

3- اختبار وجود علاقة تكامل مشترك(Bounds Test)

أي إختبـار وجـود علاقـة توازنيـة طويلـة الآجـل عـن طريـق إختبـار الحـدود (Bounds Test) والموضح في جدول (48).

جدول (48) إختبار الحدود (Bounds Test) للإنموذج المقدر لدالة متوسط مصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

Test Stat.	Value	K
F- Stat	8.69	1
Signi.	I0 Bound	I1 Bound
%10	3.02	3.51
%5	3.62	4.16
%2.5	4.18	4.79
%1	4.94	5.58

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

يوضح الجدول (48) نتائج إختبار الحدود ومنه نلحظ أن قيمة (F-statistics) المحتسبة كانت أكبر من (F الجدولية العظمى) عند مستوى معنوية5% أي اكبر من (5.58) وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي وجود علاقة توازنية طويلة الآجل.

4- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين

الإنموذج المقدر للتأكد من خلوه من مشكلة الإرتباط التسلسلي بإستعمال إختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)) وعدم تجانس التباين بالجدول (49).

جدول (49) إختبار الإرتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	0.105425	Prop . F	0.7499
Obs*R-squared	0.167503	Prob. Chi-Square	0.6823
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	2.567535	Prob. F	0.0661
Obs*R-squared	12.69682	Prob. Chi-Square	0.0798
Scaled explained SS	4.192859	Prob. Chi-Square	0.7573

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

نلحظ من الجدول (49) إن الأنموذج المقدر خالي من الأرتباط التسلسلي أي نقبل فرضية العدم التي تقضي بعدم بوجود إرتباط تسلسلي بين البواقي لأن قيمة إختبار F و Chi-Square غير معنوية عند مستوى معنوية 5% إذ نرفض الفرضية البديلة بوجود الإرتباط التسلسلي وكذلك خلو الإنموذج من مشكلة عدم تجانس التباين لأن المؤشرات الاحصائية أيضا كانت غير معنوية أي إن تباين الأخطاء متجانس.

5- اختبار الارتباط الذاتي

جدول (50) إختبار وجود الإرتباط الذاتي لدالة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

Q-statistic probabilities adjusted for 3 dynamic regressors

Prob*	Q-Stat	PAC	AC		Partial Correlation	Autocorrelation
0.794	0.0679	0.050	0.050	1	. | . |	. | . |
0.265	2.6567	-0.305	-0.302	2	.**| . |	.**| . |
0.352	3.2699	0.198	0.144	3	. |* . |	. |* . |
0.476	3.5136	-0.244	-0.088	4	.**| . |	. *| . |
0.472	4.5586	-0.030	-0.178	5	. | . |	. *| . |
0.506	5.2971	0.048	0.146	6	. | . |	. |* . |
0.623	5.3049	-0.087	-0.015	7	. *| . |	. | . |
0.493	7.4141	-0.155	-0.233	8	. *| . |	.**| . |
0.589	7.4585	-0.023	0.033	9	. | . |	. | . |
0.539	8.9247	0.106	0.181	10	. |* . |	. |* . |
0.600	9.2379	-0.071	-0.081	11	. *| . |	. *| . |
0.363	13.080	-0.308	-0.272	12	.**| . |	.**| . |

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

ومن الجدول (50) نلحظ أيضا إن الإنموذج خالي من الإرتباط الذاتي لأن قيمة Q-stat غير معنوية عند مستوى 5% وعليه سنقبل فرضية العدم أي عدم وجود إرتباط ذاتي بين البواقي ونرفض الفرضية البديلة.

6- تقدير معلمات الآجل القصير (إنموذج تصحيح الخطأ) و الآجل الطويل وفق منهج ARDL وبعد إجراء التقدير حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (51).

جدول (51) نتائج إنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الآجل لدالة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

معالم الاجل القصير				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
D(AGDP(-1))	0.330455	0.152998	2.159860	0.0463
D(AGDP(-2))	-0.620029	0.150409	-4.122274	0.0008
D(DRR)	4.45E-06	2.30E-07	19.35030	0.0000
D(DRR(-1))	-1.62E-06	7.44E-07	-2.174027	0.0451
D(DRR(-2))	2.22E-06	7.04E-07	3.158973	0.0061
CointEq(-1)*	-0.120297	0.022213	-5.415709	0.0001
EC = AGDP - (0.0000*DRR + 169.5105) معادلة تصحيح الخطأ				
معالم الاجل الطويل				
المتغير	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
DRR	6.32E-06	7.88E-07	8.010029	0.0000
C	169.5105	81.86955	2.070495	0.0549

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

من الجدول (51) نلحظ أن معلمات الاجل القصير المتغيرات المستقلة المتمثلة ب (DRR) وكذلك الحد الثابت كانت معنوية عند مستوى 1% وحسب عمود الاحتمالية (prob)، وكذلك أن المغيرات المستقلة الموارد الناضبة (DRR) كان لها تأثير موجب وهذا موافق لمضمون الفرضية الاقتصادية.

أما معلمة تصحيح الخطأ فتشير الى أن سرعة التكيف بلغت (-0.12%) وهي معنوية عند مستوى 1% أي أن الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة (12%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل خلال سنة واحدة ومن ثم وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل، وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنيه طويلة الاجل.

أما معلمات طويلة الاجل فنلحظ أن معلمات الاجل الطويل للمتغيرات المستقلة المتمثلة ب (DRR) الموارد الناضبة، وكذلك الحد الثابت معنوي عند مستوى 5%،أي أن زيادة المواد الناضبة بمقدار 1% يودي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (6.32%) .

ثالثا :- تقدير دالة الميزان التجاري

1- إختبار فترات الابطاء المثلى

لتحديد فترات الابطاء الزمني المثلى للسلاسل الزمنية الساكنة عبر استخدام العديد من المعايير وفقاً لبرنامج الأفيوز وكما في الجدول رقم (52):-

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: LnGDP LnEXM LnEXN LnI

Exogenous variables: C

Sample: 1988 2020

Included observations: 28

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-656.46	NA	2.52	57.25	57.35	57.28
1	-621.52	60.75	1.72	54.56	54.86	54.64
2	-603.31	28.49*	5.05*	53.33*	53.82*	53.45*
3	-600.84	3.43	5.92	53.46	54.15	53.63
4	-596.67	5.08	6.11	53.44	54.33	53.67

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

ويتضح من الجدول أن كل المعايير تشير إلى ضرورة اخذ فجوتين زمنيتين ، أي فترة الإبطاء المناسبة Lag في النموذج هي فتراتين إبطاء .

2- تقدير الدالة بإستعمال إنموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

بعد إختبار إستقرارية المتغيرات وإختبار فترات الإبطاء المثلى يأتي دور تقدير إنموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لدالة الميزان التجاري وبفترات إبطاء (2) وبعد إجراء عملية تقدير الإنموذج حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول (53).

جدول (53) نتائج إنموذجARDL لدالة الميزان التجاري

المتغير	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
TD(-1)	1.298882	0.155850	8.334174	0.0000
TD(-2)	-0.637851	0.135043	-4.723334	0.0001
DRR	0.000628	6.55E-05	9.577534	0.0000
DRR(-1)	-0.000916	0.000157	-5.818470	0.0000
DRR(-2)	0.000413	0.000106	3.884074	0.0010
C	-3744.453	1857.541	-2.015811	0.0582
R-squared	0.96	Adjusted R-squared		0.95
F-statistic	113.775 (0.0000129)	Durbin-Watson stat		2.266

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

نلحظ من الجدول المذكور آنفا الذي يوضح نتائج تقدير إنموذجARDL إذ كانت القدرة التفسيرية للإنموذج المقدر (R^2=0.96) أي إن المتغيرات المستقلة الداخلة في الإنموذج المقدر تفسر 96% من التغيرات في المتغير التابع) وكانت قيمة (0.95) Adjusted R-squared، وكذلك الإنموذج معنوي إذ كانت قيمة F المحتسبة كبيرة (113.77) وهي معنوية عند مستوى 1% اي ان الإنموذج المقدر معنوي أي نرفض فرضية العدم (H_0:b=0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1: b≠0) .

3- إختبار وجود علاقة تكامل مشترك(Bounds Test)

أي إختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل عن طريق إختبار الحدود (Bounds Test) والموضح في جدول (54)

جدول (54) إختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة الميزان التجاري

Test Stat.	Value	K
F- Stat	3.88	1
Signi.	I0 Bound	I1 Bound
%10	3.02	3.51
%5	3.62	4.16
%2.5	4.18	4.79
%1	4.94	5.58

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

يوضح الجدول (54) نتائج إختبار الحدود ومنه نلحظ ان قيمة (F-statistics) المحتسبة كانت أقل من (F الجدولية العظمى) عند مستوى 5% أي اقل من (4.16) وأكبر من (F الجدولية الصغرى) البالغة (3.62) وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

4- إختبار مشكلة الإرتباط الذاتي وعدم تجانس التباين

الإنموذج المقدر للتأكد من خلوه من مشكلة الإرتباط التسلسلي بإستعمال إختبار Breusch-Godfrey (Serial Correlation LM Test) وعدم تجانس التباين بالجدول (55).

جدول (55) إختبار الإرتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة الميزان التجاري

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	0.424408	Prop . F	0.6609
Obs*R-squared	1.188897	Prob. Chi-Square	0.5519
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.168524	Prob. F	0.9711
Obs*R-squared	1.061629	Prob. Chi-Square	0.9574
Scaled explained SS	0.420941	Prob. Chi-Square	0.9947

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

نلحظ من الجدول (55) أن الإنموذج المقدر خالي من الإرتباط التسلسلي أي نقبل فرضية العدم التي تقضي بعدم بوجود إرتباط تسلسلي بين البواقي لأن قيمة إختبار F و Chi-Square غير معنوية عند مستوى معنوية 5% إذ نرفض الفرضية البديلة بوجود الإرتباط التسلسلي وكذلك خلو الإنموذج من مشكلة عدم تجانس التباين لأن المؤشرات الاحصائية أيضا كانت غير معنوية أي إن تباين الاخطاء متجانس.

5- إختبار الإرتباط الذاتي

جدول (56) إختبار وجود الأرتباط الذاتي لدالة الميزان التجاري

Date: 07/04/21 Time: 11:21

Sample (adjusted): 2005S1 2017S1

Q-statistic probabilities adjusted for 2 dynamic regressors

Prob *	Q-Stat	PAC	AC	Partial Correlation	Autocorrelation
0.425	0.6376	-0.151	-0.151	1	. *| . | . *| . |
0.699	0.7164	0.030	0.052	2	. | . | . | . |
0.301	3.6589	0.329	0.310	3	. |**. | . |**. |
0.077	9.6188	-0.387	-0.431	4	***| . | ***| . |
0.078	9.9148	-0.033	0.094	5	. | . | . |* . |
0.100	10.634	-0.213	-0.142	6	.**| . | . *| . |
0.071	13.051	-0.055	-0.254	7	. | . | .**| . |
0.106	13.181	-0.165	0.057	8	. *| . | . | . |
0.092	14.954	-0.106	-0.205	9	. *| . | .**| . |
0.127	15.139	-0.188	-0.064	10	. *| . | . | . |
0.170	15.288	-0.062	0.056	11	. | . | . | . |
0.193	15.962	-0.165	-0.114	12	. *| . | . *| . |

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

ومن الجدول (56) نلحظ أيضا إن الإنموذج خالي من الإرتباط الذاتي ،لأن قيمة Q-stat غير معنوية عند مستوى 5% وعليه سنقبل فرضية العدم أي عدم وجود إرتباط ذاتي بين البواقي ونرفض الفرضية البديلة.

6- تقدير معلمات الأجل القصير (إنموذج تصحيح الخطأ) و الأجل الطويل وفق منهج ARDL وبعد إجراء التقدير حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (57).

جدول (57) نتائج إنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل لدالة الميزان التجاري

معالم الاجل القصير				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
D(TD(-1))	0.637851	0.126674	5.035358	0.0001
D(DRR)	0.000628	5.55E-05	11.31469	0.0000
D(DRR(-1))	-0.000413	9.40E-05	-4.389755	0.0003
CointEq(-1)*	-0.338969	0.094451	-3.588848	0.0020
معادلة تصحيح الخطأ EC = TD - (0.0004*DRR - 11046.5977)				
معالم الاجل الطويل				
المتغير	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
DRR	0.000367	5.90E-05	6.225667	0.0000
C	-11046.60	4606.435	-2.398080	0.0269

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

من الجدول (57) نلحظ أن معلمات الاجل القصير المتغير المستقل المتمثل ب (DRR) وكذلك الحد الثابت كانت معنوية عند مستوى 5% وحسب عمود الاحتمالية (prob)، وكذلك أن المغيرات المستقل الموارد الناضبة (DRR) كان له تأثير موجب وهذا موافق لمضمون الفرضية الاقتصادية لان زيادة الإيرادات للموارد الناضبة يؤدي الى زيارة الصادرات وزيادة معدل العملة الصعبة وهذا ما يغير ميزان المدفوعات من حالة العجز الى تحقيق الفائض.

أما معلمة تصحيح الخطأ فتشير الى أن سرعة التكيف بلغت (-0.33%) وهي معنوية عند مستوى 1% أي أن الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة (33%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل خلال سنة واحدة ومن ثم وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل، وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنيه طويلة الاجل.

أما معلمات طويلة الاجل فنلحظ أن معلمات الاجل الطويل للمتغيرات المستقلة المتمثلة ب (DRR) الموارد الناضبة، وكذلك الحد الثابت معنوي عند مستوى 5%،أي أن زيادة المواد الناضبة بمقدار 1% يودي الى الميزان التجاري بمقدار (0.0003%) .

ثالثا :- تقدير دالة الدين العام

1- إختبار فترات الإبطاء المثلى

لتحديد فترات الإبطاء الزمني المثلى للسلاسل الزمنية الساكنة عبر إستخدام العديد من المعايير وفقاً لبرنامج الافيوز وكما في الجدول :-

جدول رقم (58)

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: LnGDP LnEXM LnEXN LnI

Exogenous variables: C

Sample: 1988 2020

Included observations: 28

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-834.95	NA	1.39	72.77	72.87	72.80
1	-770.47	112.14	7.24	67.51	67.81	67.53
2	-757.91	19.66*	3.48*	66.77*	67.26*	66.89*
3	-753.97	5.48	3.59	66.78	67.47	66.95
4	-752.68	1.56	4.76	67.01	67.90	67.23

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

ويتضح من الجدول أن كل المعايير تشير غلى ضرورة أخذ فجوتين زمنيتين ، أي فترة الإبطاء المناسبة Lag في النموذج هي فترتين إبطاء .

2- تقدير الدالة باستعمال إنموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

بعد إختبار إستقرارية المتغيرات وإختبار فترات الإبطاء المثلى يأتي دور تقدير إنموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لدالة الميزان التجاري وبفترات إبطاء (2) وبعد إجراء عملية تقدير الإنموذج حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول (59).

جدول (59) نتائج انموذجARDL لدالة الدين العام

المتغير	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PD(-1)	1.104774	0.184553	5.986206	0.0000
PD(-2)	-0.500357	0.161081	-3.106239	0.0061
DRR	-0.239978	0.035837	-6.696358	0.0000
DRR(-1)	0.232553	0.067974	3.421198	0.0030
DRR(-2)	-0.163143	0.053350	-3.057959	0.0068
C	6561844.	1656425.	3.961450	0.0009
@TREND	882886.9	204019.8	4.327457	0.0004
R-squared	0.99	Adjusted R-squared		0.99
F-statistic	554.218 (0.00000)	Durbin-Watson stat		2.253

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

نلحظ من الجدول المذكور آنفا الذي يوضح نتائج تقدير إنموذجARDL إذ كانت القدرة التفسيرية للأنموذج المقدر (R^2=0.99) أي إن المتغيرات المستقلة الداخلة في الإنموذج المقدر تفسر 99% من التغيرات في المتغير التابع) وكانت قيمة (0.99) Adjusted R-squared، وكذلك الإنموذج معنوي إذ كانت قيمة F المحتسبة كبيرة (554.2) وهي معنوية عند مستوى 1% أي غن الغنموذج المقدر معنوي أي نرفض فرضية العدم (H_0:b=0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1: b≠0) .

3- إختبار وجود علاقة تكامل مشترك(Bounds Test)

أي إختبار وجود علاقة توازنية طويلة الاجل عن طريق إختبار الحدود (Bounds Test) والموضح في جدول (60)

جدول (60) إختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة الدين العام

Test Stat.	Value	K
F- Stat	8.93	1
Signi.	I0 Bound	I1 Bound
%10	5.59	6.26
%5	6.56	7.3
%2.5	7.46	8.27
%1	8.74	9.63

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

يوضح الجدول (60) نتائج إختبار الحدود ومنه نلحظ ان قيمة (F-statistics) المحتسبة كانت أقل من (F الجدولية العظمى) عند مستوى 1% أي أقل من (9.63) وأكبر من (F الجدولية الصغرى) البالغة (8.74) وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

4- إختبار مشكلة الإرتباط الذاتي وعدم تجانس التباين

الإنموذج المقدر للتأكد من خلوه من مشكلة الإرتباط التسلسلي بإستعمال إختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)) وعدم تجانس التباين بالجدول (61).

جدول (61) إختبار الإرتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة الدين العام

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	0.819792	Prop . F	0.4582
Obs*R-squared	2.323728	Prob. Chi-Square	0.3129
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.896882	Prob. F	0.5181
Obs*R-squared	5.753842	Prob. Chi-Square	0.4513
Scaled explained SS	2.247746	Prob. Chi-Square	0.8956

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

نلحظ من الجدول (61) ان الإنموذج المقدر خالي من الإرتباط التسلسلي أي نقبل فرضية العدم التي تقضي بعدم بوجود إرتباط تسلسلي بين البواقي ،لأن قيمة إختبار F و Chi-Square غير معنوية عند مستوى معنوية 5% إذ نرفض الفرضية البديلة بوجود الإرتباط التسلسلي وكذلك خلو الإنموذج من مشكلة عدم تجانس التباين لأن المؤشرات الإحصائية أيضا كانت غير معنوية اي إن تباين الاخطاء متجانس.

5- إختبار الإرتباط الذاتي

جدول (62) إختبار وجود الإرتباط الذاتي لدالة الدين العام

Included observations: 25 after adjustments

Prob *	Q-Stat	PAC	AC	Partial Correlation	Autocorrelation
0.980	0.0006	-0.005	-0.005 1	. | . |	. | . |
0.168	3.5652	-0.349	-0.349 2	***| . |	***| . |
0.250	4.1075	-0.156	-0.133 3	. *| . |	. *| . |
0.084	8.2289	0.265	0.358 4	. |**. |	. |*** |
0.130	8.5176	0.022	0.092 5	. | . |	. |* . |
0.058	12.189	-0.193	-0.321 6	. *| . |	.**| . |
0.089	12.384	0.040	-0.072 7	. | . |	. *| . |
0.126	12.623	-0.152	0.077 8	. *| . |	. |* . |
0.110	14.372	0.125	0.204 9	. |* . |	. |* . |
0.106	15.780	-0.076	-0.177 10	. *| . |	. *| . |
0.146	15.868	0.179	0.043 11	. |* . |	. | . |
0.181	16.237	0.038	0.084 12	. | . |	. |* . |

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

ومن الجدول (62) نلحظ أيضا أن الإنموذج خالي من الإرتباط الذاتي لأن قيمة Q-stat غير معنوية عند مستوى 5% وعليه سنقبل فرضية العدم أي عدم وجود إرتباط ذاتي بين البواقي ونرفض الفرضية البديلة.

6- تقدير معلمات الآجل القصير (إنموذج تصحيح الخطأ) و الآجل الطويل وفق منهج ARDL وبعد إجراء التقدير حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (63).

جدول (63) نتائج إنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الآجل لدالة الدين العام

معالم الاجل القصير				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
C	6561844.	1546607.	0.000000	0.0000
@TREND	882886.9	198189.1	4.454771	0.0003
D(PD(-1))	0.500357	0.126949	3.941392	0.0010
D(DRR)	-0.239978	0.031136	-7.707469	0.0000
D(DRR(-1))	0.163143	0.051750	3.152506	0.0055
CointEq(-1)*	-0.395584	0.091066	-4.343928	0.0004
معادلة تصحيح الخطا EC = PD - (-0.4312*DRR)				
معالم الاجل الطويل				
المتغير	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
DRR	-0.431178	0. 040694	-10.59551	0.0000

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

من الجدول (63) نلحظ أن معلمات الاجل القصير المتغير المستقل المتمثل ب (DRR) وكذلك الحد الثابت كانت معنوية عند مستوى 5% وحسب عمود الاحتمالية (prob)، وكذلك أن المغيرات المستقل الموارد الناضبة (DRR) كان له تأثير سالب وهذا موافق لمضمون الفرضية الاقتصادية لان زيادة الإيرادات للموارد الناضبة يمكن الحكومة من سداد ديونها أي أن هناك علاقة عكسية .

أما معلمة تصحيح الخطأ فتشير الى أن سرعة التكيف بلغت (-0.39%) وهي معنوية عند مستوى 1% أي أن الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة (39%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل خلال سنة واحدة ومن ثم وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل، وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنيه طويلة الاجل.

أما معلمات طويلة الاجل فنلحظ أن معلمات الاجل الطويل للمتغيرات المستقلة المتمثلة ب (DRR) الموارد الناضبة، وكذلك الحد الثابت معنوي عند مستوى 5%،أي أن زيادة المواد الناضبة بمقدار 1% يودي الى أنخفاض الدين العام بمقدار (-0.43%) .

اولا: الاستنتاجات

1. إنّ الاستغلال العقلاني للموارد القابلة للنضوب وإدارتها في خدمة التنمية من أهم المعايير المرتبطة بتحقيق التنمية المستدامة خاصة فيما يتعلق بحماية الغلاف الجوي من مصادر التلوث الناجمة عن إستخدام الطاقة في الأنشطة الأقتصادية والأجتماعية لاسيما في قطاع النقل والصناعة.
2. نتج عن الإرتباط والعلاقة الوثيقة بين البيئة والتنمية ظهور التنمية المستدامة، التي تهدف إلى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة ما بين الانسان ومحيطه الطبيعي، وبين المجتمع وتنميته.
3. تتمحور سياسة التنمية المستدامة من ضرورة تلبية حاجات الأجيال الحاضرة من دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها، وذلك يكون مرتبط بالحاجات الرئيسة من فئات المجتمع الفقيرة والقيود والمعوقات التي تعترضها.
4. إنّ التنمية غير المتوازنة قد أدت إلى ظهور مشاكل بيئية في مجالات مختلفة كزيادة حدة التلوث وتأثيرها على نوعية الحياة، والإستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية بما فيها الموارد القابلة للنضوب.
5. موارد التنمية المستدامة، بمعنى إنها لن تستنفد أبدا ولن تلحق الضرر بالبيئة المحلية أو الوطنية أو العالمية عكس الموارد الناضبة كالبترول، الغاز الطبيعي، الفحم.
6. من أهم النتائج التي توصلنا اليها إن الجزائر دولة غنية بالموارد الطبيعية غير المتجددة على مستوى العالم، وبإمكانها الحفاظ على الدور الريادي الذي تلعبه ضمن هذا القطاع الحيوي وتعزيزه من خلال تنويع الموارد.
7. إعتبار تجربة النرويج من انجح التجارب في مجال استخدام عوائد مواردها، وذلك بشهادة المنظمات الإقتصادية العالمية، وهذا نتيجة للإستراتيجية التي إعتنقتها في تسيير فوائضها من الموارد القابلة للنضوب خدمة لأجيالها القادمة.
8. نجحت سياسة النرويج ، من خلال إستخدامها غير مباشر لعوائدها وخاصة النفطية منها، وذلك عن طريق وضعها صندوق ضبط لمواردها ،والغاية من هذا حماية اقتصادها الوطني من الإرتفاع الحاد لأسعار النفط وتقلباتها، فضلا عن خلق قاعدة لتنمية هذه العوائد المالية وعلى المدى الطويل بوصفها وسيلة لتنويع مصادر الدخل وتجنب المخاطر.
9. تمخض عن الاختلالات الهيكلية التي أصابت الإقتصاد العراقي، على مستوى الناتج المحلي الإجمالي، وإختلال هيكل الموازنة والتجارة الخارجية فضلا عن إختلالات واسعة في ميزان المدفوعات وسعر الصرف، أثر سلبي على قدرتها التنافسية وتدني حاد في الأنتاجية.

10. بالرغم من حصـــول الأقتصـــاد العراقي على ايرادات كبيرة من موارده الناضـــبة والمتمثلة بالنفط كصـادرات، لكن لا توجد خطة لتنويع الإقتصـاد العراقي من خلال دعم وإسـتثمار هذه الايرادات في القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة، وعليه يعدّ هذا الاقتصاد اقتصادا ريعيا.

ثانياً: التوصـــيات

1. الإستخدام الرشيد للموارد الناضبة (الغير المتجددة)، من خلال الحد من الهدر الواسع في استعمالاتها وبلوغ كفاءة أعلى للحفاظ عليها، والتحول إلى منتجات وعمليات أقل إستنزافا لها، والعيش بإسلوب يقلل من الافراط في استخداماتها.
2. إتباع أســاليب علمية حديثة وتكنولوجيات عالية التحكم في إنتاج وإســتهلاك الطاقة المســتمدة من الموارد الناضبة قصد تفادي تلوث البيئة.
3. وضــع إســتراتيجية وطنية لتحقيق التنمية المســتدامة وبالشــكل الذي ينســجم بين عملية تطور البناء المادي، والمحافظة على البيئة لضـــمان حق الاجيال القادمة في الموارد البيئية وبما يحقق إســـتدامة التنمية.
4. التأكيد على برامج الرعاية الصـــحية والتدريب والتعليم من خلال تأهيل القوى العاملة الســـليمة، وإعدادها لتحقيق التنمية المستدامة.
5. فصـل الإرتباط بين مسـارات التنمية المسـتدامة والاقتصـاد الريعي، ومعالجة الاختلالات الهيكلية في الإقتصـاد العراقي من خلال إجراء التنظيم والتخطيط اللازم لتفعيل الأنشطة الأقتصـادية المختلفة بغية خلق التنوع الاقتصادي، وتفعيل الإيرادات غير النفطية.
6. من الضــروري مكافحة مشــكلة الفســاد الاداري بوصــفها من أكبر المشــاكل التي تعمل على تقويض عملية التنمية المستدامة، ويتم ذلك من خلال تفعيل ودعم أنشطة ودور المؤسسات المالية والرقابية.
7. الإستفادة من تجارب الدول التي تمتلك موارد ناضبة وإتجهت نحو تنويع الاقتصاد واعتبرت إيراداتها من الموارد الناضبة موردا ثانويا، وطورت من قطاعاتها الأخرى وتجاوزت الصدمات الخارجية.
8. التخلص من التقلبات الاقتصـادية بسـبب الصـدمات الخارجية من إرتفاع وإنخفاض بأسـعار البترول، ووضـع الخطط الإستثمارية للعوائد النفطية وتأسيس صـندوق سيادي يتقن إستغلاله في فترات التقلب الاقتصادي كما هو الحال بالنسبة لدولة النرويج.
9. العمل على رسم إستراتيجية إقتصادية واضحة الرؤى والأهداف وتستند الى واقع الإقتصاد العراقي، وتعمل على تحديد الأولويات للقطاعية الإنتاجية من أجل إســتدامة التنمية، من خلال الترابط والتكامل بين القطاعات الإقتصــادية المختلفة الرئيســية، والســعي إلى بناء قاعدة رئيســة للإقتصــاد من خلال التحول بهيكلية الإنتاج بالقدر الذي يخلص الإقتصـــاد من الإعتماد على مورد واحد ولاســـيما النفط، لتنويع الإقتصاد.

المصادر العربية

- القرآن الكريم

الكتب:

1. أ كوتسوينس، نظرية الاقتصاد القياسي، ترجمة د. محمد عبد العال واخرون، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1991.
2. أ.بول ساموبلسون، نوردهاوس د.ويليام، ترجمة هشام عبد الله، الأقتصاد، الدار الآهلية للنشر، ط15، عمان، 2001.
3. إبراهيم نعمة الله نجيب، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2002.
4. ابو السعود محمد فوزي وآخرون، مقدمة في إقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الآسكندرية، ط1، 2006.
5. برجاس حافظ، الصراع الدولي على النفط العربي، مطبعة بيسان للنشر والأعلام، ط1، بيروت،2000.
6. بركة محمد حسين، آفاق انشاء صندوق الثروة السيادي في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط 2020.
7. جودة حسنين جوده، جغرافية أوروبا الاقليمية، ط 15 1998، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
8. الحرشي عبدالله حميد، السياسات البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر1994-2004، العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة شلف.
9. حسين عبدالله، مستقبل النفط العربي، ط1، مركزدراسات الوحدة العربية، بيروت' 2006.
10. الحموي سعد خليفة، اساسيات انتاج الطاقة (البترول –الكهرباء-الغاز)، اكاديميون للنشر، الآردن، ط1، 2016.
11. الحوري رياض، إعادة النظر في نظرية الدولة الريعية، نشرة الآصلاح العربي، 2008.
12. الخفاف عبد علي، ثعبان كاظم خضير، الطاقة وتلوث البيئة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان،2007.
13. خلة محب، التطور واقتصاديات الموارد، دراسة خاصة بتطور الفكر والوقائع الآقتصادية واقتصاديات موارد عناصر الآنتاج. جامعة القاهرة، دار الفكر الجامعي، 2011
14. خواجه خالد زهدي، أساليب تحليل بيانات ونفقات الآسرة، إصدارات المعهد العربي للتدريب والبحوث الآحصائية، عمان، 2009.
15. دبس محمد، بدائل الطاقة، معهد الإنماء العربي، بيروت 1978.

16. سامية فايدي، التنمية المستديمة التوفيق بين التنمية والبيئة، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق، تيري وزو، 2007.
17. سماقة بي ايوب انور حمد، البيئة والتنمية المستدامة، تحليل العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة، التفسير للنشر والإعلان، ط 2006.
18. السماك محمد ازهر سعيد، زكريا عبدالحميد باشا، أقتصاديات النفط والسياسة النفطية، ط1، 1979-1980.
19. السيفو وليد اسماعيل وأخرون، اساسيات الاقتصاد التحليلي، دار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006.
20. سيمونز جيف، العولمة والقواعد الجديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ب ت، دار الكتاب الحديثة القاهرة 2008.
21. الشافعي حسن احمد، التنمية المستدامة والمراجعة البيئية في التربية البدنية والرياضة، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2012.
22. شريف ابراهيم، اوروبا دراسة أقليمية لدول اشباه الجزر الجنوبية الاسكندرية بدون سنة نشر.
23. الشمري عبد الصمد سعدون وخضير احمد النداوي، بحث بعنوان اتجاهات الإيرادات النفطية العراقية بعد 2003 في ظل تذبذب أسعار النفط العالمية، منظمة أوبك، متاح على الرابط أدناه. https://asb.opec.org/index.php/data-download
24. صالح الشيخ محمد، الآثار الآقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، دار الاشعاع القانوني، ط، 2002.
25. الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية الاجتماعية: مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، حالة سوناطراك، رسالة ماجستير (غ.م) كلية العلوم الآقتصادية بجامعة ورقلة، 2007.
26. الطاهر قادري محمد، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتب حسن العصرية، بيروت، ط1، 2013.
27. عبد الرحمن رداد خيس، المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة، المؤتمر الآحصائي العربي الثاني، لا تنمية بدون إحصاء، المنعقد بسرت، 2009.
28. عبد القادر صالح حسن، الموارد وتنميتها: اسس وتطبيقات على الوطن العربي، قسم الجغرافية الأردنية، ط1، عمان، 2002.
29. عبد الله حسين، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2000.
30. عبد الله، محمد حامد، اقتصاديات الموارد والبيئة، عمادة النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، 2000.

31. عبد المطلب عبد الحميد، اساسيات في الموارد الاقتصادية، الدار الجامعية،2005، ص45، شبكة الأنترنيت http://maktaba.lagh-univ.dz/pmb/opac.
32. عبدالرضا نبيل جعفر، اقتصاد النفط، دار احياء التراث العربي، ط1، بيروت، 2011.
33. عبدالمطلب عبدالحميد، أقتصاديات البترول والسياسة السعرية للبترول، الدار الجامعية، الآسكندرية، 2015 .
34. عبيد حميد، الاقتصاد القياسي، دار الكتب للطباعة والنشر، ط1، 2017.
35. عجمية محمد عبد العزيز، وآخرون، التنمية الآقتصادية ومشكلاتها، مشاكل الفقر والتلوث البيئي، التنمية المستديمة، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الآسكندرية، 2013.
36. العذاري عدنان داود، الاقتصاد القياسي: نظرية وحلول، مراجعة – صادق علي الجبوري، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
37. العسل ابراهيم، التنمية في الآسلام مناهج وتطبيقات، المؤسسة الجامعية، بيروت، ط 1، 1996.
38. عسل محمد سامي، اوروبا دراسة في جغرافية القارة الطبيعية والبشرية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1975.
39. الفرحان يحيى، لطفي عبد الفتاح عبد الله، سمحه موسى، البيئة والموارد والسكان في الوطن العربي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات 2009.
40. فيشر أنطواني، إقتصاديات الموارد والبيئة، ترجمة عبدالمنعم ابراهيم عبدالمنعم، وأخرون، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، ط1، 2002.
41. القاسم فاروق، " النرويج كسبت نعمة النفط وتجنبت نقمته " مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت 2009.
42. القريشي علي حاتم، مدخل الآقتصاد البيئي، ط 2017حوض الفرات/النجف الآشرف.
43. كينيث ديفيس س.، ترجمة الدملوجي صباح صديق، مابعد النفط منظور إليه من ذروة هابرت، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2009،1.
44. لاتوش سيرج، تحديات التنمية، من وهم التحرر الآقتصادي الى بناء مجتمع جديد، الشركة العالمية للكتاب، ط1، لبنان، 2007.
45. محبوب عادل عبد الغني، اصول الاقتصاد القياسي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1982.
46. محمد مقلد رمضان، عفاف عبد العزيز، السيد احمد محمد السريتي، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الآسكندرية، 2001.
47. مخلفي امينة، مدخل الاقتصاد البترولي (أقتصاد النفط)، الجزء 1، جامعة قاصدي مرباح/ ورقلة، 2014.

48.مصطفى محمد سمير، إستراتيجيات التنمية المستدامة: مقارنة نظرية وتطبيقية، الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة، الدار العربية للعلوم، م1، ط1، بيروت2006.
49.ناجي احمد عبد الفتاح، التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية والحديثة، المكتب الجامعي الحديث، ط1، القاهرة، 2003.
50.ناجي احمد عبدالفتاح، التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية والحديثة، ط1، المكتب الجامعي الحديث،، القاهرة، 2003.
51.النجار عبد المجيد عمر، قضايا البيئة من منظور اسلامي، وزارة الآوقاف والشؤون الاسلامية، قطر، 1999.
52.نجم حسين طه، على علي البنا، عبد الله أبو عياش، البيئة والأنسان، دراسات في الايكولوجيا البشرية، جامعة الكويت، 1984.
53.نورينج اويستن، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج– إمكانيات وقيود- (التجربة لنرويجية في التنويع الاقتصادي الخاص بالصناعة النفطية)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الاولى، 2007
54.الهيتي أحمد حسين علي، إقتصاديات النفط، بيروت، ط2002،1
55.الهيتي نوزاد عبد الرحمن، حسن إبراهيم المهندي، عيسى جمعه إبراهيم، مقدمة في اقتصاديات البيئة، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان 2010
56.يوسف عياش سعود، تكنلوجيا الطاقة البديلة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، رقم 38، 1981.

المجلات والبحوث والدراسات:

1. ألدعمي هدى زوير مخلف، إيمان عبد الكاظم جبار، دور التعليم والتدريب في تنمية الموارد البشرية في العراق، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد الأول، العدد (5)، السنة الثانية، 2006
2. بناء القدرات في نظم الطاقة المستدامة اللجنة الاقتصادية والآجتماعية لغربي سيا، الجزء الآول.
3. بوحامد علي، مخاطر الارتهان للاقتصاد الريعي، حالة الجزائر، (نص منشور على الموقع : (www.profbouhamed.dz2015).
4. بوعشير مريم (دور وأهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة) 2011/2010 جامعة منتوري قسنطينة.
5. التقرير الاقتصادي السنوي 2018 الصادر عن البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي 2018 الصادر عن البنك المركزي العراقي.

6. التقرير الاقتصادي السنوي حول دول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية(SESRIC) بأنقرة، تركيا، 2012.
7. تقرير اللجنة الآقتصـــادية والآجتماعية لغربي أســيا، تطبيق مؤشــرات التنمية المســتدامة في بلدان الآسكوا: تحليل النتائج، الآمم المتحدة نيويورك، 2001.
8. تومي صالح، راضية يختاش أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004
9. الجبوري محمد حســين وآخرون، التجربة النفطية في النرويج وإمكانية تطبيقها في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد العاشر، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2014
10. جريدة الوطن، الرأي، مفهوم الدين العام 2018/11/10.
11. الجميورية الجزائرية الديمقراطية الشــعبية، الجريدة الرســمية، العدد 732، الصــادرة بتاريخ 2000/6/28، المتضمنة قانون المالية التكميلي لسنة 2000.
12. حرفوش ســهام، صــحراوي ايمان، بوباية ذهبية ريمة، الإطار النظري للتنمية الشــاملة المســتدامة ومؤشرات قياسها، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الآستخدامية للموارد المتاحة نكلية العلوم الآقتصادية وعلوم التسيير، ج1، جامعة سطيف، منعقد من7-8، 2008.
13. حيزية لصاق، أثر إستغلال الموارد الطاقوية على التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الآقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.
14. خالدية بن عوالي (اســتخدام العوائد النفطية: دراســة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج) جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية
15. خديجة خالدي، أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، جامعة شلف، الجزائر.
16. دادن عبد الغني، هشام غربي، التأهيل البيئي للدول النامية النفطية وأولية تقدم وتيرة التنمية الاقتصادية، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، الطبعة الثانية :نمو المؤســســـات والاقتصاديات بين تحقيق الاداء المالي وتحديات الاداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة، الجزائر، يومي 22 و23 نوفمبر 2011
17. دريوش حماني محمد، ناصــور عبد القادر، دراســة قياسـية لمحددات الاســتثمار الخاص في الجزائر باســتخدام انموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، جامعة ســطيف كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، الجزائر، ابحاث المؤتمر الدولي، 2014.

18.ديباجة جدول أعمال القرن 21، الفصل 1، الآبعاد الاجتماعية والاقتصادية، جدول اعمال اجندة القرن والواحد والعشرون، هيئة الامم المتحدة.

19.ديباجة جدول أعمال القرن 21، الفصـــل 4، انماط الآســـتهلاك المتغيرة، جدول اعمال اجندة القرن والواحد والعشرون، هيئة الامم المتحدة.

20.ربيع كسـروان، مؤشـرات اسـاسـية عن التنمية البشـرية في الوطن العربي، مجلة بحوث اقتصـادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 38، 2007.

21.الربيعي رجاء خضـــير عبود، الصـــناعة النفطية في العراق وآفاقها المســـتقبلية، بحث على شـــبكة الآنترنت، http://www.uobabylon.edu.iq/publications/economy.

22.الرفاعي قدوري سحر، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الآدارة البيئية، اشارة خاصة للعراق، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، الصـــادر عن المنظمة العربية للإدارة، جامعة الدول العربية، تونس، 2006، ص24.

23.السكان والبيئة والتنمية، التقرير الموجز الصادر عن شعبة السكان، الآمم المتحدة، نيويورك، 2001

24.شـــبيب عادل عبد الزهرة (الثروة المعدنية في العراق ثروة اقتصـــادية مهملة) الحوار المتمدن، العدد 2020-6563.

25.شـعبان هيثم عبد الكريم، مقدمة في اقتصـاديات الموارد، 2016، بحث على شبكة المعلومات الدولية، http://faculty.mu.edu.sa.

26.الشكري عبد العظيم وحسنين العلياوي (الانفاق على القطاع الصحي وأثره على التنمية المستدامة في العراق) مجلة الدراسات المستدامة، السنة الثانية، المجلد الثاني، العدد الثامن، لسنة 2020.

27.الشمري مايع شبيب، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، كلية الآدارة والأقتصاد، جامعة الكوفة،

28.شـــومان عبد اللطيف حســـن، عبد الزهرة حســـن، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باســـتعمال اختبارات جذر الوحدة واســـلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، العدد 34، المجلد 9، 2013.

29.صـالح صـالحي، التنمية الشـاملة المستدامة والكفاءة الآستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، بحوث واوراق عمل الملتقى الدولي حول التنمية المســتدامة، ج1، كلية العلوم الآقتصـــادية وعلوم التســـيير، جامعة سطيف، المنعقد بالمدّة 7-8، 2008.

30.عبادة عبد الرؤوف، عبد الغفار غطاس، أثر تذبذب ســـعر النفط على النمو الاقتصـــادي في الجزائر، دراسة تحليلية وقياسية من سنة 1970، 2008، جامعة ورقلة.

31. عبد الإله خلاصي (العلاقة بين نفقات الصحة ومصادر التمويل في الجزائر –دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2018) جامعة أبي بكر بلقايد.
32. عبد البديع محمد، الآثمان والتنمية الآقتصادية، دراسة غير منشورة، كلية الحقوق ن جامعة تموشنت، 1982.
33. عبد الله صديقة باقر، الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية، مركز التدريب والبحوث الإحصائية، مديرية إحصاءات التجارة، وزارة التخطيط.
34. عبد المجيد قدي، مداخلة بعنوان الاقتصاد الجزائري والنفط: فرص أم تهديدات ضمن المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية أبريل 2008، جامعة فرحات عباس، سطيف.
35. عبدالله خالد، الاقتصاد السياسي للدولة الريعية، مجلة الحوار المتمدن، العدد 86 ' 2012
36. العصفور صالح، الموارد الطبيعية وأقتصاديات نفاذها، سلسلة جسر التنمية، الكويت، المجلد، العدد5، 2002، ص13، http://www.arb-api.org
37. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004 .
38. مصباح حراق، تحديات الاقتصاد الجزائري، 2010، نص منشور على الموقع : www.vcecos.net/potal/index.ph، 2015
39. معلومات وصور عن النرويج، تقرير من الأنترنيت على موقع: http://www.travele rpedia.net/forums/show thread.php?t=919 .
40. نبيل جعفر رضا، مفهوم الدولة الريعية، مجلة الحوار المتمدن، الآدارة والآقتصاد، العدد 3631،2012.
41. الهيئة العامة للإحصاء، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الربع الثالث، 2019.
42. وزارة الخارجية النرويجية، وقائع موجزة عن النرويج 2010، أوسلو، 2011، متاح على شبكة الأنترنيت
. WWW .ssb.no/English/subjects/00/minifakta en/ar/minifakta.pdf
43. وفقا للمادة 25 من الأمر رقم 4-6، المؤرخ في 2006/6/5، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006، الجريدة الرسمية، العدد 83، المؤرخة في 2006/6/19.
44. وفقا للمادة 66 من قانون رقم 22-23 المؤرخ في 2003/12/28، والمتضمن قانون المالية لسنة 2004، الجريدة الرسمية، العدد /12 83، المؤرخة في 2003/12/29.

الرسائل والاطاريح:

1. بوفليح نبيل، دور صـــناديق الثروة الســيادية في تمويل اقتصـــاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الإشـــارة إلى حالة الجزائر، أطروحة . مقدمة لنيل شـــهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصـــادية، جامعة الجزائر 2010- 2011 .
2. الجبوري الدكتور محمد حسين أطروحة في تحديد حجم الآنفاق العام الأمثل في الآقتصـادات الريعية، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والإقتصاد، العراق.
3. الزهيـري مهـا عـلّاوي راضـي آل عبيد، سياسات مواجهة الفقر ودورها في تلبية متطلبات التنمية المستدامة في العراق. رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة 2012.
4. ناصر رحيق حكمت، فرص وتحديات تنويع الاقتصاد العراقي دراسة تحليلية، رسالة ماجستير.
5. الوائلي خضير عباس حسين، استعمال اسلوب ARDL في تقدير اثر سياسات الاقتصاد الكلي على بعض المتغيرات الاقتصـادية في العراق، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصـاد- جامعة كربلاء، 2017.

المصادر الأجنبية:

1. Adnan Hassan،A Practical Guide to Sovereigen Wealth Funds، London، Euromoneylnstiutional lnvestor pic،2009
2. Cutler J.Cleveland and Christopher Morris
3. Dictionary of Energy ،Elsevier ltd ،Great Britain، 200
4. European Parliament، Policy Department Economic and Scientific Policy: Beyond GDP Study2013
5. James L.Sweeney ،Economics of Energy ،1-Department of Management Science and Engineering ،Stanford University.
6. Petroleum and Energy Eldbjorg Vaage Melberg، Norwegian Petroleum Directorate، March 2013، www.npd.no/en/Publications/Facts/: 14 /06/2015.
7. Seneca J.J. and M.K Taussing، Environmenta Economics، prentice، New، York، 1994
8. Taladidia Thiombiano de I Environnment et des Ressources Naturelles، L Harmattan، Paris، 2004.
9. Tore Eriksen The Norwegian Petroleum Sector and the Government Pension Fund -Global. Ministry of Finance،Norway. June/2006.

10. Tore Eriksen The Norwegian Petroleum Sector and the Government Pension Fund -Global. Ministry of Finance،Norway. June/2006.
11. VadarOvesen work paper petroleum fiscal regimes and revenue managentsystems.

الملحق رقم (1)

دولة الجزائر

السنة	اجمالي الناتج المحلي بالدولار	الايراد النفطي	ايراد الغاز الطبيعي	الموارد الناضبة	الدين الخارجي (مليار دينار)	الانفاق على التعليم (مليار دولار)	نسبة الإيرادات النفطية من GDP%	نسبة إيرادات الغازا لطبيعي من% GDP	نسبة المواد الناضبة من %GDP	نسبة الدين الخارجي من GDP	نسبة الانفاق على التعليم من GDP
2004	85325003122	١٨،٩٦٧،٧٤٨،١٩٤	٢،٢٧٨،١٧٧،٥٨٣	٢١،٣٨٢،٤٤٥،٧٨٢	5.74	3.65	22.23	2.67	25.06	6.72	4.27
2005	103198251003.394	٢٩،٩٦٨،٧٧٢،٠٩١	٤،٠٤٥،٣٧١،٤٣٩	٣٤،١٧٩،٢٦٠،٧٣٢	5.99	4.38	29.04	3.92	33.12	5.80	4.24
2006	117027321306.159	٣٥،٨٩٢،٢٧٩،٤٤٤	٥،١٩٦،٠١٣،٠٦٥	٤١،٣٢٢،٣٤٧،١٥٣	13.43	5.02	30.67	4.44	35.31	1.14	4.28
2007	134845573817.762	٣٨،٦٨٧،١٩٥،١٢٨	٥،٧٧١،٣٩٠،٥٥٩	٤٤،٧٨٢،٢١٥،٠٦٤	1.37	5.94	28.69	4.28	33.21	1.01	4.40
2008	171008067513.162	٥٢،١٤٠،٣٥٩،٧٨٤	٦،٧٧١،٩١٩،٤٧٣	٥٩،٧١٦،٠١٧،١٧٥	1.25	7.58	30.49	3.96	34.92	7.30	4.43
2009	137206139022.712	٢٨،٢٧٨،١٨٥،٢٥٢	٦،٢٠١،٧١٧،٤٨٣	٣٤،٩٣٢،٦٨٢،٩٩٥	1.05	6.07	20.61	4.52	25.46	7.65	4.42
2010	161155315145.814	٣٧،٦٧٨،١١٢،٦٨١	٦،٣٤٩،٥١٩،٤١٦	٤٣،٣٦٦،٨٩٥،٣٠٥	0.68	7.18	23.38	3.94	26.91	4.21	4.45
2011	200254371997.255	٥٤،٦٦٩،٤٤٣،٥٥٥	٨،٠٩٠،٢٧٦،٦٢٨	٦٣،٣٦٠،٤٨٣،٢٩٩	0.70	8.84	27.3	4.04	31.64	3.49	4.41
2012	209021250805.932	٥٤،٦٧٩،٩٥٩،٢١٠	٩،١٥٥،١٣٠،٧٨٥	٦٤،٤٨٣،٠٥٥،٨٧٣	1.08	9.17	26.16	4.38	30.85	5.16	4.38

4.37	3.57	28.35	4.29	23.85	9.17	0.75	٥٩،٤٥٦،٨٥٣،٥٧١	٨،٩٩٧،١٧٤،٦٦٧	٥٠،٠١٩،٢٥٧،٧٦٦	209724351221.97	**2013**
4.36	2.10	24.68	3.94	20.49	9.34	0.45	٥٢،٧٨٠،٧٥٩،٢٠٧	٨،٤٢٦،١٠١،٧٥٣	٤٣،٨٢٠،٠٠٦،٣٢٧	213860450595.829	**2014**
4.33	1.03	16.31	3.18	12.85	7.22	1.72	٢٧،١٣٣،٥٥٩،٢٠٥	٥،٢٩٠،٢٩٥،٤١٨	٢١،٣٧٧،٤٥١،٦١١	166361491140.753	**2015**
4.42	6.31	12.31	2.03	3.78	7.08	1.01	١٩،٦٩٥،٣٦٤،٥٣٩	٣،٢٤٧،٨٩٥،٢٠٨	٦،٠٦٣،٤٨١،٧٢٠	159994837855.12	**2016**
4.32	3.52	14.87	2.25	12.36	7.36	0.60	٢٥،٣٠٣،٢٦٢،٧٧٨	٣،٨٢٨،٦٧١،٢٣٤	٢١،٠٣٢،١٦٧،٣١٢	170163165960.516	**2017**
4.31	2.90	19.02	3.11	15.77	7.57	0.51	٣٣،٣٦٢،١٥٦،٦٠٣	٥،٤٥٥،١١٦،٠٣٧	٢٧،٦٦١،٤٧٢،٦٤١	175405660377.358	**2018**
4.27	1.10	0	0	19.5		0.19			٣،٣٥٢،٣٠١،٥٠٧	17191289782.245	**2019**

الملحق رقم (2)

دولة الجزائر					
السنة	اجمالي الناتج المحلي بالدولار	معدل نمو GDP	عدد السكان	معدل نمو السكان	نصيب الفرد من GDP (دولار)
2004	85325003122	-	32692163	-	2.250
2005	103198251003.394	6.7	33149724	1.39	2.710
2006	117027321306.159	1.5	33641002	1.48	3.100
2007	134845573817.762	3.4	34166972	1.56	3.600
2008	171008067513.162	2	34730608	1.64	4.210
2009	137206139022.712	1.6	35333881	1.73	4.290
2010	161155315145.814	3.6	35977455	1.82	4.480
2011	200254371997.255	2.9	36661444	1.90	4.600
2012	209021250805.932	3.4	37383887	1.97	5.170
2013	209724351221.97	2.8	38140132	2.02	5.510
2014	213860450595.829	3.8	38923687	2.05	5.490
2015	166361491140.753	3.7	39728025	2.06	4.850
2016	159994837855.12	3.2	40551404	2.07	4.380
2017	170163165960.516	1.3	41389198	2.06	3.950
2018	175405660377.358	1.2	42228429	2.02	3.980
2019	17191289782.245	0.80	43053054	1.95	4.010

الملحق رقم (3)

دولة الجزائر			
السنة	اجمالي الناتج المحلي بالدولار	معدل نمو GDP	الميزان التجاري (ميار دولار)
2004	85325003122	-	12.29
2005	103198251003.394	6.7	23.87
2006	117027321306.159	1.5	31.47
2007	134845573817.762	3.4	29.23
2008	171008067513.162	2	32.94
2009	137206139022.712	1.6	-68.04
2010	161155315145.814	3.6	11.32
2011	200254371997.255	2.9	20.23
2012	209021250805.932	3.4	17.51
2013	209724351221.97	2.8	5.89
2014	213860450595.829	3.8	3.08-
2015	166361491140.753	3.7	22.21-
2016	159994837855.12	3.2	22.69-
2017	170163165960.516	1.3	17.11-
2018	175405660377.358	1.2	11.09-
2019	17191289782.245	0.80	11.01-

الملحق رقم (4)

دولة النرويج (الارقام بالدولار)										
السنة	اجمالي الناتج المحلي (1)	الايراد النفطي (2)	ايراد الغاز الطبيعي (3)	الموارد الناضبة (4)	صندوق ضبط الموارد (5)	نسبة الإيرادات النفطية من GDP %	نسبة إيرادات الغاز من GDP %	نسبة الموارد الناضبة من GDP %	نسبة صندوق ضبط الموارد من GDP %	نسبة الانفاق على التعليم من GDP%	نسبة الانفاق على الصحة من GDP%
2004	264511630666	٢١،٥٨٤،١٤٩،٠٦٢	٣،١٢١،٢٣٧،٢٤١	٢٤،٨٦٤،٠٩٣،٢٨٢	44.31	8.16	1.18	9.4	1.6	2.7	3.3
2005	308884284051	٢٨،٦٣٣،٥٧٣،١٣١	٣،٤٩٠،٣٩٢،٤٠٩	٣٢،٢٤٧،٥١٩،٢٥٤	46.99	9.27	1.13	10.44	1.52	2.2	2.6
2006	345581369965	٣١،٧٩٣،٤٨٦،٠٣٦	٤،١١٢،٤١٨،٣٠٢	٣٨،٨٤٣،٣٤٥،٩٨٤	56.84	9.2	1.19	11.24	1.64	1.8	2.2
2007	400937100158	٣١،٥٥٣،٧٤٩،٧٨٢	٧،٦١٧،٨٠٤،٩٠٣	٣٩،٤٩٢،٣٠٤،٣٦٥	60.84	0.79	1.9	9.85	1.51	1.6	2.0
2008	462250000000	٤٢،٨٠٤،٣٥٠،٠٠٠	١٢،٨٩٦،٧٧٥،٠٠٠	٥٦،٣٤٨،٢٧٥،٠٠٠	50.95	9.26	2.79	12.19	1.10	1.3	1.7
2009	386190385318	٢١،٣٩٤،٩٤٧،٣٤٦	١١،٥٨٥،٧١١،٥٥٩	٣٣،٢٥٠،٩٩٢،١٧٥	48.86	5.54	3	8.61	1.26	1.8	2.3
2010	428757038466	٢٧،٨٢٦،٣٣١،٧٩٦	٩،٣٤٦،٩٠٣،٤٣٨	٣٧،٧٣٠،٦١٩،٣٨٥	53.22	0.65	2.18	8.8	1.24	1.5	2.0
2011	498283438454	٣٩،٩١٢،٥٠٣،٤٢٠	١٣،٥٥٣،٣٠٩،٥٢٥	٥٤،١١٣،٥٨١،٤١٦	49.40	8.01	2.72	10.86	9.91	1.2	1.7

1.7	1.4	1.01	10.22	3.16	6.97	51.86	٥٢،٠٧١،٥٤٥،٦١٢	١٦،١٠٠،٣٩٩،٦٢١	٣٥،٥١٢،٥٩٠،٣٠٥	509506317146	**2012**
1.7	1.4	1.11	8.74	2.81	5.83	58.28	٤٥،٦٨٩،٣٥٧،٨٨٩	١٤،٦٨٩،٥٩٩،٠٤٦	٣٠،٤٧٦،٩٩٧،٣١٠	522761531914	**2013**
1.8	1.5	1.30	7.83	2.25	5.63	64.80	٣٩،٠٢٥،٥٠٦،٩٣٤	١٠،٥٦٦،٢٩٣،٠٦٥	٢٨،٠٦٠،٤٨٥،٨٢٩	498410050251	**2014**
2.6	1.9	1.48	5.23	20.3	3.14	57.46	٢٠،١٧٧،٤٢١،٠٦٨	٧،٨٣١،٧٧١،٤٦٦	١٢،١١٤،١٦٨،٦٧٢	385801550067	**2015**
2.8	2.1	1.63	4.08	1.33	2.7	60.45	١٥،٠٤٧،٨٥٣،١٢٥	٤،٩٠٥،٣٠٥،٠٦٢	٩،٩٥٨،١٣٨،٠٩٧	368819929542	**2016**
2.5	1.9	1.65	5.81	2.02	3.76	65.92	٢٣،١٤٦،٦٨٨،٨٠١	٨،٠٠٧،٧١٨،٥٠٠	١٤،٩٧٩،٦١٢،٧١٨	398393955268	**2017**
2.3		1.45	7.98	2.69	5.24	63.15	٣٤،٦٤٦،٤٩٥،٩١١	١١،٦٧٩،٠٨١،٩٥٥	٢٢،٧٥٠،٣٣٠،٦٤٨	434166615431	**2018**
						66.95				403336363636	**2019**

الملحق رقم (5)

دولة النرويج					
السنة	عدد السكان	معدل نمو السكان	اجمالي الناتج المحلي بالدولار	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الف دولار)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي%
2004	4591910	-	264511630666	42511.37	-
2005	4623291	0.7	308884284051	47797.53	2.63
2006	4660677	0.8	345581369965	54095.16	2.4
2007	4709153	1.0	400937100158	55872.43	2.99
2008	4768212	1.3	462250000000	61719.6	0.48
2009	4828726	1.3	386190385318	55417.5	1.73-
2010	4889252	1.3	428757038466	57958.37	0.7
2011	4953088	1.3	498283438454	62076.74	0.98
2012	5018573	1.3	509506317146	65354.78	2.7
2013	5079623	1.2	522761531914	66961.25	1.03
2014	5137232	1.1	498410050251	65892.69	1.97
2015	5188607	1.0	385801550067	60385.12	1.97
2016	5234519	0.9	368819929542	58933.96	1.07
2017	5276968	0.8	398393955268	62940.59	2.32
2018	5311916	0.7	434166615431	67640.18	1.29
2019	5347896	0.7	403336363636	66831.87	1.15

الملحق رقم (6)

دولة النرويج					
السنة	اجمالي الناتج المحلي بالدولار	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي%	الميزان التجاري (مليار دولار)	معدل نمو الميزان التجاري	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الإجمالي
2004	264511630666	-	101.46	-	3.83
2005	308884284051	2.63	123	21.23	3.98
2006	345581369965	2.4	140.7	14.39	4.07
2007	400937100158	2.99	135.73	-3.53	3.38
2008	462250000000	0.48	156.49	15.29	3.38
2009	386190385318	1.73-	128.54	-17.86	3.32
2010	428757038466	0.7	138.56	7.79	3.23
2011	498283438454	0.98	156.71	13.09	3.14
2012	509506317146	2.7	158.41	1.08	3.1
2013	522761531914	1.03	152.57	-3.68	2.91
2014	498410050251	1.97	148.09	-2.93	2.97
2015	385801550067	1.97	123.2	-16.80	3.19
2016	368819929542	1.07	109.66	-10.99	2.97
2017	398393955268	2.32	119.47	8.94	2.99
2018	434166615431	1.29	133.47	11.71	3.07
2019	403336363636	1.15			

الملحق رقم (7)
العراق

السنة	اجمالي الناتج المحلي بالدولار	الايراد النفطي	ايراد الغاز الطبيعي	الموارد الناضبة	الدين الخارجي	الانفاق على التعليم (مليار دولار)	نسبة الإيرادات النفطية من GDP%	نسبة ايراد الغاز من GDP%	نسبة المواد الناضبة من GDP%	نسبة الدين الخارجي من GDP	نسبة الانفاق على التعليم من GDP
2004	99756572239.9948	٤٧١٩٨١١٠٣٧٧	٦٩٨،٢٩٦،٠٠٥	٦٣،٩٩٣،٨٤١،٠٩١	12.68	1.69	47.3133	0.7	64.15	1.27	1.69
2005	104146477324.797	٥٨٦٣٨٤٦١٥٣٨	١،١٤٥،٦١١،٢٥٠	٦٦،٥٩١،٢٥٧،٦٠١	48.55	2.09	56.3038	1.1	63.94	4.66	2.006
2006	114725883865.126	٦١٣٢٨٣٣٥٩٩٠	١،٢٦١،٩٨٤،٧٢٢	٧٠،٩٢٣،٥٤١،٤٠٥	14.43	2.83	53.4564	1.1	61.82	1.26	2.46
2007	116306345516.024	٦٣٩٢٤٠١١٤٩١	٣،٦٠٥،٤٩٦،٧١٠	٦١،٧٠٠،٥١٦،٢٩٦	10.73	3.95	54.9618	3.1	53.05	9.23	3.39
2008	125876156193.636	٦٥٥٤١٠٣٨١٤٢	٤،٤٠٥،٦٦٥،٤٦٦	٦٦،٣٦١،٩٠٩،٥٤٥	7.32	6.21	52.0679	3.5	52.72	5.82	4.93
2009	130129887999.988	٦٥٩٠٨٧٥٥٣٨٢	٥،٤٦٥،٤٥٥،٢٩٥	٤٧،٧٤٤،٦٥٥،٩٠٧	2.43	5.28	50.6484	4.2	36.69	1.87	4.05
2010	138461538461.538	٦٦١٣٤٩١٥٢٩٤	٤،٠١٥،٣٨٤،٦١٥	٥٩،٠٥٣،٨٤٦،١٥٣	1.56	6.45	47.7641	2.9	42.65	1.13	4.65
2011	148910498585.205	٦٦٤٦٦٢٨١٨٢٨	٤،٤٦٧،٣١٤،٩٥٧	٨٢،٦٧٦،٩٢٩،١٣١	1.03	8.53	44.6351	3	55.5212	6.92	5.72
2012	169663306241.921	٧٠٧٨٥٨٧٠٣٤٤	٤،٧٥٠،٥٧٢،٥٧٤	٧٧،٥٥٣،٠٩٧،٢٨٣	0.59	10.08	41.7214	2.8	45.71	3.48	5.94

5.88	3.62	45.71	3	41.4615	10.74	0.66	٨٣،٤٤٧،١٣٢،٦٧٦	٥،٤٧٦،٧٣١،٥٢٥	٧٥٦٩١٢٠٦٤٣٠	182557717516.307	**2013**
5.83	3.21	45.71	3	42.7332	10.73	0.59	٨٤،٠٣١،٢٦٢،٦٠٥	٥،٥١٥،٠٦٨،٦٤٦	٧٨٥٥٨٧٩١١٤٩	183835621538.911	**2014**
4.29	4.46	35.03	4	43.6158	8.10	0.84	٦٥،٩٩٣،١٧٥،٢٢٦	٧،٥٣٥،٦١٨،٠٦٧	٨٢١٦٧٩٣٩٢١٢	188390451687.43	**2015**
3.67	6.08	30.65	1.8	38.1854	7.97	1.32	٦٦،٥٢٥،٦٠٣،٩٩٦	٣،٩٠٦،٨٨٧،٠٢١	٨٢٨٨١٢٠٣٧٥٢	217049278944.965	**2016**
4.21	7.09	37.31	1.8	39.4452	8.93	1.50	٧٨،٩٦٠،٨٩٧،٠٣١	٣،٨٠٩،٤٢٤،١٣٩	٨٣٤٧٩٧٥٥٧٤٠	211634674433.22	**2017**
4.86	4.89	45.7	3	45.39	10.23	1.03	٩٦،١٧١،٩٣٣،٩٧٩	٦،٣١٣،٢٥٦،٠٥٩	٩٥٥١٩٥٦٤١٨٦	210441868664.725	**2018**
				61.3486					1.34785E+11	219703225580.148	**2019**

الملحق رقم (8)
العراق

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالدولار	معدل نمو GDP	سكان العراق	معدل نمو السكان	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الف دولار)
2004	99756572239.9948		26313838		1391.96
2005	104146477324.797	4.40	26922284	2.31	1855.52
2006	114725883865.126	10.15	27448124	1.95	2373.21
2007	116306345516.024	1.37	27911248	1.68	3182.95
2008	125876156193.636	8.22	28385746	1.70	4636.61
2009	130129887999.988	3.37	28973162	2.06	3853.94
2010	138461538461.538	6.40	29741976	2.65	4655.42
2011	148910498585.205	7.54	30725300	3.30	6036.40
2012	169663306241.921	13.93	31890011	3.79	6829.96
2013	182557717516.307	7.6	33157050	3.97	7076.88
2014	183835621538.911	0.7	34411951	3.78	6818.80
2015	188390451687.43	2.47	35572261	3.37	4989.80
2016	217049278944.965	15.21	36610632	2.91	4777.20
2017	211634674433.22	-2.49	37552781	2.57	5205.29
2018	210441868664.725	-0.56	38433600	2.34	5834.17
2019	219703225580.148	4.40	39309783	2.31	5955.11

الملحق رقم (9)

العراق

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالدولار	معدل نمو GDP	الميزان التجاري (مليار دينار)
2004	99756572239.9948		2.82-
2005	104146477324.797	4.40	3.52-
2006	114725883865.126	10.15	8.09
2007	116306345516.024	1.37	15.73
2008	125876156193.636	8.22	25.80
2009	130129887999.988	3.37	12.60
2010	138461538461.538	6.40	7.39
2011	148910498585.205	7.54	30.95
2012	169663306241.921	13.93	33.46
2013	182557717516.307	7.6	8.60
2014	183835621538.911	0.7	10.30
2015	188390451687.43	2.47	10.79-
2016	217049278944.965	15.21	13.67-
2017	211634674433.22	-2.49	4.54
2018	210441868664.725	-0.56	18
2019	219703225580.148	4.40	2.91-

Abstract:

Depleted resources play an important role in achieving sustainable development, by advancing the process of production, stability, growth and economic development in both economic and social fields, but they affect in varying proportions the environment, as they represent the greatest risk in polluting the environment and its surroundings, particularly oil and coal, which has made the need to seek alternative sources and resources for sustainable development, the main concern of many countries dependent on a single resource, and a good example of That Iraq and Algeria, which account for about 98% of their income from the export of hydrocarbons, and thus will not achieve sustainable development, so that this development will be achieved, Rational and rational exploitation of depleted resources and diversification of resources rather than relying on a single resource, which results from not initiating diversification, requires the problem of not allocating these resources optimally and turning this grace into a curse or the so-called Resource Curse, so it is necessary to take care of and promote the productive sector, agricultural and industrial and diversify the sources in each, which may enable it in the future to enter the field of sustainable development.

The research is important that depleted natural resources play a major and distinct role in economic growth and therefore on sustainable economic development, by exploiting these resources and investing their returns by supporting productive sectors to benefit current generations and ensuring the future of later generations by examining the reality of sustainable development in the Iraqi economy To know how to achieve them, identify the problems and constraints they suffer, identify ways to diversify the types of depleted resources, diversify their sources of revenues and achieve a distinct economic breakthrough in achieving sustainable development. Note that the problem underlying the research is whether there is a possibility to rely on depleted resources in achieving sustainable development, is there a relationship between the size of those resources and the degree of achieving sustainable development, and are there

successful experiences of countries that have achieved success in the field of sustainable development by relying on depleted resources, and is it possible to benefit from those experiences in the Iraqi economy. The research was based on the premise that depleted resource revenues can only be based on a wide range of conditions and economic, institutional and community reforms.

The research found that the analysis and measurement of the relationship between depleted resources and indicators of sustainable development, thus providing proposed solutions to address the imbalance between these variables in the Iraqi economy.

Bank

Keywords: depleted resources, returns of depleted resources, sustainable development, indicators of sustainable development, the Iraqi economy.

Ministry of Higher Education and Scientific research

University of Karbala

College Of Management and Economics

Department Of Economics

The impact of depleted resource returns on sustainable development is international experiences with a special reference to Iraq

Letter to the Board of The Faculty of Management and Economics of Karbala University as part of the requirements for a master's degree in economics

Submitted by the student

Hamida Hussein Sawadi Ajl al, Jubouri

Supervisor By

Prof. Dr. Mohammad Hussein Kazem Al , Jubouri

2021م

1443 هـ